المطالب العالية

من

العلم الإلهي

المطالب العالية

من

العلم الإلهي

وهو المسمى في لسان اليونانيين "بأثولوجيا"
وفي لسان المسلمين "علم الكلام" أو "الفلسفة الإسلامية"

تأليف
الإمام فخر الدين الرازي
المتوفى سنة ٦٠٦ هـ

تحقيق
الدكتور أحمد حجازي السقا

الجزء الخامس

في الزمان والمكان

الناشر
دار الكتاب العربي

المقالة الأولى

في

الكلام في الزمان

بسم الله الرحمن الرحيم

[قـــال مولانا ، أفضل [أهل [1]] العـــالم [في زمانه [2]] خاتم المحققين ، مكمل علـوم الأولين والآخـرين ، الإمـام الـــــــــداعي إلى الله ، أبو عبد الله ، محمد بن عمر بن الحسين ، الرازي. رضى الله عنه [3] :].

الكتاب الخامس من إلهيات كتاب «المطالب العالية» في : «البحث عن الزمان والمكان. وفيه مقالتان :

---

(1) زيادة.
(2) زيادة.
(3) سقط من (س).

الفصل الأول

في

تقرير دلائل القائلين بنفي الزمان

للنـــاس في الزمـــان قـــولان : الأول : قـــول من أنكر وجوده. والثاني : قول من أثبت وجوده [1].

أما المنكـــرون لوجـــوده. فقـــالوا : الموجـــودات على قســـمين : منها ما يكـــون بقاؤها بســـبب أفرادها وتتـــالي آحادها ، وبغـــــير كونها متعاقبة متتالية ، أن كل واحد منها وجد بعد العـدم ، ثم عـدم بعد الوجـود ، وهـذا المفهـوم لا يقتضي إثبـــات موجـــود زائد على تلك الموجـــودات ، والعدمات.

ومنها ما يكـــون بقاؤها بمعـــنى كونها مســـتمرة دائمة بأعيانها. وهذا المفهوم [أيضا [2]] لا يقتضي إثبـات موجـود زائد. (ويدل على ما ذكرناه وجوه من الدلائل :).

الحجة الأولى : هذا الشيء المسمى بالزمان والمـــدة ، لو كان موجودا ، لكان إما أن يكون مسـتمر الوجـود ، أو منقضي الوجود ، والأول محال ، وإلا

---

(1) نص (س) الكتاب الخامس من إلهيـات كتـاب المطـالب العالية في البحث عن الزمان والمكـان. وفيه مقالتـان. المقالة الأولى في الزمـان وفيها فصـــول ، هي أحد عشر فصـــلا. الفصل الأول في تقرير دلائل القائلين بنفي الزمـان ... الخ وفي (ت) : الفصل الأول في شـرح دلائل القائلين بنفي الزمان.

(2) من (س).

[لوجب أن يكون [1]] هـذا اليـوم بعينه ، هو يـوم الطوفـان [فيلـزم على هـذا التقـدير] [2] أن يكـون الحـادث في هـذا اليـوم ، حادثا في يـوم الطوفـان ، بل قبله ، بل أزلا. هـذا خلف. [محال] [3] وأيضا : فبتقـدير كونه دائم الوجـود بعينه ، فلا بد وأن يصدق عليه أنه كـان موجـودا قبل ، وسـيبقى موجـودا بعـد. فلو كـان هـذا المفهـوم يقتضي إثبـات مـدة وزمان لذلك الشيء ، فحينئذ يلزم افتقار المـدة والزمـان إلى مدة أخرى ، وزمان آخر. ويلزم التسلسل وهو محال. والثـــاني [4] أيضا باطل ، لأنه يقتضي أن تكـــون الأجـــزاء المفترضة فيه متعاقبة متوالية ، وحينئذ يصح في كل واحد من تلك الأجزاء أن يقال : إنه حدث الآن ، لا قبل ولا بعـد. فلو كان الحكم على الشيء بأنه حدث الآن ، أو كان حادثا قبل ذلك ، أو سيحدث بعد ذلك ، يقتضي شـيئا آخر يكـون ظرفا له ، ويكـــون لأجل وقـــوع هـــذا الشـــيء في ذلك الظـرف ، يصـدق عليه بأنه حصل الآن ، أو في الماضي ، أو سيحصل في المستقبل ، فحينئذ يلزم أن يكون للزمان زمان آخر إلى غير النهاية ، وذلك محال.

الحجة الثانية : إنا نعلم بالضـــــرورة أن الأجـــــزاء المفترضة في الزمان لا تحصل معا ، بل حصـولها لا يعقل إلا على سبيل التعـاقب والتقضـي. فنقـول : إما أن يكـون لشيء من تلك الأجزاء حضور وحصول ، أو لا يكون ، فإن كان الأول كـان واحد من تلك الأجـزاء حـال حضـوره غـير منقسم [وإلا لحصل له نصـــفان ، ويكـــون النصف الأول ســابقا على النصف الثــاني [5]] وحينئذ لا يكـــون الحاضر حاضرا. هذا خلف.

وإذا ثبت أن كل واحد من تلك الأشـــياء غـــير قابل للقسمة ـ ولا شك أن الزمان إنما يمتد بسبب تعـاقب تلك الأشياء الحاضرة ـ لزم كون الزمان مركبا من

---

(1) لكان (ت).
(2) من (س).
(3) من (س).
(4) والقسم الثاني (س).
(5) من (س ، ط).

الآنــات المتتالية الــتي يكــون كل واحد منها [غــير قابل للقسمة [1]] ولو كان الأمر كذلك لـزم كـون الجسم مركبا من الأجزاء الـتي لا تتجـزأ ، لأن القـدر الـذي يتحـرك عليه المتحــرك من المســافة في الآن الواحد ، الــذي لا يقبل القسـمة ــ إن كـان منقسـما ــ كـانت الحركة إلى نصـفه واقعة في نصف ذلك الآن ، [والحركة الواقعة في النصف الثاني من ذلك الآن ، فحينئذ ينتصف ذلك الآن] [2] وكنا قد فرضـنا أنه لا ينتصـف. هـذا خلـف. فثبت أن القـول بكـون الزمان مركبا من أشياء حاضـرة ، كل واحد منها لا ينقسم ، يفضي إلى إثبـات الجــوهر الفــرد ، وهو باطــل. فكــان القـول بوجـود الزمـان بـاطلا. وأما القسم الثـاني وهو أن يقال : إنه ليس لشيء من الأجزاء المفترضة في الزمــان حضور ولا حصول البتة ، فهذا تصريح بنفي الزمان بالكلية ، لأن الماضي هو الـــذي كـــان حاضـــرا ثم انقضى ، والمسـتقبل هو الـذي يتوقع حضـوره وهو بعد لم يحضـر. فكونه ماضيا ومستقبلا يتوقف على كونه حاضرا. فإذا كان كونه حاضرا ممتنعا ، كان وجوده في الماضي والمسـتقبل محالا. وإذا كان لا يتقرر له وجـود ، لا في الحـال ، ولا في الماضي ، ولا في المستقبل ، امتنع القول بوجوده.

الحجة الثالثة : إن هذا الزمان. إما أن يكون حادثا ، أو قـديما. فـإن كـان حادثا كـان عدمه قبل وجـوده ، وهـذه القبلية لا تكــون بالزمــان ، لأن هــذا الكلام إنما وقع في العـدم الـذي هو متقـدم على وجـود كل [3] الزمـان ، وعند حصول هذا العدم لا يكون للزمان وجود فقد حصل معــنى القبلية والتقــدم من غــير حصــول الزمــان ، فعلمنا أن حصـول القبلية والتقـدم ، لا يتوقف على وجـود الزمـان. وأما إن قلنا : الزمان قديم. فنقول : هـذا باطـل. وبتقـدير تسـليمه ، فالمقصـود حاصـل. أما أنه باطل فلأن وجــود الزمـان لا يتقـرر إلا عند تـوالي القبليـات [والبعـديات] [4] وهذا التوالي والتعاقب هو التغير [والتغير [5]] ماهيته ،

---

(1) لا يقبل القسمة (ت).
(2) من (ط ، س).
(3) من (س).
(4) سقط (ط).
(5) من (ط ، س).

تقتضي أن تكــون مســبوقة بــالغير ، والأزلي [ماهيته [1]] تنـافي المسـبوقية بـالغير ، والجمع بينهما محـال ، فكـان الجمع بين حقيقة الزمان ، وبين حقيقة الأزلية [2] محالا [3].

وأما بيـان أن بتقـدير تسـليمه. فالمقصـود حاصـل. فتقريــره : أن القــديم هو المســتمر أزلا وأبــدا ، وكما أن الحدث يـوهم إثبـات زمـانين متعـاقبين ، حصل في أولهما عدم الشيء ، وفي ثانيهما وجوده ، فكـذلك القـديم يـوهم وجـود زمـان مسـتمر من الأزل إلى الأبد ، حصل فيه ذلك القـــديم ، ولو حكمنا على الزمـــان بالقـــدم ، لأوهم ذلك الحكم وقوع ذلك الزمـان في زمـان آخر ، فـإن كـان هـذا الوهم كاذبا ، فليكن مثل هذا الـوهم كاذبا أيضا في جـانب الحــدوث ، فإنه لا فــرق في العقل بين البــابين ، وحينئذ يرجع حاصل الكلام إلى أن كون الشـيء مسـتمرا ، وكونه متغيرا ـ وإن كـان يـوهم وجـود زمـان يكـون ظرفا ووعـاء لذلك الاستمرار تارة ، ولـذلك التغـير أخـرى ــ إلا أن ذلك الــوهم فاسد ، وذلك الخيــال باطل ، وذلك يــوجب القطع بنفي الزمان. وهو المطلوب.

الحجة الرابعة : إنا كما نعلم بالضــرورة : أن الحــادث الأمسي متقــدم على الحــادث اليــومي ، فكــذلك نعلم بالضرورة أن الأمس متقدم على اليوم ، تقـدما. ولا يمكن أن يوجد المتقـدم مع المتـأخر ، فـإن كـان هـذا النـوع من التقدم يحوج إلى وجود ظرفي ووعـاء ، لأجله يحصل هـذا التقدم ، وهذا التـأخر ، فليكن لهـذا الظـرف ظـرف آخر ، ولهـذا الوعـاء ، وعـاء آخر ، إلى غـير النهايـة. وإن كـان لا يحوج البتة ، فليكن الأمر كذلك في سائر الحوادث.

لا يقـــال : هب أنه يلزمنا إثبـــات أزمنة لا نهاية لها ، يحيط بعضــها بــالبعض. فلم قلتم : إن ذلك محــال؟ لأنا نقــول : فعلى هــذا التقــدير لا يكــون اليــوم الحاضر يوما واحدا ، بل أياما غير متناهية يحيط بعضها بالبعض ويكون

---

(1) سقط (ط).

(2) الأزل (س).

(3) محالا ممتنعا (ت).

مجموعها حاضرا في هـذا اليـوم ، ولا يكـون الأمس أمسا واحدا ، بل أياما غير متناهية يحيط بعضها بالبعض ، مع أن مجموعها كان حاضرا بالأمس.

إذا عـرفت هـذا فنقـول : مجمـوع تلك الأيـام الغـير المتناهية الأمسية ، متقدم على جميع الأيام الغـير التناهية [اليومية [1]] وذلك التقـدم يجب أن يكـون بزمـان آخر [2] يكون ظرفا

لها ، ووعاء لها ، إلا أن القول بذلك محال ، وذلك لأن ذلك الزمان الذي هو ظرف لمجموع الأيام الأمسـية لكونه ظرفا لها ، يجب أن يكـون خارجا عنها ، لوجـوب كـون الظرف مغايرا للمظروف. [ولكونه [3]] أحد الأيام الأمسية يجب أن يكـون داخلا في مجمـوع الأيـام الأمسـية وحينئذ يلزم كون ذلك الظـرف خارجا عن ذلك المجمـوع ، لكونه ظرفا له ، وكونه داخلا فيه ، لكونه أحد تلك الأزمنة ، فيكون ذلك الواحد داخلا في مجموع تلك الأزمنة ، وخارجا عنها ، وكـون الشـيء الواحد بالنسـبة إلى الشـيء الواحد خارجا عنه ، وداخلا فيه محال. فكان هذا القول محالا.

الحجة الخامسة : لا شك أن البـاري سـبحانه يجب أن يكون متقـدما على الحـوادث اليومية ، ولا شك أن ذاته [4] ممتنعة الانفكـاك عن هـذا التقـدم. فهـذا التقـدم إما أن يتوقف حصـوله على حصـول الزمـان أو لا يتوقف ، فـإن كـان الأول ، فحينئذ تكـون ذات واجب الوجـود لذاته ، ممتنعة الخلو عن هـذا التقـدم ، وهـذا التقـدم متوقف الحصول على حصول الزمان ، والموقوف على الموقوف على الشـيء موقـوف على الشـيء ، فيلـزم افتقـار ذات واجب الوجـود لذاته إلى الزمـان ، والمفتقر في وجـوده إلى الغـير ممكن لذاته ، فـواجب الوجـود لذاته ، ممكن الوجـود لذاته [هـذا خلف [5]] وأيضا : فـإذا كـان واجب الوجود لذاته مفتقرا في وجوده إلى وجـود الزمـان ، فمن المعلوم بالبديهة : أن ما يحتاج واجب

---

(1) من (ط ، س).
(2) بأزمان الاخر (س ، ط).
(3) من (ط) ، (س).
(4) ذاته وحقيقته (ت).
(5) من (ط ، س).

الوجود لذاته إليه ، [كان [1]] أولى بـأن يكـون واجبا لذاته ، فيلــزم أن يكــون الزمــان واجب الوجــود لذاته ، مع أنه مــركب من أجــزاء [متشـافعة [2]] متتالية متعاقبة حادثة ، وكل ذلك محال. فثبت بما ذكرنا : أن تقـدم وجـود البـاري تعـالى على هـذه الحـوادث اليومية لا يتوقف على وجــود الزمان ، لكن تقدم وجود الباري تعالى على هـذا الحـادث اليومي ، مساوي لتقـدم كل متقـدم زمـاني على [كـل] [3] متأخر زماني ، وليس في العقل بين البابين تفـاوت أصلا [4] فوجب أن لا يعتبر في حصول هذه التقدمات وجود مدة ولا زمان. وهو المطلوب.

الحجة السادسة : لا شك أن البـــــاري تعــــالى دائم الوجــود. وكما أن الحـدوث لا يعقل إلا مع تــوهم : المــدة والزمان. فكـذلك الـدوام لا يعقل إلا مع تـوهم [المـدة [5]] والزمان الدائم. لأن المعقـول من الـدائم هو الـذي لا أول [لمدة] [6] وجوده ، فإن كانت هذه القضية الوهمية صادقة ، فحينئذ يفتقر دوام وجــود الله تعــالى إلى وجــود هـــذا الزمان ، والموقوف [7] على الغير ، ممكن لذاته. فالواجب لذاته ممكن لذاتـه. هـذا خلـف. فـإن كـانت هـذه القضـية الوهمية كاذبة ، وكان الحق هو أن دوام الشــيء لا يتوقف على وجــود مـدة وزمــان ، فليكن الأمر كـذلك في جـانب الحدوث والتغـير ، وحينئذ يحصل لنا أن كـون الشـيء قبل غـيره ، أو بعد غـيره ، أو مع غـيره ، لا يتوقف على وجـود شـيء آخر ، يكـون ظرفا ووعـاء لـذلك المتقـدم ، ولـذلك المتأخر. وذلك هو المراد من نفي الزمان.

الحجة السـابعة : هـذه المـدة ممكنة لـذاتها. بـدليل : أنها مركبة من الأجـــــــزاء المتعاقبة ، وكل واحد من تلك الأجزاء المتعاقبة المتتالية حادث ، وكل حادث

(1) من (ت).
(2) سقط (ت).
(3) من (ت).
(4) البتة (ط ، س).
(5) سقط (س).
(6) لامتداد وجوده (ط ، س).
(7) والموقـوف في وجـوده على وجـود غـيره ممكن بالـذات فـواجب الوجود لذاته ممكن الوجود لذاته. هذا خلف (م).

ممكن ، فإذن كل واحد من أجزاء الزمان ممكن [الوجود [1]] لذاته ، ومجموعه مفتقر إلى كل واحد من أجزائه ، والمفتقر [2] في وجوده إلى ما يكون ممكن الوجود لذاته ، كان أولى أن يكون ممكن الوجود لذاته. فثبت : أن المـدة والزمان ـ بتقدير أن يكون موجـودا ـ كـان ممكن الوجـود لذاته ، وكل ما [كان [3]] ممكن [الوجود لذاته [4]] ، فإنه لا يلزم من فرض عدمه بعد وجوده محال.

إذا ثبت هـذا فنقـول : لو كـانت هـذه البعدية لا يعقل تقررها ، إلا بسـبب الزمـان ، فحينئذ يلـزم كـون الزمـان موجودا ، حـال ما فـرض معـدوما ، لأن عدمه بعد وجـوده لما لم يتقرر إلا بالزمان ، فلو فرضنا أنه عدم بعد وجـوده ، فحينئذ يلزم من فرض كون هذا العـدم حاصلا ، بعد ذلك الوجـود ، أن يكـون الزمـان موجـودا ، حـال ما فرضـناه معدوما ، فثبت : أنه لو كان الزمان موجـودا ، لكـان يلـزم من مجرد فرض عدمه ، فرض وجوده ، وهذا محال. فثبت : أن فـرض عـدم الزمـان يـوجب المحـال لذاته ، وكل ما كان كذلك كان واجبا لذاته ، فالزمان بتقدير كونه موجـودا ، يلـزم بحسب الاعتبـار الأول أن يكـون ممكنا ، وبحسب الاعتبار الثاني أن يكون واجبا لذاته. ولما كان ذلك محالا ، ثبت : أن حصول هذه القبليات ، والبعديات لا يتوقف على وجود [المدة [5]] والزمان. وهو المطلوب.

الحجة الثامنة : إن الحكماء قـالوا : المحـدث له عـدم سابق ، وله وجود لاحق ، وله آن وجوده حصل بعد عدمه. ثم قـالوا : إن كونه بعد العـدم ، يمتنع أن يكـون مسـتفادا من سبب منفصل ، لأن كون هـذا الوجـود مسـبوقا بـذلك العـدم ، أمر واجب الثبـوت لذاته ، [ولعينه [6]] ، فإنه من المحال فرض هذا

---

(1) سقط (ط) ، (س).
(2) والمفتقر إلى الممكن أولى بالإمكان (ط) ، (س).
(3) سقط (ط) ، (س).
(4) سقط (ط) ، (س).
(5) سقط (ط) ، (س).
(6) سقط (ط) ، (س).

الوجود ، إلا مسبوقا بالعدم ، ولما كـانت هـذه المسـبوقية أمرا واجب الثبوت [لهـذا المحـدث لذاته [1]] ولعينه ، امتنع أن يكـون مسـتفادا من سـبب منفصـل. وأقــول [2] : هـذا اعتراف من هؤلاء الأفاضل بأن كون هذا الوجود موصــوفا بأنه بعد العـدم ، [أمر [3]] لا يمكن أن يكـون معللا بغـيره ، وإذا كـان الأمر كـذلك ، فكيف قـالوا [هاهنا [4]] : إن هــذه القبلية وهـذه البعدية لا يتقـرر واحد منها ، إلا لأجل شـيء مغاير يسمى بالمدة والزمان؟ وتمام تقريره : أن الشــيء المحكـوم عليه بأنه [قبل غـيره يمتنع تقـرر وجـوده إلا مع هذه القبلية. والشـيء المحكـوم عليه بأنـه] [5] بعد غـيره ، يمنع تقرره إلا مع هذه البعدية.

فثبت : أن حصول هـذه القبليـات ، وهـذه البعـديات ، أمـــور ثابتة لهـــذه الأشـــياء لذواته ولأعيانهـــا. ثم ثبت في خواص الواجب لذاته [6] ، وخواص الممكن : أن الـواجب لذاته ، يمتنع أن يكون واجبا لغيره ، وهـذا ينتج أن حصـول هـذه القبليـات والبعـديات ، يمتنع أن تكـون موقوفة على موجود آخر مغاير [والله أعلم [7]].

الحجة التاسعة [في هـذا البـاب] [8] : لو كـان للزمـان والمدة ماهية وحقيقة ، لـوجب أن تكـون ماهيته هو الكم. وذلك لأنه قابل للمســـاواة ، واللامســـاواة [والتجـــزي [9]] ويمكن فرض جزء فيه ، ويقدره [10] وهـذا هو خاصـية الكم ، ولو كـــان كما ، لكـــان إما أن يكـــون كما متصلا ، أو كما منفصلا ، والقسمان باطلان ، فبطل [القول [11]] بوجـــوده. وإنما قلنـــا: إنه لا يمكن أن يكـــون كما متصلا ، وذلك لأن الكم المتصل هو الذي ينقسم إلى جـزءين مشـتركين في حد واحد [بعينه [12]] لكن الزمـــــان منقسم إلى الماضي ، وإلى المستقبل، وهما

---

(1) سقط (ط).
(7) من (ط ، س).
(2) فأقول (ط) ، (س) قال مولانا رضى الله عنه (ت).
(8) سقط (ط ، س).
(3) سقط (س).
(9) سقط (ط) ، (س).
(4) سقط (ط) ، (س).
(10) جزء فيه يعده ويقدره (ت).
(5) من (س ، ط).
(11) من (ط ، س).
(6) الوجود (ت).
(12) من (ط ، س).

يشـــتركان في حد واحد بعينه ، وهو الآن الحاضر ، فـــإن الآن الحاضر نهاية للماضي ، وبداية للمســـــــتقبل ، لكن الماضي والمســــتقبل كل واحد منهما معـــــدوم ، والآن الحاضر موجــود ، فيلــزم أن يكــون أحد المعــدومين وهو الماضي ، متصلا بالمعدوم الثاني ، وهو المستقبل بطـرف موجــود مشـترك بينهما ، وهو الآن الحاضـر. وذلك مما [لا يقبله [1]] العقل لأن كون أحد المعدومين متصلا بالمعــدوم الآخر غير معقول ، وكون المعدوم موصوفا بطرف موجود غـير معقـول أيضـا. وإنما قلنا : إنه لا يمكن أن يكـون كما منفصلا ، لأن الكم المنفصل مـــــركب من الوحـــــدات ، والوحدة لا تكون قابلة للقسمة ، فوجب أن يكون الزمــان مركبا من الآفـات المتتالية [الـتي [2]] يكـون كل واحد منها غير قابل للقسمة ، لكن ذلك محال ، لأن القول به يوجب القول بكون الجسم مركبا من الأجزاء الـتي لا تتجـزأ. وقد ثبت أن القول به محال.

الحجة العاشـرة في هـذا البـاب : إن الزمـان لو كـان موجودا ، لكـان إما أن يكـون من لواحق الحركة ، وإما أن لا يكون كذلك. والقسـمان بـاطلان فكـان القـول بوجـوده باطلا.

إنما قلنا : إنه يمتنع أن يكـــــــون من لواحق الحركة لوجهين :

الأول : كان الله تعالى في الأزل موجودا ، وكان عدم هذا الشيء الـذي حـدث في هـذا اليـوم حاصلا في الأزل. فقولنا : كان ، إشارة إلى الزمان. فههنا قد حصل الزمــان مع أنه لا حركة ولا تغير ، لأن وجـود الله تعـالى مـنزه عن الحركة [والتغير [3]] ، وعدم هذا الحادث اليومي كان مبرأ [أيضا [4]] عن التغير في الأزل.

والثاني : وهو أن الحركة مفتقرة في تقررها وتحققها إلى الزمــان ، لأن الحركة عبــارة عن حــدوث أمر بعد أن كان بخلافه ، وهذه البعدية إشارة إلى

---

(1) يقبله (ط).
(2) سقط (ط).
(3) سقط (ط) ، (س).
(4) من (ط ، س).

الزمان. فثبت : أن الحركة مفتقرة في تحققها إلى وجــود الزمـان ، ولو كـان [وجـود [(1)] الزمـان مفتقـرا إلى تقـرر الحركة ، لـزم افتقـار كل واحد منهما إلى الآخر ، وهو دور ، والدور محـال. وإنما قلنا : إنه يمتنع أن لا يكـون الزمـان من لواحق الحركة ، لأن الزمان والمدة ، لا يعقل ثبوته إلا حيث حصلت قبليات متوالية ، وبعديات متواليـة. وحصـول القبلية بعد البعدية ، [والبعدية [(2)] بعد القبلية ليس إلا التغير والتبدل. وذلك يقتضي أن لا تتقرر ماهية الزمـان إلا عند حصـول التغـير والحركـة. فثبت : أنه لو كـان الزمـان موجودا ، لكـان إما أن يكـون من لواحق الحركة ، وإما أن لا يكون. ولما ثبت فساد القسمين ، وجب أن يكون القول بوجود الزمان [باطلا [(3)]

الحجة الحادية عشر : لو كان الزمان موجـودا ، لكـان إما أن يكون مقدارا للحركة وإما أن لا يكـون. والقسـمان بـاطلان ، فـالقول بوجـوده باطـل. إنما قلنا : إنه يمتنع أن يكون مقدارا للحركة لوجوه كثـيرة سـيأتي تفصـيلها. لكن الـذي نـذكره الآن : أن الزمـان لو كـان موجـودا ، لكـان عبارة عن مقدار امتداد الحركة. وامتـداد الحركة لا وجـود له في الأعيـــان ، لأن الحاصل في الأعيـــان هو حصـــول الجوهر المعين ، في الحيز المعين ، فأما تعاقب حصولات الجوهر المعين في الأحياز المتعاقبة ، فـذاك لا حصـول له في الأعيان.

فثبت : أن امتــداد وجــود الحركة ، لا حصــول له [في الأعيـان [(4)] ، وإذا كـان هـذا الامتـداد لا حصـول له في الأعيان ، كان مقدار هذا الامتداد ، يمنع أن يكـون موجـودا في الأعيان ، لأن مقدار هذا الامتداد ، صفة لهذا الامتداد.

فإذا كان هذا الامتداد معـدوما في الأعيـان ، امتنع أن يكون مقدار هذا الامتداد موجـودا في الأعيـان ، لأن صـفة المعــدوم يمتنع أن تكــون موجــودة. وإنما قلنا : إنه يمتنع كون الزمان شيئا آخر غـير مقـدار الحركة ، لأنا نتكلم في هذا

---

(1) سقط (ط ، س).
(2) من (ط ، س).
(3) سقط (م).
(4) من (س ، ط).

المقـام مع «أرسـطاطاليس» وأصـحابه ، وهم قد أطبقـوا على أنه يمتنع أن يكـون الزمـان شـيئا آخر ، غـير مقـدار الحركة.

الحجة الثانية عشر : إن بديهة العقل شاهدة بأن عدم كل محدث سابق على وجـوده ، ومن نـازع فيه فقد نـازع في أجلى العلوم البديهية ، وإذا ثبت هذا فنقـول : السـبق صفة للعدم [1] وصفة المعدوم لا تكون موجـودة بل تكـون معدومة ، فهذا السبق والتقدم والتأخر ، أمـور لا وجـود [2] لها في الأعيان [البتة [3]] والعدم المحض لا يستدعي محلا موجودا ، فهذا السبق والتقدم والتأخر لا يحتاج شيء منها إلى موصـوف [موجـود [4]] والزمـان لا حقيقة له إلا الأمر الذي يعرض له هـذا السـبق وهـذا التقـدم ، وهـذا التـأخر. وذلك ينتج : أن الزمــان والمــدة لا يجب أن يكــون أمــرا موجودا.

فهــذا مجمــوع هــذه الــدلائل الاثــني عشر ، الــتي استنبطناها للقائلين بأنه لا معنى لوجود الزمـان ، إلّا كـون بعض الموجـودات دائمة الوجـود بأعيانها ، وكـون بعضـها [أمـورا محدثة [5]] متوالية متعاقبـة. وهي بأسـرها حسـنة قوية معلومة. وبالله التوفيق] [6].

---

(1) المعدوم (ت ، ط) العدم (س).
(2) نهاية (ط).
(3) من (س).
(4) من (ط ، س).
(5) من (ط ، س).
(6) سقط (ط ، س).

الفصل الثاني

في

تقرير قول من يقول :

العلم بكون المدة والزمان موجودان :

علم بديهي أولي. لا يحتاج فيه

الى الحجة والدليل

اعلم أن المثبتين للمدة فريقان : منهم من يـدعى أن العلم بوجـوده علم بـديهي ضـروري ، غـني عن البيـان والبرهـان. ومنهم من حـاول إثباته بالبينة والبرهـان. أما الفريق الأول فمنهم «محمد بن زكريا الـرازي» وقـوم آخرون.

أنا [1] وإن كنت ما وجـدت لهم إلا ادعـاء البديهة والضـرورة ، إلا أنّي أقـرر تقريـرا [أحسن وأكمل ، مما ذكـروه [2]]. وأقـول : لهم أن يحتجـوا على صـحة قـولهم بوجوه :

الحجة الأولى : إنا لو فرضـنا شخصا غـافلا عن وجـود الأفلاك والكواكب وعن طلوعها وغروبها ، بأن كـان أعمى ، كـان جالسا في بيت مظلم ، وقـدرنا أنه قصد تسـكين الحركات بأسرها حتى الطرف والنفس ، فإن هذا الإنسان يجد المدة أمرا سيالا [3] يحدث ، ويمر دائما بلا وقـوف ولا انقضـاء. والعلم بـذلك ضـروري حـتى أنه إذا اعتـبر هـذه الحالة من البكـرة إلى الضـحوة ، ثم اعتبرها من الضـحوة إلى وقت الظهر ، فإنه مع غفلته عن حركة الشـمس والقمر وسائر الكواكب والأفلاك ، يعلم بالبديهة : أن الذي انقضى من البكرة إلى الضحوة ، نصف ما

---

(1) آخرون [وقال مولانا الإمام الداعي إلى الله] وأنا ... الخ (ت).
(2) كاملا تاما (ط ، س).
(3) مثبتا لا يحدث (ت).

انقضى من البكـرة إلى الظهـر. ويعلم بالبديهة : أن علمه بهـذا الاعتبـار لا يتوقف على علمه بـأن فلكا تحـرك ، أو كوكبا تحرك. وهذه الاعتبـارات تـدل على أن العلم بوجـود المدة والزمـان : [علم بـديهي [1]] أولى ، غـني عن البيـان والبرهان.

الحجة الثانية : إن كل أمر يشـير العقل إليه ، سـواء كان موجودا أو معدوما ، فإن ذلك الأمر إما أن يعتبر حـال حدوثه [وتبدله [2] أو حـال دوامه [واسـتمراره [3]]. فـإن اعتبرنـاه حـال حدوثه فههنا العقل حكم بإثبـات حـيز [4] وزمان ، جعله ظرفا لحدوثه ، [فإن العقل لا بد وأن يقـول : إنه إنما حدث في ذلك الزمـان الفلاني [5]] وإن اعتبرنـاه حال دوامه ، فهذا الدوام لا يعقل منه إلا أنه كـان موجـودا في الأزمنة المتقدمة مع أنه موجود في الزمـان الحاضـر. [فأما إذا [6]] رفعنا اعتبـار الزمـان والمـدة من العقل [7] فههنا يعجز العقل عن تصـور معـنى الحـدوث ، [وتصـور معـنى [8]] الـدوام ولما كـان هـذان المعنيـان متصـوران [تصـورا [9]] بـديهيا وثبت أن تصـورهما لا يتقـرر إلا عند الاعتراف بوجود الزمان [ثبت أن الاعتراف بوجود الزمـان [10]] من العلوم البديهية الأولية.

والـذي يزيد هـذا الكلام تقريـرا أن المتكلمين قـالوا : العرض لا يبقى زمانين ، والباقي هو الذي [استمر وجـوده [11]] زمـانين وأكـثر ، فهم لم يعقلـوا [البتة [12]] معـنى الحدوث ، ومعنى البقـاء [إلا بسـبب [13]] المـدة والزمـان. وهذا يدل على أن العلم بوجود المدة والزمان علم بديهي غني عن الحجة والبرهان [14].

---

(1) من (ت).
(2) سقط (ط) ، (س).
(3) سقط (ط) ، (س).
(4) حال وحيز وزمان (ت).
(5) من (س ، ط).
(6) سقط (م).
(7) من العقل عجز العقل حينئذ عن تصور (ت).
(8) سقط (س).
(9) من (س ، ط).
(10) من (س ، ط).
(11) وجد في (س ، ط).
(12) من (ت).
(13) بالقياس إلى (ت).
(14) البينة والتقرير (ط ، س).

الحجة الثالثة : على أن العلم بوجـــود المـــدة علم بـديهي هي : أن نقـول : إنا إذا قلنا : إن آدم عليهالسـلام كان قبل محمد عليهالسـلام. فإنا لا نعقل من هـذه القبلية إلا أن بينهما مـدة مخصوصة وزمانا مخصوصـا. وإذا قلنا : الأخوان التوأمان وجودا معا ، لم نعقل من هـذه المعية إلا أنهما حصلا في زمـــــان [واحد [1]] ولو رجعت إلى جميع العقلاء الذين بقوا على فطرتهم الأصلية وسلامة عقـولهم [الغريزية [2]] لم يفهمـوا من هــذه القبلية ولا من هــذه المعية إلا ما ذكرنـــاه. فعلمنا : أن العلم بوجـــود المـــدة والزمان : علم مقرر في بدائه العقـول [وغرائز الأذهـان [3]] فإن قيل : لم لا يجوز أن يكون المراد من هــذه المعية والقبلية نفس ذاتيهمـا؟ قلنا : لأنا جعلنا ذاتيهما ووجوديهما موردا للتقسيم لهذه المعية ولهذه القبلية. ومورد التقسيم لما به حصل ذلك التقسيم ، وذلك معلوم بالضرورة.

الحجة الرابعة : إن كل عاقل يعلم ببديهة عقله أن الجسم [إما أن يكـون متحركا ، وإما أن يكـون سـاكنا ، والمعقـــول من كونه متحركا [4]] إنما يكـــون متحركا إذا حصل في مكـان، بعد أن كـان حاصلا في غــيره ، وهــذه البعدية إشارة إلى أن هذا الجسم كـان حاصلا في غـيره ، ثم حصل في زمان آخر في حيز آخر ، وهذا يــدل على أنه لا يمكن تعقل معـــنى الحركة والتغـــير إلّا بعد الاعـــتراف بوجـود المـدة والزمـان. وأما السـكون فـالمعقول منه هو استمرار الجسم في الحيز الواحد زمانا طويلا. وهــذا أيضا إشارة إلى وجود المدة والزمان ، ولما كـان العلم بحقيقة الحركة وبحقيقة السكون علما بـديهيا أوليا وثبت أن العلم بهما لا يتقرر إلا عند التسليم بوجود المدة والزمان ، وثبت أن الذي يتوقف عليه [التصديق البديهي [5]] أولى أن يكون أوليا ، ثبت : أن العلم بوجود المدة والزمان علم بديهي.

(1) سقط (س).
(2) سقط (ط ، س).
(3) من (ت).
(4) سقط (ط ، س).
(5) من (س ، ط).

الحجة الخامسة : إن كل عاقل يعلم ببديهة عقله أن الموجـود ، إما أن يكـون قـديما أو محـدثا ، ثم إنه لا نعقل من القـــديم إلا أنه الـــذي لا أول لوجـــوده ، ولا نعقل من الحـادث إلا أنه الـذي يحصل لوجـوده أول ، ثم إذا فسـرنا قولنا : بأنه لا أول لوجـــــوده : وهو أنا إذا اعتبرنا حالة في الأزمنة الســـالفة ، فإنا لا نصل عقولنا إلى زمـــان إلا وقد كان موجودا قبله. وإذا فسرنا الحادث : بأنه الذي لوجـوده أول لم نفهم منه ، إلا أن عقولنا تنتهي إلى وقت ، يحكم عقلنا بأنه حدث فيـه. فثبت : أن صـريح العقل حـاكم بـأن الشيء إما أن يكون قديما ، وإما أن يكـون محـدثا ، وثبت أنه لا يمكن تصور معـنى القـديم ومعـنى المحـدث إلا عند الحكم بوجــود [المــدة [1]] والزمــان ، وذلك يفيد أن العلم بوجود المدة والزمان علم بديهي.

الحجة السادسة : إن صــريح العقل حــاكم بأنه يمكن قسمة الزمان إلى السنين ، وقسمة السنين إلى الشـــهور ، وقسمة الشهور إلى الأيام ، وقسمة الأيام إلى الساعات ، ويعلم بالضرورة أن الساعة جـزء من اليـوم ، [الـذي هو جزء من الشهر [2]] ، الذي هو جزء من السنة ، التي هي جـــزء من المـــدة. والعلم بحصـــول هـــذه التقـــديرات والتقسيمات ، علم ضروري. والعلم بكون بعضـها أقل من بعض ، أو أكـــثر من بعض علم ضـــروري. ومن المعلـــوم بالضــرورة: أن المحكــوم عليه بقبــول هــذه التقســيمات مغـاير للســواد والبيـاض والحجر والمثلث ، وأن ذلك الأمر ما لم يكن متحققا في الأعيــان ، امتنع كونه مــوردا لهــذه التقســيمات [في الأعيــان [3]] ، فثبت : أن العلم بوجــود الزمان ، [والمدة [4]] علم بديهي.

الحجة الســابعة : إن كل أحد يعلم بــأن هــذه المــدة قصيرة ، وأن تلك المدة طويلة. فإنه يقــال بقي إلى وقت الظهر زمان طويل ، ثم يقال بعد ذلك : إنه لم

(1) سقط (م).
(2) سقط (ط) ، (س) ..
(3) سقط (ط) ، (س).
(4) سقط (س).

يبق من تلك المدة إلا القليل. والعلم بحصول هذه الأحوال علم بديهي ، ومتى كان العلم بصفة الشيء بديهيا ، كان العلم بأصل وجوده أولى أن يكون بديهيا. فثبت : أن العلم بوجود المدة والزمان علم بديهي. ولا يقال : لم لا يجوز أن يقال : هذه القلة ، وهذه الكثرة ، أمران اعتباريان لا حصول لهما إلا في الأذهان [والخيال [1]؟ لأنا نقول : هذا الفرض الذهني ، إن كان مطابقا للأمر الخارجي ، فقد حصل المطلوب ، وإن لم يكن مطابقا كان فرضا كاذبا ، وحكما باطلا ، وكان جاريا مجرى ما إذا فرضنا هذا الحجر ياقوتا ، مع أنه في نفسه ليس كذلك ، ومعلوم أن تقسيم الزمان بالأجزاء العظيمة والصغيرة ، ليس من هذا الباب. فبطل قول من قال : إنه محض الفرض والاعتبار.

الحجة الثامنة : إن جميع الجهال [والعوالم [2]] ـ ، يؤرخون ويعلمون أن السنين تتوالى وتتعاقب ، ويميزون ببدائه عقولهم بين الماضي المستقبل والحال ، وهذه فالصفات لا شك أنها صفات المدة [والصفة [3]] إذا كانت معلومة بالضرورة ، كان الموصوف أولى أن يكون كذلك.

واعلم أن هذه الوجوه [التي ذكرناها [4]] متقاربة ، وهي بأسرها دالة على أن العلم بوجود المدة ضروري.

الحجة التاسعة : إنا قد نحكم على حركتين بأنهما ابتدأتا معا ، وانقطعتا معا ، ويكون علمنا بهذه المعية في الابتداء وفي الانقطاع : علما ضروريا. وقد نقول في حركتين أخريين : إن إحداهما ابتدأت قبل الأخرى ، وانقطعت قبلها وبعدها. وعلمنا بهذا التقدم والتأخر علم ضروري ، ثم لا نعقل من هذه المعية إلا أنهما حصلا في زمان واحد ، ولا نعقل من هذا التقدم والتأخر إلا أن أحدهما حصل في الزمان السابق على زمان حدوث هذا المتأخر. وكل ذلك يدل على أن العلم بوجود المدة والزمان علم بديهي.

---

(1) سقط (ط) ، (س) والأذهان (س) والذهن (ت).
(2) سقط (ط) ، (س) ويعرفون (ت).
(3) سقط (ت).
(4) سقط (م).

الحجة العاشــرة : إنا نحكم حكما بــديهيا بــأن هــذه الحركة أبطأ من [تلك [1]] الأخــــرى. مثل قولنا : إن دبيب النملة أبطأ من طـــيران الطـــائر ، ثم إنه [لا [2]] يمكننا تفسير الحركة البطيئة ، والحركة السريعة ، إلا بأنا نقول : السريعة هي التي تقطع مسافة مساوية لمســافة البطيئة في زمـان أقل من زمانها ، أو الـتي تقطع مسـافة أطـول من مسافة البطيئة في زمـان مسـاوي لزمانها ، فلما ثبت أن العلم بكون الحركة بطيئة وسريعة علم بــديهي ، وثبت أنه لا يمكن فهم تصـــور ماهية الحركة الســـريعة وماهية الحركة البطيئة ، إلا بعد الاعتراف بوجود المدة والزمـان ، علمنا : أن العلم بوجود المدة والزمان علم بديهي.

واعلم أنا قد نبهنا بهذه الوجوه العشـرة الـتي ذكرناها على كثــير من الوجــوه المغــايرة لها ، مع أن في الواحد منها كفاية في إثبات هذا المطلوب.

[ولما ثبت أن العلم بوجود المدة والزمان علم بديهي أولى. نقول [3]] : هذه المدة لا يجوز أن تكون عبـارة عن حركة الفلك ، ولا عبـارة عن صـفة من صـفات شـيء من حركات الفلك ، ويدل عليه وجوه :

الحجة الأولى : إن الإنســـان الأعمى الجــــالس في البيت المظلم ، المراقب لكيفية انقضاء المـدة والزمـان ، يعلم أن مقـدار ما مضى من المـدة من الـوقت الفلاني ، كم هو بـالتقريب؟ من غـير اعتبـار حـال حركة الشــمس والقمر والكـــواكب والأفلاك ، وهـــذا العاقل يجد المـــدة تمضي وتمر مرورا دائما من غير وقوف البتة. وأنه كـالنهر الجاري ، والعاقل إذا اعتبر حال نفسه ، وجد أن الأمر كما ذكرنـاه ، وجـدانا ضـروريا ، إلا إذا كـان نائما أو مصـروف الفكر إلى غير هذا الاعتبار ، ولو أنه توهم الفلك معدوما ، وتوهم الشمس والقمر وجميع الكواكب

---

(1) سقط (س).

(2) من (ت).

(3) ما بين القوســـين من (ت) وفي (ط ، س) إذا ثبت هــــذا الأصل فنقول :

معدومة ، وتـوهم جميع المتحركـات سـاكنة ، وفرضـنا أن هـــذا الإنســـان غفل عن جميع المتحركـــات ، لوجد عقله جازما بمرور هذا الشيء الذي سميناه بالمدة. بل نقـول : لو فرضــــــنا رجلا أصم أعمى من أول الخلقة ، بحيث ما أبصر شيئا من الكواكب والأفلاك ولم يســمع أن الله خلق هــذه الأشــياء البتــة. ثم فرضــنا أن هــذا الإنســان تكلف تسكين النفس والطـرف والحدقة فإنه عند هـذه الأحـوال يجد هـذه المـدة أمـرا ثابتا مسـتمرا في الـذهن والعقل ، وكل ذلك يـدل على أن العلم بوجـود هـذه المـدة : علم ضـروري وأن العلم بـأن هـذه المـدة موجـودة أمر مغـاير لحركات الأفلاك والكواكب أيضا : علم ضروري [1].

الحجة الثانية : إن العقل بحكم الفطـرة الأصـلية ، لا يســتبعد أن ينقلب الجـــزء المتقـــدم من الحركة الفلكية متأخرا ، والجزء المتأخر متقدما ، فإن الفلك لما تحرك [2] من المشرق إلى المغرب كانت حركته في الربع الشرقي متقدمة على حركته في الربع الغـربي ، ولو أنا فرضـنا أن هذا الفلك بعينه ، كان يتحرك من المغرب إلى المشـرق ، لكــانت حركته في الربع الغــربي متقدمة على حركته في الربع الشـــرقي. فعلمنا : أن العقل بفطرته الأصـــلية لا يسـتبعد أن يفـرض الجــزء المتقــدم من الحركة الفلكية متأخرا ، والجزء المتأخر متقدما.

وأما الجزء المتقدم من الزمـان ، فـإن العقل بفطرته الأولية البديهية ، يســتبعد أن يفرضه متــأخرا ، والجـــزء المتأخر يستبعد أن يفرضه متقدما. فثبت : أن هذه المــدة ليست نفس الحركة ، ولا عارضا من عوارضـها ، ولا لاحقا من لواحقها.

الحجة الثالثة : إنه يمكننا أن نتشـــكك في أن هـــذه الحركة الفلكية ، هل كانت حاصـلة قبل هـذا الـوقت بمائة ألف ســنة؟ فــإن القــائلين بحــدوث العــالم يمكنهم أن يتشككوا في حصول الحركات الفلكية قبل هذا [الوقت [3]] بمائة

(1) العبارة مصححة من (ط) ، (س) وأمر ساقطة من س.
(2) كانت حركته (ت).
(3) من (س).

ألف سـنة ، أو أقل أو أكـثر. وأما المـدة فإنه لا يمكننا أن نتشكك في أنه هل [حصل [1]] قبل هذه الساعة الحاضـرة مـدة متقدمة عليها بمائة ألف سـنة؟ ولما أمكن التشـكك في الحركة، ولم يمكن التشكك في المدة علمنا أن المدة غير الحركة ، وغير جميع الصفات الفلكية.

الحجة الرابعة : إن أعظم الـــــــــدوائر الفلكية هي المنطقة ، وأما الـــدوائر الموازية لها فكل ما كـــان منها أقرب إلى المنطقة ، كـانت حركته أسـرع ، وما كـان منها أبعد من المنطقة كـانت حركته أبطـأ. فظهر أن الحركـات اليومية الحاصـــــلة في الـــــدوائر الفلكية [2] المتوازية ، والموازنة للمنطقة الفلكية كثـــيرة ومختلفة بالســـرعة والبطء ، فلو كـان الزمـان عبـارة عن حركة الفلك ، لما كـان جعله عبـارة عن حركة بعض تلك الـدوائر ، أولى من جعله عبـارة عن حركـات سـائر الـدوائر. فإما أن يكـون عبـارة [عن الكل [3]] فحينئذ يلـزم أن يكـون هـذا اليـوم الواحد لا يكـون يوما واحـدا بل أياما كثـيرة حصـلت معا ، بحسب تلك الـدوائر المتوازية ، وذلك لا يقوله عاقـل. أو يقـال : إنه ليس شـيء منها نفس المـدة والزمـان ، بل المدة والزمان أمر مغاير لها ، مقدر لها بأسرها. وذلك هو المطلوب.

ومما يقوى هـذا الكلام : أن صـريح العقل نـاطق بـأن حركـات كل تلك الـدوائر واقعة في زمـان واحد ، فالعقل حكم بـأن تلك الحركـات بأسـرها واقعة في زمـان واحد ، وإن ذلك الزمان ظرف لها بأسرها ، [ووعـاء لها بأسـرها [4]] ، وذلك يوجب القطع بأن الزمان مغاير للحركة.

الحجة الخامسة : إن الحركة توصف بالسرعة والبطء ، والزمان لا يوصف [بذلك [5]] ، فإنه لا يقال : هذا الزمان أبطأ من ذلك الزمان ولا أسرع منه.

---

(1) من (ت).
(2) الحركة (ط ، س).
(3) الدوائر المتوازية الموازية ... الخ (س).
(4) من (ط ، س).
(5) سقط (م).

وأيضا : فـإن سـرعة الحركة وبطأها ، إنما يعقلان بسـبب المدة والزمان ، فإنه يقال : الأبطأ هو الـذي يقطع مثل ما قطعه السريع في زمان أطـول ، أو يقطع أقل مما قطعه السـريع في [مثل [1]] زمـان السـريع ، والأسـرع ما يكـون بالضد منه ، وكل ذلك يدل على أن الزمان غير الحركة.

الحجة السادسة : إنه يمكننا تعقل أفلاك كثـــيرة في الخلاء الذي لا نهاية له ، بحيث يكـون كل واحد منها خارجا عن الآخر ، وغير متعلق به. فعلى هذا التقدير يمكننا تصور حركـات كثـيرة [معا [2]] بحيث لا تكـون منها تبعا للأخـرى. ونعلم بالبديهة : أنه لا يمكننا تعقل حصـول زمـانين معا ، فالحركة غير الزمان.

الحجة السابعة : يمكننا أن نقول : هذه الحركة بجميع صفاتها ، حصلت في هذا الزمان ، ولم تحصل في الزمـان المتقـدم. ولا يمكننا أن نقـول : حصـلت هـذه الحركة في نفسـها ، أو في صـفة من الصـفات القائمة بها ، [أو في حركة أخـرى ، أو في صـفة من الصـفات [القائمة [3]] بها [أو في حركة أخرى [4]] ، وكل ذلك يدل على أن الزمـان غير الحركة ، وغير جميع الصفات القائمة بالحركة.

الحجة الثامنة : إنه يمكننا أن نتصـــور زمانا خاليا عن الحركـة. مثلا : إذا توهمنا أن الله سـبحانه أعـدم الفلك ، وأعـدم جميع الكـواكب عند قيـام القيامة ، ثم إنه تعـالى ترك [هذه الأشياء [5]] على العدم المحض مدة مديـدة إلى أن يعيـدها ، ويعيد الخلائق في موقف القيامـة. فالمـدة المتوسطة بين أول زمان الإعدام ، وأول زمـان الإعـادة لا شك أنها تكون مدة مخصوصة ، والعقل يمكنه فـرض تلك المـدة أقل ، أو أكـثر ، أو أنقص ، أو أزيد ، ففي هـذا الفرض قد فرضنا جميع الحركات معدومة ، وهذا الفـرض ليس فرضا معلوم الامتناع بالبديهة

---

(1) سقط (م).
(2) سقط (س).
(3) سقط (م).
(4) سقط (ط) ، (س).
(5) سقط (ط) ، (س) وفيهما : تركها على العدم.

بل هو أمر ممكن بحسب العقل ، ولــذلك فــإن جمهــور أرباب الملل والأديان جازمون به. ومن المعلـوم أن الـذي يكــون معلــوم البطلان بالبديهة ، لا يمكن إطبــاق الخلق العظيم عليـه. فثبت : أن رفع كل الحركـات [عن العقـول والأذهان غير ممتنع [1]] فوجب الجزم بأن المدة أمر مغاير للحركة ، ولجميع صفات الحركة. وهو المطلوب.

الحجة التاســـعة : إنا لا نعقل ماهية الحركة ، إلا إذا عقلنا كون المتحرك حاصلا في حيز ، [بعد أن كــان حاصلا في حيز [2]] آخر. ولذلك فـإن جميع العقلاء لا يفهمـون من الحركة : [إلا [3]] الانتقال من حـيز إلى حـيز آخر ، فيكـون الحصول في الحـيز الثـاني واقعا بعد الحصـول في الحـيز الأول. وهذه البعدية ليست إلا البعدية الزمانية. فثبت : أنه لا يمكن تعقل ماهية الحركة ، إلا بعد تعقل ماهية المـــدة والزمـان. وأما تعقل المـدة والزمـان فإنه غـني عن تعقل ماهية الحركة. بدليل : أنا لما فرضنا أن الله تعـالى أعـدم الفلك ، وأعدم الكواكب ، وأعدم كل الحركات ، ففي هذه الحالة لم يقـدر عقلنا وفكرنا أن يحكم ببطلان المـدة ، بل حكمت الفطـــرة الأصـــلية ، بأنه لا بد وأن يكـــون وقت الإعـدام مغـاير لـوقت الوجـود. وأيضا : فقد بينا أن حالنا نكـــون غـــافلين عن الفلك والشـــمس والقمر ، وســـائر الكواكب فإنا نجد في عقلنا أمرا ممتـدا مسـتمرا ، يحـدث منه شـيء فشـيء ، كأنه المـاء السـيّال الجـاري ، أو كأنه خيط ألقي على طرف سيف ، ثم جـرّ. فـإن الخيط يلاقي حدّ السيف جزءا فجزءا ، فكذا هاهنا.

الحجة العاشـــرة : إن القـــائلين بحـــدوث الفلك ، بل القائلين بحدوث جميع الأجسام ، سلموا أن حدوثه قبل أن حدث : ممكن. وهـذا يـدل على شـهادة فطـرتهم الأصـلية بأنه لا يعقل حدوث شيء ، إلا في مدة وزمان.

وتمـــام التقرير في هـــذا الوجه : إن من القـــائلين بحدوث العالم ،

---

(1) على العقول والأذهان يمنع (ت).
(2) سقط (ط).
(3) من (س).

[منهم [1]] من قــال : إن العــالم قبل حدوثه كــان ممكن الوجــود. ومنهم من قــال : كــان ممتنع الوجــود. وعلى التقديرين فقد عقلوا قبل حدوث الفلك والكواكب والعالم قبلا وبعـدا ، وذلك يـدل على أن جـزم العقل بوجـود هـذه المـدة جــزم بــديهي ، وإن هــذا القبل والبعد إنما يحصل بشيء سوى الحركة الفلكية [2].

الحجة الحادية عشر : إنا إذا فرضنا أوّلا للحركة ، فإنه لا يلزم من مجرد فـرض أول للحركة ، حصـول حركة قبل تلك الحركة ، لأنه لا يسـتبعد في العقل أن يكـون الشـيء ساكنا ثم يتحرك. وأيضا : إذا فرضنا آخرا [3] للحركة ، فإنه لا يلزمنا من مجــرد هــذا الفــرض إثبــات حركة بعد تلك الحركة ، لأنه لا يســتبعد في العقل أن يكــون الشــيء متحركا ، ثم يصير ساكنا.

أما إذا فرضــنا المــدة أولا ، لزمنا من مجــرد هــذا الفرض ، إثبات مدة قبل تلك المـدة ، لأن المـدة لا يكـون لها أول ، إلا إذا كـان عـدمها قبل وجودها ، وتلك القبلية لا يمكن حصــولها ولا تعقلها ، إلا بســبب المــدة. فثبت : أنا متى فرضنا للمدة أوّلا ، فإنه يلزم من مجرد هـذا الفـرض كونها موجودة قبل ذلك الأول ، وكـذلك إذا فرضـنا للمـدة آخـرا فإنه يلـزم من مجـرد فـرض انقطـاع المـدة ، كونها موجودة بعد ذلك الانقطاع ، لأنه لا يحصل لها انقطـاع ، إلا إذا حصل عــــدمها بعد وجودها ، وهــــذه البعدية لا يمكن تعقلها إلا عند حصول المدة ، فثبت : أن فــرض أول وآخر للحركة ، لا يوجب إثبات حركة قبل ذلك وبعد ذلك الآخر ، وذلك يــدل على أن المـدة شــيء مغـاير للحركة ولجميع صفاتها وأحوالها.

فظهر بهذه البراهين القـاهرة : أن الزمـان والمـدة لا يمكن أن يكــون عبــارة عن [مقــدار [4]] الحركة الفلكية ، وإذا بطل هـذا بطل أيضا : أن يكـون الزمـان عبـارة عن صـفة من صـفات تلك الحركة ، وحالة من أحوالهـا. وبهـذا يظهر فساد

---

(1) (م).
(2) حركة الفلك (م).
(3) أجزاء (ت).
(4) من (ط) ، (س).

قول من يقـول : إنه عبـارة عن مقـدار حركة فلك معـدل النهار ، لأن مقدار تلك الحركة عبارة عن صفة من صفاتها ، وحالة من أحوالها وذلك مما أبطلنـــاه. فثبت بهـــذا : أن المـدة موجـود قـائم بنفسه مسـتقل بذاته ، وأنه لا تـأثير للحركة الفلكية في وجـــود المـــدة والزمـــان البتة ، وإنما تأثيرها في تقدير هذه المـدة بـالأجزاء والأبعـاض. ومثاله : تقدير الليل والنهار بالفنجانات ، وصندوق الساعات ، فـإن تلك الآلات لا تـأثير لها في إيجـاد الزمـان والمـدة ، وإنما تأثيرها في تقســيم الليل والنهــار بالســاعات والأجــزاء ، فكـــذلك تـــأثير الحركة الفلكية ليس في تكـــوين المـــدة وإيجادها ، بل في تقســيمها بــالأجزاء والأبعــاض ، وهي : السنون والشهور والأيام والساعات.

فهذا تقرير مذاهب هؤلاء الذين يقولون : العلم بوجود المدة وبكونها أمرا مغايرا للحركة الفلكية ، ولجميع أحوال هذه الحركة : [علم ضروري] [1].

---

(1) أمر بديهي ضروري (ت).

الفصل الثالث

في

تقرير الدلائل التي عول عليها من قال :

العلم بوجود الزمان : كسبي استدلالي

اعلم أن الـذي حصـلناه في هـذا البـاب من كلام المتقدمين ، ومن أنفسنا حججا [1] أربعة :

الحجة الأولى [2] : وهو دليل الإمكانـات ، وهو الـذي ذكره الشيخ في الشفاء والنجاة، وعليه تعويل الأكثرين.

وتقريره : أن نقول : كل حركة تفـرض في مسـافة ، على مقدار من السرعة [وأخـرى معها على مقـدارها من السـرعة [3]] وابتـدأتا معا ، وتركتا معا ، فإنهما يقطعـان المسـافة معـا. وإن ابتـدأت إحـداهما ولم تبتـدئ الأخـرى [معها فـإن [4]] إحـداهما تقطع من المسـافة أقل مما تقطعه الأخـرى ، وإن ابتـدأ معها بطيء واتفقا في الأخذ والـترك ، وجد البطيء قد قطع أقل ، والسـريع قد قطع أكثر ، وإذا كان كذلك ، كـان بين أخذ السـريع الأول وتركه : إمكان قطع مسافة بعينها ، بسـرعة معينة ، أو أقل منها ببطء معين ، وبين أخذ السـريع الثـاني وتركه إمكـان أقل من ذلك بتلك السـرعة المعينة بحيث يكـون هـذا الإمكـان جزءا

---

(1) طرقا : الأصل.
(2) الطريق الأول : الأصل.
(3) من (ط).
(4) معها ولكن تركتا معا فإن (م).

من الإمكان [الأول [1]] وإذا كان كـذلك كـان هـذا الإمكـان قـابلا للزيـادة والنقصـان ، فـوجب كونه أمـرا [موجـودا لا محالة] [2].

فـإن قـال قائل : إنكم في مشـرع هـذا الاسـتدلال فرضتم ثلاثة أشياء :

أولها : الحركتـان المتسـاويتان في السـرعة والبطء ، المتســاويتان في الأخذ والــترك. وزعمتم: أنهما لا بد وأن يتساويا في مقدار المسافة.

وثانيهما : الحركتان المتساويتان في السـرعة والبطء ، المختلفتـــان في وقت الأخذ ، المتســـــاويتان في وقت الـترك. زعمتم : أن هـذا السـريع الثـاني لا بد وأن يقطع مسافة أقل مما قطعه السريع الأول.

[وثالثها : الحركتــان المتســاويتان في الأخذ والــترك المختلفتان في السـرعة [3]] والبطء. زعمتم : أن البطيء لا بد وأن يقطع أقل مما قطعه السـريع. فما الفائـدة في هـذا البرهـان من الوجـوه الثلاثة [من الفـرض [4]؟] قلنا : الفائدة فيها : هي أن بالفرض الأول ، ثبت وجود هذا الأمر الـذي سـميناه بالزمـان ، وبـالفرض الثـاني ثبت أن هـذا الإمكــــان [مســــاوي [5]] لنفس الحركة ، ولنفس بطئها وسرعتها ، ولنفس مقدار المتحـرك [6]. وبـالفرض الثـالث ثبت أن هذا الإمكان أمر مغاير لمقدار المتحرك ، ولمقدار المسافة. وعند هذا يحصل تمام المقصود.

وبيان هذا الكلام : أنا إذا فرضنا أولا [7] وجود حركـتين متســاويتين في البطء والسـرعة ، متســاويتين في الأخذ والترك. وزعمنا : أنه متى كان الأمر كذلك ، وجب حصول التساوي في مقدار المسافة ، فعند هذا يظهر أنه حصل

---

(1) من (ط) ، (س).
(2) وجوديا (ت) لا محالة سقط (ط ، س).
(3) سقط (ط).
(4) سقط (ط).
(5) مساوي (ت) مغاير (س ، ط).
(6) الحركة (ت) المتحرك (س).
(7) من (س).

بين أخذ هـذا السـريع وتركه ، إمكـان قطع مثل هـذه المسافة بمثل هذه السرعة ، وأن في مثل هذا القـدر من الإمكان ، وبمثل هذه السرعة ، لا يمكن أن يزاد على هذه المسافة ، ولا أن ينقص منها ، فهذا الإمكـان له في نفسه خصوصـية ، ولا يقبل حركة بهـذا القـدر من السـرعة ، إلا في مثل هذا القدر من المسافة [1] ، ولا يقبل الأزيد منها ، [ولا بمثلي الأقل منها [2]] ، فهذا الإمكـان له في حد ذاته خصوصـية وحقيقة ، باعتبارها حصل له هـذا الامتيـاز والاختصاص. وأما الفرض الثـاني وهو [وجـود [3]] حركـتين متسـاويتين في السـرعة والبطء ، مختلفـتين في الأخذ ، متساويتين في الترك ، فههنا السـريع الثـاني [4] يقطع من المسافة ، أقل.

وغرضنا منه أمران :

الأول : إن الإمكـان الـذي يحصل فيه هـذا السـريع الثاني ، جزء من الإمكان الذي يحصل فيه السـريع الأول ، فيكون هـذا الإمكـان قـابلا للتطـبيق وللزيـادة والنقصـان ، فوجب كونه موجودا قابلا للمساواة والمفاوتة.

والثـاني : إن هـذا السـريع الأصـغر مشـارك للسـريع الأكـبر في كونه حركة ، وفي كونها سـريعة ، وفي مقـدار المتحـرك. وخالفها في مقـدار هـذا الإمكـان. وما به المشاركة غير ما به المباينة ، فيثبت أن هذا الإمكان يجب أن يكون أمرا مغايرا لنفس ماهية الحركة ، ومغـايرا لبطء الحركة ولسرعتها ، ومغايرا لمقدار جوهر المتحرك.

وما الفرض الثالث وهو وجود حركـتين مختلفـتين في السرعة والبطء ، متسـاويتين في الأخذ والـترك. فـاعلم : أن غرضنا من هذا الفرض : بيـان أن هـذا الإمكـان مغـاير لمقدار المتحرك ، ولمقدار المسافة ، وذلك لأنه ظهر بهذا

---

(1) السرعة (س).
(2) سقط (ط) ، (س).
(3) سقط (م).
(4) الثاني (ط) الأصغر (ت).

الفــرض أن البطيء والســريع ، إن اشــتركا في مقــدار المسافة ، اختلفا في مقدار هذا الإمكان. وإن اشـتركا في مقـدار هـذا الإمكـان اختلفا في مقـدار المسـافة ، وذلك يوجب القطع بأن مقـدار هـذا الإمكـان أمر مغـاير لمقـدار المسافة. فثبت أن بسبب هذه الأمور الثلاثة من الفرض ، ظهر أن هذا الإمكان [أمر [1]] موجود مقداري ، وأنه مغاير لنفس مقدار المتحرك ، ولنفس مقدار المسافة ، ولنفس الحركة ، ولكـــون الحركة ســـريعة أو بطيئـــة. وذلك هو المقصود. وهذا تقرير تمام هذه الحجة.

والاعتراض عليها من وجوه :

السؤال الأول : [2] إنكم بـنيتم هـذه الحجة على أمـور ثلاثة :

فأحدها : أن هاهنا حركة سريعة وحركة بطيئة.

وثانيها : أن هاهنا حركــتين يبتــدئان معا ، وينقطعــان معا.

وثالثها : أن هاهنا حركتين تبتدئ إحداهما بعد الأخرى. ومن المعلــوم : أن هــذه الأمــور الثلاثة لا يمكن اعتقــاد حصــولها إلا بعد الجــزم بوجــود الزمــان. أما الأول : فلأن السـريع هو الـذي يقطع مثل ما قطعه البطيء في زمـان أقل أو أزيد مما قطعه البطيء في زمـــان مســـاوي، وأما البطيء فبالعكس من هذا الذي قلناه. ومعلـوم : أن هـذه الأحوال لا يتقرر ثبوتها إلا بعد تسـليم وجـود الزمـان. وأما الثـــاني : وهو قولنا : في الحركـــتين إنهما يبتـــدئان معا ، وينتهيــان معــا. فمعنــاه : أن ابتــداء وجودهما ، وانتهــاء وجودهما يكـــــــون في آن واحد ، لكن الآن لا يعقل ، ولا يوجد إلا بعد تعقل الزمــان. وأما الثــالث : وهو أن تبتــدئ إحدى الحركتين بعد الأخـرى ، فمعلـوم أنه لا يمكن تصـور معنى القبلية والبعدية ، إلّا بعد وجود الزمان.

إذا عرفت هـذا فنقـول : وجـود الزمـان إما أن يكـون غنيا عن الاستدلال ،

---

(1) سقط (س).
(2) زيادة.

أو محتاجا إلى الاستدلال. فإن كان الأول كان الخوض في هذا الـدليل غنيا عنه ، وإن كـان الثـاني فنقـول : إنكم إنما بينتم وجود الزمان بهذه المقدمات.

وقد بينا أنه لا يمكن إثبــات هــذه المقــدمات إلا بعد العلم بوجود الزمان ، فيلزم الدور ، ومعلوم أنه باطل.

لا يقـال : وجـود أصل الزمـان معلـوم بالبديهة ، فأما بيان ماهيته على التفصيل فذاك معلوم بالاستدلال ، ونحن إنما أثبتنا بهــذا الــدليل تفصــيل ماهيته ، وحينئذ يســقط الـدور. لأنا نقـول : إن هـذا القـدر الـذي سـبق ذكـره من الاســتدلال ، لا يــدل على بيــان ماهيته المعينة وحقيقته المخصوصة ، بل لا دلالة فيه إلّا على كونه أمــرا موجــودا في الأعيان ، وحينئذ يعود الدور المذكور.

والسؤال الثاني على هذا الدليل : إن من مـذهبكم أن المحكـــوم عليه بالزيـــادة والنقصـــان، لا بد وأن يكـــون موجودا. وبه أجبتم عن دليل من استدل على أن للحركات أولا بســبب كونها قابلة للزيــادة والنقصــان ، ثم إن من المعلوم من الأمور المنقضية ، التي لا ثبـات لأجزائها ، ولا اســتقرار لأقســامها ، وإذا كــان كــذلك ، فحينئذ لا يصح الحكم عليه بالزيادة والنقصان في نفس الأمر. بل غاية ما في البـــاب : أن الأمر الممتد المرتسم منه في الـــوهم ، يمكن الحكم عليه بالزيـادة والنقصـان ، وأما الأمر الممتد من الزمان ، فلا وجود له البتة في الأعيـان. وإذا ثبت هـذا فنقول : الأمر الذي تريـدون إثباته وهو وجـود الزمـان في الأعيـــان فإنه لا يمكن الحكم عليه بكونه قـــابلا للزيـــادة والنقصــان. والــذي صــدق عليه هــذا الحكم ، وهو الأمر المفــروض في الــذهن فإنه لا يــدل على كــون الزمــان موجودا في الأعيان. فثبت أن هذه الحجة مغالطة.

والسؤال الثالث : هذا الدليل معارض بأمور :

أحـدها : إن ما ذكرتمـوه معـارض بنفس الزمـان [1] ، فإن بين ابتـداء كل زمـان وبين انتهائه ، إمكانا يتسع بمثل ذلك المقدار ، ولا يمتلئ بما هو أصغر

---

(1) الإتيان (ت) الزمان (ط) ، (س) ويمكن أن تقرأ الإمكان.

منه ، ولا يتسع لما هو أعظم منه ، وإمكانا آخر أقل منه ، ولا يتسع لــذلك الزمــان ، ولا لما هو أعظم منه ، ويمتلئ ببعضه ، وإذا كان كذلك لزم أن يكون للزمان زمـان آخر ، إلى غــير النهايــة. فــإن قلتم : إن ذلك من عمل الــوهم وحكم الخيال. فقولوا بمثله في الحركة إذا لا فرق.

وثانيها : إن ما ذكرتموه معـارض بجـانب المسـتقبل ، وذلك لأن من هــذه الســاعة الحاضــرة إلى الغد ، حصل إمكــان [1] يتسع لمقــدار من الحركة الموصــوفة بمقــدار معين من الســــرعة أو البطء ، ولا يمتلئ بالأقل منه ولا يتسع للأعظم منه ، وإمكان آخر أصغر منـه. فهـذا يقتضي أن يكون الزمان الذي سيجيء غدا ، حاصلا الآن ، وحاضرا في هــذا الــوقت. ومعلــوم أن ذلك باطــل. فــإن قــالوا : الحاضر في الحــال إنما هو إمكــان وجــود تلك الحركـات المسـتقبلية ، لا وجـود شـيء آخر يكـون وعـاء لها وظرفا لهـا. فنقـول : فلم لا يجـوز أن يكـون الحـال في الماضي مثل ما ذكرتموه في المستقبل؟

وثالثها : أن نقــول : إن بين طــرفي الطــاس ، إمكانا يتسع لمقـدار معين من الأجسـام ولا يمتلئ بأقل من ذلك القـــدر ، ولا يتسع للأزيد منه ، فـــوجب أن يكـــون ذلك الإمكان الذي يتسع لذلك القدر من الجسم أمـرا موجـودا. وذلك يوجب عليكم الاعـتراف بوجـود أبعـاد قائمة بـذواتها تكــون هي أمكنة لهــذه [2] الأجســام. فــإن قــالوا : ذلك الإمكان عبارة عن إمكان وجود تلك الأجسام في أنفسها ، لا عن إمكان وجـود شـيء يكـون ذلك الشـيء ظرفا لتلك الأجسام ووعاء لها. فنقول : فلم لا يجوز أن يكـون الحـال فيما ذكرتم ، كالحال هاهنا؟

وهو أن يقال : الإمكان الذي ذكرتم إشارة إلى إمكان وجود تلك الحركات المختلفة في أنفسها ، فأما إثبات أمر آخر ظرفا لتلك الحركات ووعاء لها. فهذا ممنوع.

الحجة الثانية لهم في إثبـــات الزمـــان : التمسك بطريقة القبلية والبعدية ،

---

(1) حصل المكان يتسع المقدار (ت).
(2) من (س).

واعلم [1] أن القوم ما لخصوا هـذه الطريقة تلخيصا شـافيا مرتبا ، وأنا أقررها على الوجه الصحيح المعلوم ، فأقول : لا شك أن الأب موجود قبل وجود الابن ، فهـذه القبلية إما أن تكون نفس وجود الأب وعدم الابن ، أو أمرا زائدا على ذلك. والأول باطل لوجوه :

أحـــــدها : أنه يصح تعقل ذات [كل [2] واحد منهما مع الـذهول عن هـذه القبلية ، وهـذه البعدية وهـذه المعيـة. والمعلوم مغاير لما هو غير معلوم.

وثانيها : إن هـــذه القبلية والبعدية : نســبة مخصوصة بين هاتين الذاتين. والنسبة بين الشيئين مغايرة لهما.

وثالثها : إن المحكـــــوم عليه بأنه قبل [3] قد وجد قبل المحكـــــــوم عليه بأنه بعد ، والقبل من حيث إنه قبل ، لا يبقى بعد البعد ، من حيث إنه بعد.

ورابعها : إن الأشـــــياء المختلفة [في الماهية [4]] قد تكون متشاركة في كـون كل واحد منها قبل أشـياء ، فـإن والد الفــرس قبل ولــده ووالد الحمــار قبل ولــده ، ووالد الإنسان قبل ولـده. فـالفرس والحمـار والإنسـان ماهيـات مختلفة ، وهي مع اختلافها متشــاركة في كـــون كل واحد منها قبل ولده.

وإذا ثبت هـــــذا فنقــــول : اختلافها في الماهية ، مع اشــتراكها في المفهــوم من القبلية ، يــدل على أن كونها قبلا وبعدا [أمـور [5]] مغـايرة لتلك الماهيـات المخصوصـة. وأيضا : فالأشـياء المتشـاركة في تمـام الماهية قد تكــون مختلفة في القبلية والبعدية ، وذلك مثل الأب والابن ، فإنهما مع اشــتراكهما في تمــام الماهية قد اختلفا بحسب القبلية والبعدية. والتقريب معلوم.

وخامسـها : أن القبل من حيث هو قبل ، مضـاف إلى البعد من حيث هو

---

(1) واعلم أنهم (ت ، م).
(2) من (س).
(3) قبل قد يبقى بعد المحكوم (ط) ، (س).
(4) من (ط) ، (س).
(5) سقط (م).

بعد ، والشـيء المحكـوم عليه بهـذه القبلية جـوهر قـائم بنفسه غير معقول الماهية بالقيـاس إلى غـيره ، والشـيء الذي يكون محكوما عليه بأنه مقول بالماهية بالقياس إلى غيره ، مغاير للشـيء الـذي يكـون محكوما عليه بأنه غـير معقـــول الماهية بالقيـــاس إلى غـــيره ، وذلك يقتضي أن تكون القبلية والبعدية أمورا مغايرة لتلك الذوات.

وسادسـها : أن الإله تعـالى كـان موجـودا قبل هـذا الحـادث اليـومي ، ويكـون أيضا موجـودا عند دخـول هـذا الحادث اليـومي في الوجـود ، وسـيبقى أيضا بعد انقضـائه وفنائه. إذا ثبت هذا فنقـول : ذات واجب الوجـود لذاته قد تـواردت عليها هـذه القبليـات والبعـديات والمعيـات. فلو كانت هذه المفهومات نفس الذات ، لزم وقوع التبدل في ذاته [1]. وذلك محال.

فثبت بهـذه الوجـوه السـتة : أن المفهـوم من القبلية والبعدية والمعية أمور مغايرة لنفس الذات والحقيقة. وإذا ثبت هذا فنقول : هذا المفهـوم الزائد إما أن يكـون عـدما محضا ، وإما أن يكـــون أمـــرا موجـــودا. والأول باطل لأن كونه قبل غـيره نقيض لقولنا : إنه ليس قبله ، والمفهـوم من عدم القبلية عدم محض ، ونقيض العدم ثبـوت. فظهر أن القبلية والبعدية : أمـــران زائـــدان على الـــذات ، وهما وصـفان ثابتـان موجـودان. وإذا ثبت هـذا فنقـول : إما أن تكون هذه المعاني من الأمور الثابتة التي لا حصول لها إلا في الـــذهن ، وإما أن يقـــال : إنها موجـــودة في الأعيـــان. والأول باطل ، لأن الـذي لا ثبـوت له إلا في الـذهن يكـون جاريا مجـرى [قولنا [2]] الخمسة زوج ، فـإن هـذا المعـنى وإن كان يوجد في الفرض الذهني ، والاعتبار الفكري ، إلا أن العقل جـازم بأنه لا وجـود له في الخـارج البتة ، لكن كـون الأب قبل الابن ، ليس من هـذا البـاب. فثبت : أن هذه القبلية والمعية والبعدية مفهومات زائدة على الذوات ، ومعـــان موجـــودة في الأعيـــان ، كما أنها موجـــودة في الأذهان. ثم نقول : هذه القبليات والبعـديات إما أن تكـون من الأمور الـتي توجد مسـتقلة بأنفسـها ، قائمة بـذواتها ، غنية عن

(1) قديم (ت).
(2) من (س).

المعروض والموصوف ، وإما أن لا تكون كذلك ، بل تكون محتاجة إلى المعـــروض وإلى الموصـــوف. والأول باطل بالبديهة ، لأن القبلية والبعدية من باب النسب والإضـافات ، وما كـــان كـــذلك امتنع كونها جـــواهر قائمة بأنفســـها ، مســـتقلة بـــذواتها. فبقي القسم الثـــاني وهو أنه لا بد من أشياء تكـون هـذه القبليـات والبعـديات معارضة [1] لها من حيث إنها هي هي. ثم نقـــول : إن كل شـــيء فإنه لا يقبل هذا النـوع من النسب والإضـافات من حيث هو هو ، فـإن الأب من حيث هو جـوهر جسـماني ، ليس قبل الابن ، ولا من حيث إنه طويل وأبيض وعـالم وزاهـد. فـإذن لا بد من الجزم بوجود أمر تلحقه هذه القبليـات والبعـديات ، لحوقا بالـذات. وذلك الشـيء ليس هو الحركة للوجـوه الكثـيرة التي ذكرناها في الفصل المتقدم.

ونزيد هاهنا كلاما آخر فنقـول : إن الجـزء [2] المتقـدم من الحركة يمكن تعقله متـــأخرا وبـــالعكس. وأما الجـــزء المتقدم من الزمان فإنه لا يمكن تعقله متأخرا وبـالعكس. فثبت : أن هذا الشيء الـذي هو المعـروض بالـذات لهـذه القبليـات والبعـديات موجـود ، سـيال منقضي لذاته ، وهو شيء مغاير للحركة. ولا نعني بالزمان إلّا ذلك.

والاعتراض عليه :

[الســـؤال الأول [3]] لا نســـلم أن القبلية والبعدية من المعاني الموجـودة. أما قوله : «القبلية نقيض القبلية ، ثم إن اللاقبلية عدم ، ورافع العدم ثبوت». قلنا : يشـكل هـذا بالإمكان فإنه رافع للامتناع ورافع للوجوب. والامتناع عـدم ، والوجوب ثبوت. فيلزم في الإمكان أن يقـال : إنه لكونه رافعا للامتناع الذي هو عـدم أن يكـون [4] وجـودا ، ولكونه رافعا للوجوب الذي هو

---

(1) عارضة (س).
(2) الجزم (م).
(3) زيادة.
(4) لا يكون (ت).

وجــود ، أن يكــون عــدما ، فيلــزم في الشــيء الواحد أن يكون عدما ووجودا ، وهو محال.

ثم نقول : الذي يدل على أن القبلية والبعدية لا يمكن أن يكونا من الأمور الموجودة : وجوه :

الأول : إن صريح العقل يحكم بـأن كل محـدث ، فإنه مســبوق بعدمه ، وأن عدمه ســابق على وجــوده. وهــذا يقتضي كون القبلية والسـبق والتقـدم وصـفا للعـدم ، وما كان وصفا للعدم ، امتنع أن يكون صفة موجـودة ، لامتنـاع قيام الصفة الموجودة بالمعدوم المحض [والنفي الصــرف [1]]. فثبت : أن القبلية والبعدية [ليست [2]] من الصـــفات الموجودة.

الثاني : لو كانت القبلية صـفة موجـودة ، لكـانت تلك الصفة الموجودة بالنسبة إلى غيرها ، إما أن تكـون قبلا أو معا أو بعـدا ، ويلـزم التسلسـل. لا يقـال : لم لا يجـوز أن تكـون القبلية بالنسـبة إلى غيرها ، وإن كـانت قبلا ، إلا أن كونها كذلك عين ذاته. لا أنه صفة زائـدة على الـذات؟ لأنا نقول : إذا حكمنا على القبلية بأنها قبل شــيء آخر ، فههنا ذات القبلية هي الموضوع. ثم حكمنا عليها بأنها قبل شيء آخر هو [المحمول [3]] ، ومحمول القضية غير موضوعها لا محالـة. فثبت : أن القبلية لو كـانت صـفة موجـودة لكـان كونها قبلا بالنسبة إلى غيرها ، يمتنع أن يكــون عين ذاتها ، بل لا بد وأن يكون أمرا [مغايرا [4]] لذاتها.

الثــالث : إن القبلية والبعدية إضــافتان. وكل واحــدة منهما مقولة بالقيـــــاس إلى الأخـــــرى وقد ثبت : أن المضافين يوجدان معا في الأعيـان وفي الأذهـان. فلو كانا موجودين ، لوجب أن يوجـدا معا ، ولو وجـدا معا ، لحصل معروضاهما

---

(1) سقط (ط) ، (س).
(2) من (ط).
(3) زيادة.
(4) من (ط) ، (س).

معا ، ضـرورة أن الإضـافة لا توجد وحـدها ، بل إنما توجد عند وجـود موصـوفها [ومعروضـها [1]] ، وحينئذ يلـزم أن يقال : والبعد يوجب كونهما موجودين معا. فيلزم أن يقال : الشيء من حيث هو قبل غيره ، يجب أن يكون موجـودا معه ، وهو محال.

الرابع : أن نقول : لما ثبت أن المضافين يوجدان معا ، فهـذه المعية إن كـانت وصـفا زائـدا عليهما ، كـان ذلك الزائد أيضا معهما ، فتكـون هـذه المعية الثانية زائـدة ، ولـزم التسلسـل. وإن لم يكن وصـفا زائـدا ، فلم لا يجـوز مثله في سـائر المعيـات والقبليـات؟ لا يقـال : إن كـون المضـافين معا ، نفس ذاتيهمـا. لأنا نقـول : إذا قلنا : المضـافان يوجـدان معـا. فهو قضـية موضـوعها : قولنا المضافان. ومحمولها قولنا يوجدان معـا. والمحمـول [في كل قضية [2]] غير الموضوع [لامتنـاع حمل الشـيء الواحد بالاعتبـار الواحد على نفسه [3]]. وعلى هـذا التقـدير فإنه يبطل هذا العذر. فثبت بهذه الوجه : أن القبلية والبعدية لا يمكن أن يكونا من الصفات الموجودة في الأعيان.

السؤال الثاني : إن هـذا الـدليل الـذي ذكـرتم يقتضي إثبات زمان للزمـان. وبيانه : وهو أن بعض أجـزاء الزمـان سـابق على البعض ، وظـاهر أن ذلك السـبق ليس بالعلية ولا بالذات ، لأن السبق الذي يكون بالعلية وبالـذات يجـوز أن يوجد المتقـدم فيه مع المتـأخر. والجـزء السـابق من الزمـان يمتنع أن يوجد مع الجـزء المتـأخر ، بل تقـدم الأمس على اليوم كتقدم الجـزء السـابق من الحركة على الجـزء اللاحق منها ، فـإن كـان هـذا النـوع من التقـدم لا يتقرر إلا مع الزمان ، لـزم أن يكـون للزمـان زمـان آخر ، وإلا فجوزوا مثله فيما ذكرتم.

الحجة الثالثة في إثبـات الزمـان : وهو دليل ، رتبنـاه للقائلين بإثبات الزمـان. فنقـول : إنا نعلم بالضـرورة : أن هاهنا شيئا ينقسم إلى السنين تارة وإلى

---

(1) سقط (ط) ، (س).
(2) سقط (ط) ، (س).
(3) سقط (ط) ، (س).

الشهور أخرى ، وإلى الأيام تارة ، وإلى الساعات أخـرى ، والعلم بـذلك أجلى العلـوم البديهية وأظهرها ، ونعلم أن ذلك الشـيء يعد بالسـنين ، وأن السـنة تعد بالشـهور ، وتقدر بها [وأن الشهر يعد بالأيام ويقدر بها. وأن اليوم يعد بالساعات ويقدر بها [1]] وكيف لا نقـول ذلـك. وكل من له سـمة من العقل ، فإنه يعلم أن له من السـنين كـذا؟ وأن الشهور المنقضية من هذه السنة الـتي نحن فيها كم هي؟ [وأن الشـهور الباقية كم هي؟ وأن الأيـام من الشـهر كم هي؟ والباقية (كم هي؟] [2] وأن السـاعات المنقضـية من هذا اليوم كم هي؟ والباقية كم هي؟.

وإذا ثبت هذا فنقول : قضت بدائه العقول بصحة هذه التقسـيمات ، وكل من تشـكك في صـحتها ، قضى عليه بـالجنون التـام [والعته الشـديد [3]] ثم نقـول : هـذا الـذي حكم عليه العقل بكونه مـوردا لهـذه التقسـيمات. إما أن يكون عدما محضا ، ونفيا صرفا ، وإما أن لا يكون كـذلك ، بل يكـون موجـودا وثابتا ومتحققا ، والأول باطل ، لأن العدم المحض لا يمكن تقسيمه إلى الأجزاء والأبعاض [ولا يمكن وصف تلك الأبعاض والأجزاء [4]] بأنه أزيد من غـيره ، أو أنقص من غيره. ومعلـوم أن صـريح العقل يحكم بـأن السـنة أطـول من الشـهر ، والشـهر أطـول من اليـوم ، واليوم أطـول من السـاعة. وأيضا : فصـريح العقل يقضي على هذا الشيء بأن منه ما مضى ، ومنه ما هو مستقبل. وصريح العقل يقضي بأن الماضي هو الذي كـان حاضـرا ، وقد انقضـى. والمسـتقبل هو الـذي يتوقع حضـوره ، ولم يحضر بعد. فلو لم يكن لهذا الشيء حضور وحصـول البتة ، لامتنع أن يحكم العقل عليه بكونه ماضـيا ومسـتقبلا ، وحيث حكم صريح العقل عليه بذلك. علمنا أنه ليس عدما محضا [ونفيا صرفا [5]] ، بل لا بد وأن يكون موجـودا. ثم نقول : الموجودات على قسمين : منها ما هو قار

(1) سقط (ط) ، (س).
(2) سقط (س).
(3) سقط (ط) ، (س).
(4) سقط (ت).
(5) سقط (ط ، س).

الوجود ، ومنها ما لا يكون كذلك ، والمراد من قولنا : فإن الوجود : هو الذي تكون أجزاؤه حاصلة معا. والمراد من قولنا : غير قار الوجود : ما لا يكون كذلك. فنقول : هذا الشيء الذي يمكن تقسيمه إلى السنين ، والشهور والأيام والساعات ليس من الموجودات التي تكون قارة الوجود ، بدليل أن بديهة العقل حاكمة بأنه لا يوجد جزءان منه [معا [1]] فلا يمكن حصول سنتين معا ولا [حصول [2]] شهرين ، ولا حصول يومين ، ولا حصول ساعتين معا. ولا يمكن أيضا أن يجتمع في الوجود منها جزءان ، وإن كانا أصغر الأجزاء ، بل كل اثنين يفرضان ، فإنه لا بد وأن يكون أحدهما متقدما على الآخر ، وإنه لا بد عند حصول أحدهما ، أن لا يكون الآخر حاصلا ، وكل ذلك معلوم في البديهة ، بشرط [حصول [3]] التأمل الصافي ، واستحضار مفهومات هذه الألفاظ في الذهن. فيثبت : أن هذا الشيء المسمى بالمدة والزمان موجود ليس قار الوجود ، لكن ثبت أن الجسم وكمه وكيفه وأينه ووضعه ومضافه وسائر مقولاته ، أمور قارة ، فوجب القطع بأن هذا الشيء المسمى بالمدة والزمان أمر مغاير لهذه الأشياء بأسرها. ثم نقول : هذا الشيء إما أن يكون هو الحركة أو صفة من صفات الحركة ، أو شيء مغاير للحركة ولجميع صفات الحركة. والأول باطل للوجوه الكثيرة التي شرحناها وقررناها في الفصل المتقدم.

والذي نزيده الآن أن نقول : لا معنى للحركة إلا حصولات متعاقبة في أحياز متعاقبة متلاصقة ، ولا معنى لتعاقب تلك الحصولات ، إلا حصول بعضها عقيب البعض في الأزمنة المتوالية ، لكن تواليها في تلك الأزمنة إضافة بينها وبين تلك الأزمنة [والإضافة بينها وبين الأزمنة متأخرة عن تقرر حصول تلك الأزمنة [4]] فثبت : أن الحركة مفتقرة في تحقق ماهيتها إلى الزمان ، وأما الزمان فإنه غني في ذاته عن الحركة ، لأنه يمكننا فرض مدة خالية عن جميع الحركات

---
(1) من (س).
(2) من (م).
(3) سقط (س).
(4) من (ط) ، (س).

وجميع التغـيرات ، وهـذا يـوجب القطع بـأن الزمـان أمر مغاير للحركة.

وأما بيان أنه [1] لا يجـوز أن يكـون الزمـان عبـارة عن صـفة من صـفات الحركة : فهو أن صـفة الحركة مفتقـرة في تحققها إلى حصول الحركة ، فلو كـان الزمـان عبـارة عن صفة من صـفات الحركة ، لكـان الزمـان مفتقـرا في تحقق ماهيته إلى تحقق الحركـة. لكنا قد بينا : أن الحركة مفتقـــرة في تحقق ماهيتها إلى تحقق الزمـــان ، فيلـــزم الدور وهو محال. وأيضا : فقد بينا : أن الزمـان غـني [في تحقق ماهيته [2]] عن الحركة ، لكن كل ما كان من صفات الحركة ، فهو مفتقر في تحقق حقيقته إلى الحركة. ينتج : أن الزمـان والمـدة يمتنع أن يكـون عبـارة عن صـفة من صفات الحركة. فثبت : أن الزمان موجود غير قار الذات [3] وثبت : أنه ليس بحركة ولا صـــفة من صـــفات الحركة ، بل هو كـالظرف [والوعـاء [4]] للحركـات والتغـيرات. ولا نريد بالزمان الذي حاولنا إثباته إلا ذلك.

واعلم أنا كنا ألزمنا على الـــدليلين الأولـــيين افتقـــار الزمان إلى زمـان آخر ، إلى غـير النهاية ، فيجب أن يعلم هاهنا : أن ذلك السؤال غـير لازم على هـذا الـدليل. وذلك لأنا هاهنا ادعينا حصول العلم الضـروري ، بحصـول شـيء يقسم إلى السنين والشهور والأيام والساعات ، ثم بينا أن ذلك الشيء ليس كذا ولا كذا ، فثبت أنه شـيء آخر وهـذا الكلام إنما يلـزم عليه إثبـات زمـان للزمـان ، لو حكمت فطرة العقل بأن الشيء الذي سميناه بالزمـان له ظـرف آخر ، ولما لم يحصل هذا المعـنى في بـداءة العقـول ، بل بديهة العقل دافعة لـذلك ، علمنا : أن هـذا السـؤال غـير لازم على هذا الوجه.

الحجة الرابعة في إثبات الزمـان : [أن نقـول : اعلم [5]] أنا قبل الخـــوض في المقصـــود نقـــدم مقدمة نافعة لنا في هذا المطلوب ، وهي في البحث عن حقيقة

---

(1) أن الزمان لا يجوز (س).
(2) سقط (ط ، س).
(3) الوجود (س).
(4) من (ط ، س).
(5) سقط (س).

التـوقيت. فـإن الرجل قد يقـول لغـيره : آتيك إذا طلعت الشمس ، وآتيك إذا جاء الربيع. وتحقيق هذا المعـنى : إن مجيء الرجل مجهول ، وطلوع الشمس معلـوم ، فيقـرن هذا المجهول بذلك المعلوم ليصـير ذلك المجهـول بسـبب هذا الاقـتران معلوما ، ولهـذا المعـنى قـال أهل التحقيـق: «التوقيت عبارة عن قرن متجدد موهوم ، بمتجـدد معلـوم ، إزالة للإيهام».

إذا عرفت هذه المقدمة فنقول : إن البديهة الصحيحة ، والفطـرة الأصـلية حاكمة بصـحة هـذا التـوقيت ، وعليه مـدار الأمر في التـواريخ المسـتقبلة ، فإنها عبـارة عن تعريف وجـود الأشـياء الـتي تكـون مجهولة الوقـوع ، بالأوقات المعلومة المسـتقبلة. وكـذا القـول في التـواريخ الماضية ، فإنها عبـارة عن تعريف وقـوع الأشـياء [1] الـتي يكون وقوعها مجهولا بالأوقات المعلومة الماضية.

إذا عـرفت هـذا فلنبحث عن معـنى قـولهم : آتيك إذا طلعت الشمس. فإنه لا معنى [2] لهـذا الكلام إلا أن القائل يقول : آتيك في الـوقت الـذي تطلع فيه الشـمس ، وهـذا تصـريح بإثبـات وقت واحد بعينه يحصل فيه مجيء هـذا القائل ، ويحصل فيه طلوع الشمس. فنقول : ذلك الوقت الذي حكمت الفطرة السـليمة. بجعله ظرفا لهـذا المجيء ، ولطلوع الشمس. إما أن يكون شـيئا باقيا ثابتا ، أو شـيئا سيالا منقضيا ، والأول باطل ، وإلا لكان حاصلا في الحـال ، فـوجب أن لا يكـون منتظـرا ولا مسـتقبلا. وبديهة العقل حاكمة بـأن ذلك الـوقت غـير حاضر في الحـال بل هو منتظر الوجـود. فثبت أنه أمر سـيّال. ثم ذلك السـيال إما أن يكون [شيئا [3]] من جنس حركات الأفلاك والكـواكب ، أو صـفة من صـفاتها ، أو يكـون موجـودا مغـايرا لهـذين القسـمين. والأول باطل ، لأن ذلك الـوقت شـيء حكمت الفطـرة السـليمة بكونه ظرفا للحركة الفلكية ، وظـرف الحركة الفلكية لا يكـون نفس الحركة الفلكية ، فإنه لما قال : آتيك إذا طلعت الشمس. فمعناه : آتيك في الـوقت الذي يكون ظرفا لطلوع الشمس. وأما

(1) الأشياء المجهولة الوقوع (م ، ت).
(2) لا نفهم (ط) ، (س).
(3) سقط (س).

القسم الثــاني : وهو أن يكــون ذلك الشــيء صــفة من صــــفات الحركة الفلكية ، فهو أظهر فســـادا ، لأن ذلك الشــيء ظـرف للحركة الفلكية ، والحركة الفلكية [جارية مجــرى الظــرف [1]] بجميع صــفاتها ونعوتها ، فلو كــان الظــرف شــيئا من صــفات تلك الحركة ، لــزم كــون [2] الشــــيء الواحد بالنســـبة إلى الشــــيء الواحد ظرفا له ومظروفا لـــه. وهو محـــال. وأيضا : فلو قـــال قائل : إنه تعـالى يفعل الفعل الفلاني عند وقـوف الأفلاك والكـواكب عن حركاتها ، لم يكن هـــذا الكلام كلاما معلـــوم الفســـاد والبطلان في بديهة العقل. فلو كان هذا الظرف شـيئا من الحركــات الفلكية [3] أو شــيئا من أحــوال تلك الحركــات. لكــان هـذا الكلام مقطـوع الفســاد في بديهة العقــل. لأن حصـول الحـادث لا في وقت معين : معلـوم الامتنـاع في البديهـة. وأيضا : فلا حـال من أحـوال الحركة الفلكية ، ولا صفة من صفاتها ، إلا وصريح العقل يحكم بأنها وقعت في الوقت الفلاني. في الماضي ، أو سيقع في الوقت الفلاني في المستقبل.

فثبت بما ذكرنا : أن ذلك الظــــــرف ليس هو الحركة الفلكية ، ولا صــفة [4] من صــفاتها. فثبت : وجــود موجــود ســيّال ، ليس هو الحركة الفلكية ولا صـــفة من صـــفاتها. وذلك هو الزمان.

فـإن قيل : إنكم بـنيتم هـذا على أن المـراد من قـول القائل : آتيك عند طلــوع الشــمس ، هو آتيك في الــوقت الذي تطلع فيه الشـمس. ونحن لا نرضى بهـذا التفسـير ، بل نفسره بوجه آخر فنقول : المراد منه آتيك إتيانا مقارنا لطلــوع الشــمس ، أو مع طلــوع الشــمس. وعلى هـــذا التقـدير فإنه يبطل ما ذكـرتم. وأيضا : فهـذه الحجة مبنية على كلام يــذكره أهل العــرف ، ومثل هـــذا مما لا يلتفت إليه.

والجـــــــــواب عن الأول : إن تلك المقارنة والمعية [ليست في الماهية [5] ولا في

---

(1) من (س).

(2) لــزم كـــون كل واحد منهما ظرفا للآخر (م ، ت) وفي (ط) ظرفا للآخر.

(3) الفلكية حاصلة حال كونها معدومة محال في العقـول وأيضا ... (ت ، م).

(4) شيء (س).

(5) سقط (ط).

أمر آخر ، بل لا معـــــــــــــنى لتلك المقارنة والمعية ، إلا حصــولهما في وقت واحد وزمــان واحد ، وحينئذ [يرجع [1] كل ما ذكرناه.

والجواب عن السؤال الثاني : أن نقول : المنــاظرات لا معـنى لها إلّا تـركيب علـوم ضـرورية ، لغـرض اسـتنتاج المطــالب المجهولة الفطرية [2] منها ، وذلك لا يتم إلا عند الاعتراف بصحة القضايا البديهية. وهذه المسألة لما تأملنا علمنا : أن صحة هذا التـوقيت أمر تحكم به جميع العقـول الســليمة ثم لما تأملنا ، علمنا : أن صــحة هــذه المقدمة البديهية ، تـوجب القـول بوجـود الزمـان بـالطريق الـذي لخصــناه. فكــان هــذا الكلام من أظهر الــدلائل ، وأقــوى البراهين في إثبات هذا المطلوب. وبالله التوفيق.

---

(1) سقط (ط).

(2) النظرية (س)

الفصل الرابع

في

البحث عن ماهية الزمان

الذي ذهب إليه «أرسطاطاليس» وارتضاه المعتبرون [من أتباعه [1]] كأبي نصر الفارابي ، وأبي علي بن سـينا : أنه مقـدار حركة الفلك الأعظم. وقـال : [الشـيخ [2]] أبو البركات البغدادي [صاحب المعتبر [3]] : إنه مقـدار امتـداد الوجـود. وقـال قـوم [آخـرون [4]] : إنه عبـارة عن نفس حركة الفلك الأعظم. وقال آخـرون : إنه لا معـنى للزمـان إلا مجـرد التـوقيت على ما فسـرناه وكشـفنا عن معنـاه. وقال آخرون : كما أن النقطة تفعل بحركتها الخط فكذلك الآن يفعل بحركته الزمـــــان. وكما أن النقطة إذا فعلت بحركتها الخط كـانت واصـلة [لأحد قسـمي ذلك الخط بالقسم الثاني. وإذا وقفت تلك النقطة كانت فاصلة لذلك الخط وقاطعة له [5]] فكـــــذلك الآن ، إذا فعل بحركته الزمـان ، كـان آنا واصلا [6] وإذا فـرض حدوثه في الزمـان المتصل كان آنا فاصلا. وقالت طائفة [7] عظيمة من قدماء الحكمـاء : الزمـان جـوهر أزلي واجب الوجـود لذاته ، ولا تعلق

---

(1) من (ط ، س).
(2) سقط (ط) ، (س).
(3) سقط (ط) ، (س).
(4) سقط (ط) ، (س).
(5) من (ط) ، (س).
(6) فاصلا (ت ، م).
(7) وقال قوم عظيم (س).

له في ذاته ، ولا في وجوده ، لا بالفلك ولا بالحركة ، وإنما الفلك بحركته يقدر أجـزاؤه كما أن الفنجانة تقـدر بسـبب أحوالها المختلفة أجــزاء الليل والنهــار. ثم قــالوا : هــذا الجوهر القائم بالنفس ، إن حصل فيه شيء من الحركات ، ويقدر امتداد دوامه بسـبب تلك الحركـات سـمي زمانا ، وأما إن خلى عن مقارنة الحركـات ولم يحصل فيه شـيء من التغيرات فهو المسمى بالدهر والأزل والسرمد.

فهذا تفصيل مذاهب الناس في هذا الباب.

ولنتكلم الآن في أن الزمـــــان هل يعقل أن يكـــــون مقــدارا للحركة الفلكية كما هو قــول «أرســطاطاليس» وأتباعه؟.

فنقول : هذا المذهب عندنا باطل. ويدل عليه وجوه :

الحجة الأولى : إن الحركة الفلكية الأولى ، لما افتقرت إلى الزمان. فـذلك الافتقـار إما أن يكـون لا لأجل كونها حركة ، وإما أن يكـــــــــــون لأجل كونها حركة ، [والقسمان باطلان ، فبطل القـول بكـون الزمـان مقـدارا للحركـــــــة. وإنما قلنا : [1] إن] القسم الأول باطل ، لأن الحركة من حيث إنها حركة عبـارة عن الانتقـال من حـال إلى حـال [آخر [2]] وإذا كـان كـذلك فالحركة من حيث إنها حركة لا تقـــــــرر ماهيتها ، ولا تحصل حقيقتها ، إلا عند حصول تعاقب القبليات والبعديات. وهذا المعـنى لا يحصل إلا بســـبب الزمـــان [فثبت أن الحركة [3]] من حيث هي حركة مفتقرة إلى الزمان ، وإذا ثبت هذا ، فحينئذ لم يكن حصول الزمان لبعض الحركات ابتـداء ، وللبـاقي بالتبعية ، أولى من العكس. لأن جهة الاقتضاء لما لم تكن إلا [مجرد [4]] كونها حركة ثم إن هـذا المعـنى أمر مشـترك فيه بين الكل على السـوية ، كـانت جهة الاقتضــاء ، حاصــلة في الكل على السوية ،

---

(1) من (ط) ، (س).

(2) سقط (ط) ، (س).

(3) سقط (م) ، (ت).

(4) من (ط) ، (س).

وعلى هـذا التقـدير فيمتنع أن يتخصص به بعض الحركـات دون البعض ، وحينئذ إما أن [يجب أن [1]] يحصل لكل حركة زمـان على حـدة ، أو يحصل للكل زمـان [واحد [2]] بعينه ، أو لا يحصل الزمــان لشــيء منهــا. والقسم الأول باطل من وجهين :

أحدها [3] : إن على هذا التقدير يلزم أن لا تكـون هـذه الساعة الواحدة ساعة واحـدة ، بل تكـون سـاعات كثـيرة بعد الحركــات الموجــودة في العــالم الأعلى ، والعــالم الأسفل ، ومعلوم أن ذلك باطل ، فإنا نعلم [بالضرورة [4]] أن هذه الساعة ليست إلّا ساعة واحدة.

والثـاني : إن تلك الأزمنة لما وجـدت معا ، فمعيتها لا بد وأن تكــون لزمــان آخر محيط بها ، وذلك محــال ، لأنه يــؤدي إلى [5] التسلســل. وأيضا : فبتقــدير تسـليم جــواز التسلسل فالمحــــال لازم ، لأن الأمر الــــذي لأجله حصل اجتمــــاع كل الأزمنة ، لا بد وأن يكــــون محيطا بجميعها ، والمحيط بجميع الأزمنة ، وجب أن لا يكـون زمانـا. لأنا قد حصـرنا الأزمنة بأسـرها في ذلك المجمـوع ، فالمحيط بها الخـارج عنها ، لا بد وأن يكـون [6] زمانا ، لكن [قد ثبت أن الشــــيء [7]] الــــذي يقتضي المعية والقبلية والبعدية هو الزمان ، فذلك الخارج يجب أن يكون زمانا [وأن لا يكــون زمانا [8]] وهذا خلف. محال.

وأما القسم الثـاني وهو أن يحصل زمـان واحد قــائم بجميع الحركات. فهذا أيضا محال. ويدل عليه وجوه :

الأول : إن حلول العرض الواحد في المحـال الكثـيرة محال.

والثاني : إنه إذا عـدمت حركة ، فقد عـدم مقـدارها ، والحركة الثانية الـتي هي باقية موجـودة ، يكـون مقـدارها أيضا موجودا ، فلو كان مقدار جميع الحركات

---

(1) من (س).

(5) يلزم (ت ، م).

(2) من (م).

(6) وأن لا يكون (ت).

(3) أحدها (ت ، م).

(7) من (ط) ، (س).

(4) من (ط) ، (س).

(8) من (ط).

مقدارا واحدا بالعـدد ، لـزم كـون الشـيء الواحد موجـودا معدوما معا. وهو محال.

والثـالث : إن الحركـات المختلفة تكـون مقاديرها مختلفة. فلو كـان مقـدار جميع الحركـات شـيئا واحـدا مع أنها مقـادير مختلفة لـزم أن يكـون الشـيء الواحد وحـده بحسب الشخص. تكون له حقـائق مختلفـة. وذلك محـال.

وأما القسم الثالث : وهو أن [يقال : إن [1]] الشـيء الـذي هو زمـان لجميع الحركـات ، لا يكـون عارضا لشـيء من الحركات ، بل يكـون مباينا عنها بأسـرها [إلا أن الحركـات تقع فيها وتتقدر بها. فهـذا هو المطلـوب. وعند هـذا يظهر فسـاد [2]] قـول من يقـول : الزمـان عـرض قـائم بحركة الفلك الأعظم ، بل هو تصـريح بـأن الزمـان غـني عن كل الحركات. وهو المطلوب.

وهذا الكلام قوي في إثبات هذا المطلوب.

واعلم أن الشيخ الرئيس ذكر هذه الحجة في الشـفاء لا على هـذا الوجه [التـام في التقرير والتحرير ، لكن] [3] ذكرها ناقصة مشوشـة. ثم إنه أجـاب عنها ، [في فصل آخر[4]] ونحن ننقل جوابه بلفظه ، ثم ننظر فيه على سبيل الإنصـاف : [أنه هل يكفي في دفع هـذا الكلام أم لا؟ [5]] قال : في [كتاب [6]] الشـفاء : «والـذي قيل : أنه إن كـان للزمان وجود ، وجب أن تتبع كل حركة [زمان فتكـون كل حركة [7]] تستتبع زمانا. فـالجواب عن ذلك : أنه فـرق بين أن يقال : إن الزمـان مقـدار لكل حركة ، وبين أن يقـال : إن ذات الزمـان البتة [8] متعلقة بكل حركة ، وأيضا فـرق بين أن يقال : إن ذات الزمان متعلقة بالحركة على سبيل العـروض لها ، وبين أن يقـال : إن ذات الحركة متعلق بها الزمان على سبيل أن الزمان يعـرض لهـا. أما الأول فلأنه ليس من شرط ما تقدر الشيء أن يكون عارضا له وقائما به ، بل ربما قدر المباين بالموافاة والموازاة لما

---

(1) من (س).
(5) سقط (ط) ، (س).
(2) من (س ، ط).
(6) سقط (ط) ، (س).
(3) سقط (س ، ط).
(7) من (ط) ، (س).
(4) من (ط ، س).
(8) إن آنيته متعلقة (م ، ت) وإن البتة (س).

هو مبـــاين له ، وأما الثـــاني فلأنه ليس أمر إذا تعلق ذات شيء بطبيعة شيء ، يجب أن لا تخلو طبيعة الشيء عنـه. ونحن إنما تـــبرهن لنا من أمر الزمـــان أنه متعلق الحركة وهيئة لهـا. ومن أمر الحركة : أن كل حركة فإنها متقـدرة بزمان ، وليس يلزم من هـذين أن تكـون كل حركة ، فإنه يتعلق بها زمـــان يخصـــها ، ولا أن كل ما قـــدر شـــيئا فهو عـارض له ، حـتى يكـون لكل حركة زمـان عـارض لـذاتها بعينه ، بل الحركـات الـتي لها ابتـداء وانتهـاء لا يتعلق بها الزمان. نعم إن وجد الزمـان لحركة على صـفة يصـلح أن يتعلق بها وجود الزمـان تقـدر به سـائر الحركـات ، وهـذه الحركة يجب أن تكــون حركة يصح عليها الاســتمرار ، ولا يحصل لها بالفعل أطــراف» ثم [إن الشـــيخ الــرئيس [1]] أطنب في الكلام [وطــول [2]] إلى أن قــال : «فالزمـــان وجـوده متعلق بحركة واحـدة يقـدرها ، ويقـدر أيضا سـائر الحركـــات ، وذلك كالمقـــدار الموجـــود في جسم ، فإنه يقدره ويقدر أيضا ما يحاذيه ويوازيه» هذا نص كلامه.

وأقول : [حاصل [3]] هـذا التطويل [4] يرجع إلى حـرف واحد ، وهو أنه : لم لا يجوز أن يقال : الزمـان عبـارة عن مقـــدار حركة معينة ، ثم إن تلك الحركة تتقـــدر بـــذلك المقـــدار ابتـــداء، ثم بواســـطة تقـــدر تلك الحركة بـــذلك المقدار تتقدر أيضا سائر الحركات بذلك الزمان؟ فهذا هو الحاصل من هذه الكلمات الطويلة.

واعلم أنا حررنا ذلك الـدليل بحيث لا يتوجه عليه هـذا الســؤال ، وذلك لأنا بينا أن افتقــار الحركة إلى الزمــان ، ليس لكونها حركة مخصوصة ، بل لكونها حركة فقـــــط. وهذا المعنى أمر مشترك فيه بين جميع الحركـات. وحينئذ يلــزم أن يقــال : إن جهة الاقتضــاء والافتقــار حاصـلة في جميع الحركات على السوية من غير

---

(1) من (ط) ، (س).
(2) سقط (م) ، (ت).
(3) سقط (ط).
(4) التأويل (ط).

تفاوت أصلا ، ومتى كان الأمر كذلك ، امتنع أن يقـال : إن ذلك الزمان حصل لبعض تلك الحركات دون البعض.

واعلم أن غرضـنا من نقل كلام الشـيخ أن نـبين : أنا إنما حررنا ذلك الـدليل على وجه لا يتعلق به كلام الشـيخ ولا يقدح فيه. ثم إنا بعد التنبيه على هـذا المقصـود ، نـبين أن هذا الكلام الذي ذكره مختل من وجه آخـر. وتقريـره : أن المعقول من مقدار الحركة [هو مقدار امتداد الحركة (1)] لأنا إن لم نفسر مقـــدار الحركة بهـــذا المعـــنى ، لم يتلخص من قولنا : مقـدار الحركة مفهـوم ملخّص معين ، وإذا عـرفت هـذا فنقـول : [المفهـوم من امتـداد وجـود الشيء بقاؤه واستمراره ودوامه. إذا ثبت هذا فنقول (2) :] من المعلـوم بالضـرورة أن دوام وجـود الشـيء يمتنع أن يكـــون موجـــودا مباينا عنه ، حاصلا في غـــيره. وذلك لأن الناس اختلفـوا في أن بقـاء الشـيء واسـتمراره ، هل هو صفة زائدة على وجوده أم لا؟ فمنهم من نفى كونه صـفة زائدة ، ومنهم من أثبتها. وكل من قال بذلك قال : إن تلك الصفة حاصلة في ذلك الشيء ، ويمتنع كونها حاصــلة في شـيء آخر ، وليس في العقلاء واحد يجـوز أن يقـول : إن دوام وجود الشيء لا يكون حاصلا فيه بل في غـيره ، وإذا ثبت أن دوام وجود الشيء يجب أن يكون فيه لا في غيره ، فمقدار هذا الدوام لا معنى له إلا كيفية من كيفيات هــذا الدوام ، فكانت هذه الكيفية ـ بامتناع المباينة ـ أولى.

فثبت بما لخصـناه : أنا مـتى فسـرنا الزمـان بمقـدار الحركة (3) كانت بديهة العقل حاكمة بـأن مقـدار كل حركة يجب أن يكـــون قائما بتلك الحركة ، وأنه يمتنع أن يحصل هناك مقـدار واحد يكـون قائما بواحد منها ، وتكـون سـائر الحركات في أنفسها خالية عن مقاديرها. أما قول الشـيخ : «إن المقـدار الموجـود في جسم يقـدره [ثم تتقـدر (4)] سائر الأجسام بواسطته» فنقول : هذا مغالطة محضة ،

(1) من (م).
(2) من (م). (س).
(3) العبارة من (ط).
(4) من (ط).

وذلك لأنه [لما كـــان [1]] لكل كل واحد من تلك الأجســـام مقدار على حدة ، فكذلك هاهنا وجب أن يكـون لكل واحد من هذه الحركات مقدار على حدة.

وعلى هذا التقدير : إذا قلنا : الزمان عبارة عن مقدار الحركة ، لزم القطع بحصول الأزمنة الكثيرة دفعة واحــدة ، وحينئذ تعود المحاولات المذكورة.

فــإن قــال قائل : هــذا الكلام إنما يلــزم ، إذا قلنا : الزمـان نفس مقـدار الحركة ، ونحن لا نقـول [بـذلك بل نقول إن [2]] لكل واحد من الحركات مقدار خاص بها على حــدة. وهاهنا شــيء آخر مبــاين عن الكل ، هو المقتضى لحصول تلك المقادير ، وذلك الشيء هو الزمان. فنقـول : هذا مدفوع من وجهين :

الأول : إن مــذهبكم أنه لا حقيقة للزمــان إلّا مقــدار الحركة ، فلما أبطلنا عليكم هـذا الكلام ، تـركتم في هـذا الســؤال ، ذلك المــذهب ، وقلتم : الزمـــان عبـــارة عن [المعنى [3]] المقتضي لمقـدار الحركـة. ومن المعلـوم أنه فـرق بين مقـدار الحركة وبين المعـنى المقتضي لمقـدار الحركة. فإن قلتم : الزمان معنى يقتضي مقـدار الحركة ، كان هذا تركا لقولكم : إن الزمان هو مقدار الحركة.

والوجه الثاني في دفع هـذا الكلام : هو أنا قلنا : إنه لا معـنى لمقـدار حركة الفلك ، إلا امتـداد دوامها وامتـدادها. ومعلوم [4]] أن دوام الشيء الذي يكــون ممكن الوجــود لا يكون إلّا لدوام علّته الموجـدة له ، فيلـزمكم على قـولكم أن تقولوا : إن الزمان عبـارة عن الموجـود الـواجب لذاته الذي هو السبب الأول ، والعلة الأولى. وذلك باطــل. والله أعلم.

الحجة الثانية في إبطــال قــول من يقــول : الزمــان عبارة عن مقدار حركة الفلك :

أن نقول : إنا قد ذكرنا أنه لا يعقل من قولنا : الزمان مقدار الحركة ، إلا

---

(1) سقط (س).
(2) من (ط).
(3) من (ط).
(4) سقط (ط ، (س).

أنه مقدار امتداد الحركة. إذا عرفت هذا. فنقـول : امتـداد الحركة لا وجود له في الأعيان ، وإذا كان كذلك ، امتنع أن يكون مقدار ذلك الامتداد أمـرا موجـودا في الأعيـان ، أما بيـان أن امتـداد الحركة لا وجـود له في الأعيـان فهو أن الحركة عبـارة عن حصـولات متعاقبة في أحيـاز معاقبة ، ومن المعلوم بالبديهة أنه لا وجود لمجموع تلك الحصولات في الأعيـان ، وإنما الموجـود منها حصـول واحد في آن واحد ، ثم ينقضي ويحصل بعـده مثلـه. فثبت : أن امتـداد الحركة لا وجود له في الأعيان.

فإن قالوا : الحركة عبارة عن كـون الجسم متوسـطا بين المبـدأ والمنتهى ، بحيث لا يكـون حاله في آن من الآنـات المفروضة في تلك المـدة مشـابها لحاله قبل ذلك ولا بعده ، وهذه الحالة باقية مستمرة. وذلك يدل على أن امتـداد الحركة أمر موجـود في الأعيـان فنقـول : الـذي يحصل في الأعيـان هو الحصـول في هـذا المعين ، ثم في حد آخر معين. وهكذا على التعاقب والتـوالي ، وذلك يـدل على أن امتـداد الحركة لا حصـول له في الأعيـان ، وأما بيـان أنه مـتى كـان الأمر كـذلك ، امتنع أن يكـون لمقـدار ذلك الامتداد وجود في الأعيان ، فالدليل عليه : أن مقـدار هذا الامتداد صفة من صـفات هـذا الامتـداد ، والموصـوف إذا كـان ممتنع الوجـود في الأعيـان ، فالصـفة أولى بـأن تكون ممتنعة الوجود في الأعيان ، فثبت بهذا الذي بينـاه : أن مقدار الحركة يمتنع أن يكون موجودا في الأعيان. لكن الشيخ بين بالدلائل : أن الزمان موجـود في الأعيـان. ينتج أنه لا شيء من الزمان عبارة عن مقدار الحركة.

الحجة الثالثة في إبطـال هـذا المـذهب : أن نقـول : الزمان لو كـان عبـارة عن مقـدار الحركة ، لكـان الزمـان صفة من صفات الحركة [وكل صـفة فهي [1]] محتاجة إلى الموصـوف ، [ينتج أن الزمـان يجب أن يكـون محتاجا إلى الحركة [2]] لكن الحركة محتاجة إلى الزمـــــان ، لأن كل حركة فهي انتقال من حالة إلى حالة

(1) من (ط) ، (س).
(2) من (س).

أخـرى وزمـان الحالة المنتقل عنها يجب أن يكـون مغـايرا لزمـان الحالة المنتقل إليها ومـتى كـان الأمر كـذلك ، لم تتقرر ماهية الحركة إلا عند تقرر الزمان ، وتعاقب أجزائه. وحينئذ يلـزم احتيـاج كل واحد منهما إلى الآخر ، وذلك هو الدور الباطل [المحال [1]].

الحجة الرابعة : إن كل عاقل يعلم بالبديهة أن الحركة اليومية ، سواء كـانت حركة فلكية أو عنصـرية ، فإنها إنما حصلت بذاتها ، وبجميع صـفاتها في هـذا اليـوم ، فلو كـان هذا اليوم عبارة عن صفة من صفات بعض هذه الحركـات ، لكان ذلك حكما بـأن تلك الصـفة حصـلت في نفس تلك الصفة ، وكان ذلك قولا بحصـول الشـيء في نفسه ، وأنه باطل [محال] [2].

الحجة الخامسة : لو كــان الزمــان مقــدارا للحركة ، لكنا متى فرضنا عدم الحركة ، وجب أن يتعذر علينا فرض وجود الزمان ، لكن التـالي باطل ، فالمقـدم مثله [باطل [3]] بيان الشرطية : أن فرض وجود مقدار الحركة ، مع أنه لا وجود للحركة : محال في العقول. كما أن فـرض وجـود مقدار الجسم ، مع أنه لا جسم : محال في العقول.

وبيان بطلان التالي من وجهين :

أحدهما : إنا بينا أنا متى فرضنا كون الفلك والشـمس والقمر [وســائر الكــواكب واقفة [4]] ســاكنة وبالغنا في تسـكين كل الحركـات حـتى النفس والطـرف [وغيرهما [5]] ، فإنا نجد في صـريح العقل وجـود شـيء يمر كالمـاء السيّال ، والعلم به ضروري بعد الاعتبار.

وثانيهما : إنا إذا فرضنا عدم الفلك والشــمس والقمر ، وعدم حركاتها فلا بد وأن يقع عدمها بعد وجودها ، وهـذه البعدية بالزمان ، فالذهن حال ما فرض

---

(1) من (ط).
(2) سقط (ط).
(3) من (ط) ، (س).
(4) سقط (ط) ، (س).
(5) سقط (س).

عدم جميع الحركات ، [فإنه قد [1]] تعذر عليه الانفكاك من الاعتراف بوجود الزمان.

الحجة السادسة : الزمان واجب الوجـود لذاته ، وذلك يمنع من كونه متعلقا بالحركة ، [ويمنع من كونه [2]] صـفة من صـفات الحركـة. بيـان الأول : أنه لو لم يكن واجب الوجود لذاته ، لصح طريان العدم عليه ، وكل ما صح عليه ذلك فـإن بتقـدير طريـان العـدم عليه ، يكـون عدمه بعد وجـوده. وهـذه البعدية ، هي البعدية الزمانيـة. فثبت : أن الزمان موجود ، يلزم من فرض عدمه ، من حيث إنه هو : محال. وذلك لأن فرض عدمه يوجب فرض وجوده ، وذلك يـوجب الجمع بين النقيضـين. وهو محـال. وكل ما كـان كـذلك فهو واجب [الوجـود [3]] لذاته ، ينتج : أن الزمـان واجب الوجود لذاته.

وإذا ثبت هذا فنقول : لو كان الزمـان صـفة للحركة ، ومقدارا لها ، لكان الزمان مفتقـرا إلى الحركة ، والمفتقر إلى الغير ، ممكن لذاته ، فيلزم أن يكـون الـواجب لذاته ، ممكنا لذاتـه. وذلك [4] محـال. وأيضا : فالـذي يفتقر إليه الـواجب [لذاته [5]] أولى أن يكـون واجبا لذاته ، فيلـزم أن تكون الحركة واجبة الوجود لذاتها ، فوجب كونها غنية عن المحل والموضع. وذلك محال.

الحجة السـابعة : إن بديهة العقل كما حكمت بصـحة أن يقـال : الجسم [تحـرك من هـذه السـاعة الفلانية ، فكذلك حكمت بصحة أن يقال : الجسم [6]] سكن من هذه السـاعة إلى السـاعة الفلانية ، وذلك يقتضي الجـزم بـأن نسـبة الزمـان إلى الحركة وإلى السـكون على السـوية ، وإذا كان كذلك ، امتنع أن يقال : الزمـان مقـدار الحركـة. فإن قالوا : السكون إنما يتقدر بالزمان على

---

(1) سقط (م).
(2) من (س).
(3) من (ط) ، (س).
(4) وهذا خلف (ت ، م).
(5) من (ط).
(6) سقط (م).

سبيل الفرض ، بمعنى أن الشـيء الـذي هو الآن سـاكن ، لو فرضنا أنه كان متحركا ، بـدلا عن كونه سـاكنا ، لكـانت تلك الحركة واقعة في هذا القدر من الزمان. فنقـول : إن هذا باطل. ويدل عليه وجوه :

الأول : إنا ذكرنا أن الشخص الغافل عن جميع الحركات الـتي في العـالم الأعلى ، [والعـالم [1]] الأسـفل يجد المدة [والزمان أمرا مسـتمرا باقيـا. وذلك يـدل على أنه سـواء كـان الحاصل هو الحركة والسـكون فـإن هـذه المدة [2]] تكون باقية.

الثـاني : إن ماهية الحركة مفتقـرة في تحققها إلى حصول الزمان ، فلو كـان الزمـان مفتقـرا في تحققه إلى حصول الزمان [3] لزم الدور.

والثـالث : إن العقل كما حكم بـأن الحركة لا يمكن وقوعها ، إلا في زمـان مخصـوص ، فكـذلك حكمه بكـون الزمـان ظرفا للسـكون ، لا يتوقف على استحضـار معـنى الحركة. بل حكم العقل بكون الزمان ظرفا للحركة تارة ، وللسـكون أخـرى على السـوية ، ولا نجد في العقل بين البابين تفاوتا أصلا. وإذا كان الأمر كذلك ، كان القول بـأن كون الزمان مقدارا للسكون ، تابعا لكونه مقـدارا للحركة [حكما محضا [4]].

الحجة الثامنة : لو حصل لمقدار امتداد الحركة وجـود ، لكـان ذلك المقـدار إما أن يكـون حاصلا في الحـال ، أو في الماضي أو في المستقبل ، والكل باطل. أما أنه يمتنع أن يكون حاضرا في الحـال ، فلأن الحـال الحاضر لا يقبل الانقسام ، ومقـدار امتـداد الحركة أمر منقسم ، وحصـول المنقسم في غير المنقسم محال.

وأما الثاني والثالث فهما أيضا باطلان لوجهين :

الأول : إن الماضي والمستقبل معـدومان ، ولا شـيء من المعدوم بموجود

---

(1) سقط (ط) ، (س).
(2) من (ط).
(3) إلى الحركة (م ، ت).
(4) سقط (ط) ، (س).

[ينتج [1]] : فلا شيء من الماضي والمستقبل بموجود.
الثـاني : وهو أن الماضي هو الـذي كـان حاضـرا ثم انقضى ، والمستقبل هو الذي يتوقع حضوره إلا أنه بعد لم يحضر ، لكن الحاضر ليس إلا الآن ، الذي لا يقبل القسمة ، فالماضي والمسـتقبل على هـذا التقـدير ليس إلا الآنـات الحاضرة ، التي صارت ماضية ، وذلك يوجب كون الزمـان مركبا من الآنات المتتالية ، وهو عند القوم محـال. فثبت : أن مقـدار الحركة لو كـان موجـودا ، لكـان وجـوده إما أن يحصل في الحـــال ، أو في الماضي ، أو في المســـتقبل. وثبت أن كل هـذه الأقسـام باطلة ، فـوجب الجـزم بـأن مقدار امتداد الحركة لا وجود له في الأعيان البتة.
الحجة التاســـعة : إنا كما نحكم بـــأن هـــذه الحركة حصلت في هذا الزمان ، فكذلك نحكم بـأن هـذا الجسم ، حصل في هذا الزمان ، ولا نجد في العقل تفاوتا بين قولنا : حصلت هذه الحركة في هذا الزمان ، وبين قولنا : حصل هذا الجسم في هذا الزمان ، وإذا كان كذلك ، كانت نسبة وجـود الزمـان إلى الحركة ، كنسـبته إلى الجسم ، وذلك يمنع من كون الزمان مقدارا للحركة.
أجـاب الشـيخ عنـه. وقـال : إنما يقـال : «الجسم في الزمان ، بمعنى أنه في الحركة [والحركة [2]] في الزمان» وهذا هو الذي نص عليه في كتاب عيـون الحكمـة. وذكـره أيضا في كتاب الشفاء.
واعلم أنه ضـعيف جـدا ، وذلك لأن الزمـان لما كـان مقـــدارا للحركة ، كـــان عرضا موجـــودا في الحركة ، والحركة عـرض موجـود في الجسم ، وذلك يقتضي كـون الزمـان موجـودا في الجسم ، فبهـذا الطريق يظهر كـون الزمـان موجـودا في الجسم ، ولا يظهر منه معـنى كـون الجسم موجـودا في الزمـان. والبحث إنما وقع عن معـنى قولنا : الجسم موجود في الزمان. فـأين أحد الكلامين من الآخر؟.

(1) سقط (م).
(2) من (ط) ، (س).

الحجة العاشــرة : [ذات [1] الحق ســبحانه مــنزه عن الحركة والتغـير ، ثم إنا نعلم بالضـرورة : أن الله سـبحانه كان موجودا قبل [وجود [2] هـذا اليـوم ، وأنه الآن موجـود مع هذا اليوم ، وأنه سيبقى [موجــودا [3] بعد [انقضــاء [4] هذا اليـوم ، ولما صـدق عليه سـبحانه أنه كـان ، وأنه الآن كائن ، وأنه سيكون [بعد ذلك [5] ثبت أن هذه المفهومات لا تعلق لها البتة بالحركة والتغــــير. وأيضا : فـــــالجواهر العقلية موجــودات مجــردة عن الحركة ولواحقهــا. ثم إنه يصـــدق عليها إنها موجـــودة مع البـــاري تعـــالى ، ودائمة الوجود بدوامه. وكيف لا نقول ذلك ، ومدار دليل الفلاسفة في إثبــات واجب الوجــود لذاته : على أن العلة لا بد وأن تكـون موجـودة مع المعلـول؟ فيثبت : أن مفهـوم المعية حاصل هاهنا مع أن الحركة والتغير ممتنع الحصول هاهنا ، وذلك يـــدل على أن الأمر الـــذي لأجله يحصل معا القبلية والبعدية والمعية لا تعلق له بالحركة.

واعلم أن للشيخ هاهنا فصلا مشـهورا وذلك أنه يقـول : «نسبة المتغير إلى المتغير هو الزمان ، ونسـبة المتغـير إلى الثــابت هو الــدهر ، ونســبة الثــابت إلى الثــابت هو السرمد».

وسنتكلم على هـذا الكلام في فصل مفـرد ، إن شـاء الله تعالى.

الحجة الحادية عشر : بدائه العقـــول شـــاهدة بـــأن الزمان ظرف للحركة ، وبدائه العقول شـاهدة بـأن صـفة الشــيء لا يكـون ظرفا للموصـوف ، فـوجب أن لا يكـون الزمان صفة من صفات الحركة. ثم نقول : مقدار الشيء ، صـفة من صـفات ذلك الشــيء ، ولا شــيء من صـفات الشيء زمانا لذلك الشـيء. ينتج : أنه لا شـيء مما يكـون مقدارا للشيء : زمانا له وذلك هو المطلوب.

الحجة الثانية عشر : لا شك أنه غــير ممتنع في بديهة العقل ، أن يتصور أن

---

(1) من (ط) ، (س).
(2) من (ط).
(3) من (ط).
(4) سقط (ط) ، (س).
(5) من (ط) ، (س).

الفلك كان معدوما قبل هذا الوقت ، بألف ألف سنة. ولا شك أن هذا الحكم ليس بديهي البطلان والفساد. وإذا ثبت هذا فنقول : معنى قولنا : إن الفلك كان معدوما قبل هذا الوقت بألف ألف سنة : هو أن الوقت المتقدم على هذا الوقت الحاضر ، بمقدار ألف ألف سنة ، كان الفلك معدوما فيه. وهذا يقتضي إضافة عدم الفلك ، وإضافة عدم حركة الفلك إلى ذلك الوقت المعين. فلو كان الزمان عبارة عن حركة الفلك ، لصار معنى هذا الكلام : أن حركة الفلك كانت معدومة ، عند ما كانت حركة الفلك موجودة. ومعلوم أن هذا الكلام أولى بالفساد ، وبديهي البطلان. فلما كان قولنا : الحركة الفلكية كانت معدومة قبل هذا الوقت بألف ألف سنة ليس بديهي البطلان ، وكانت إضافة عدم الحركة إلى نفس وجودها ، وإلى [نفس [1]] وجود مقدارها بديهي البطلان ، علمنا : أن الزمان شيء مغاير للحركة الفلكية ولمقدارها. وذلك هو المطلوب.

الحجة الثالثة عشر : قال أصحاب «أفلاطون» : دل البرهان على أن الزمان قديم ، ودل البرهان على أن الحركة يمتنع أن تكون قديمة. وهذا [2] يدل على أن الزمان مغاير للحركة، ومغاير لجميع صفات الحركة. أما بيان أن الزمان قديم : فلأنه لو كان مسبوقا بالعدم ، لكان عدمه سابقا على وجوده سبقا بالزمان ، وذلك يوجب أن يكون كونها موجودا حال كونه معدوما ، وهو محال.

وأما بيان أن الحركة يمتنع أن تكون قديمة : فذلك لأن الحركة انتقال من حال إلى حال ، فحقيقة الحركة تقتضي كونها مسبوقة بالغير ، وحقيقة الأزلية والقدم تنافي المسبوقية بالغير ، والجمع بينهما محال. فثبت : أن الزمان قديم ، وثبت : أن الحركة يمتنع كونها قديمة ، فيلزم أن يقال : الزمان غير الحركة ، وغير مقدار الحركة ، وهو المطلوب.

الحجة الرابعة عشر : مقدار كل شيء إما عين ذاته ، وإما صفة حاصلة في ذاته ، وكون الشيء حاصلا في نفسه محال ، وكون الشيء حاصلا فيما هو

(1) من (س).
(2) وهذا مع (م).

حاصل فيه أيضا محال ، لامتناع الـدور ، وإذا كـان كـذلك ، امتنع كـون الحركة حاصـلة [1] في نفسـها ، ولا في مقـدار نفسها. وإذا ثبت هذا فنقـول : كل حركة فهي حاصـلة في الزمان ، ولا شـيء من الحركـات [حاصـلة [2]] في نفسـها ولا في مقدار نفسها ، ينتج : فلا شيء من الزمــان بحركة ، ولا بمقدار الحركة. وهو المطلوب.

الحجة الخامسة عشـــر. الزمــــان لا يرتفع بارتفـــاع الحركة ، وكل ما كان مقدارا للحركة ، فإنه يرتفع بارتفـاع الحركة ، ينتج : فلا شــيء من الزمــان بمقــدار الحركــة. ولنكتف بهذا القدر من الدلائل في هذا المطلوب.

واحتج القائلون بأن الزمان عبارة عن مقـدار حركة الفلك بوجوه :

الحجة الأولى : إن الزمـان عبـارة عن المعـنى الـذي باعتبــاره يحصل تعــاقب القبليــات والبعــديات ، وذلك لا يتحقق إلا عند حصول التغير ، والتغـير هو الحركة ، فيثبت : أن الزمان متعلق بالحركة.

والجــواب : إن كــون الزمــان متعلقا بالحركة مجــرد [وهم [3]] كاذب ، وخيال فاسد. ويدل عليه وجوه :

الأول : إنا نصف الله سبحانه وتعالى بأنه كان موجودا قبل العــالم ، وأنه الآن موجــود مع العــالم ، وســيبقى موجودا بعد انقراض العالم. وقولنا كان وكائن وســيكون : فإنه وإن أشعر بتبـدل الأحـوال ، وتغـير الصـفات ، لكنه لا يعقل حصــول التبــدل والتغــير في حق الله تعــالى ، لا بحسب ذاته ولا بحسب صــــفاته. فثبت : أن الزمــــان لا يستلزم حصول التغير.

الثاني : إنا نقول : هـذه الحـوادث كـانت معدومة في الأزل ، فيحكم على هــــذه العــــدمات الأزلية بالأحكــــام الزمانية ، مع أن وقوع التغير في العدم المحض محال.

---

(1) حاصلة في مقدار نفسها. وإذا ثبت ... الخ (س).
(2) سقط (م).
(3) من (ط) قول (م).

الثـــالث : إنا قد ذكرنا أن الـــدلائل القـــاهرة على أن القبلية والمعية والبعدية لا وجـــود لها في الأعيـــان ، وأنها مجرد نسب يعتبرها الذهن ، ويتصورها العقل.

الحجة الثانية لهم : قـــــــــــالوا : إنا قد بينا في دليل الإمكانـات : أن الزمـان قابل للمسـاواة ، والمفاوتة [1] ثم نقول : وكل ما كان كذلك فهو كم. ينتج : فالزمان كم. ثم نقــول : وكل كم إما أن يكــون قــار الــذات أو لا يكــون ، والأول باطل ، وإلا كـــان الـــوقت الحاضر عين الماضي وعين المستقبل. هذا خلف. فثبت : أنه كم غير قار الذات ، وإذا كـان كـذلك وجب أن تكـون أجـزاؤه على التقضي والمرور ، وكل ما كان كـذلك فله مـادة ، يكـون هو صـفة من صـــفاتها ، وحالة من أحوالها بنـــاء على أنه لا بد لكل محدث من مـادة. فالزمـان لا بد له من مـادة ، ومادته إما مـــادة الجسم ، وإما أن تكـــون مادته صـــفة من صـــفات الجسم [2] والأول باطل. لأن الزمان إن جعل مقدارا لمادة المسافة فهو محـال ، لأن المختلفين في هـذا المقـدار قد يستويان في المسافة ، وإن جعل مقدارا لمـادة المتحـرك فهو أيضا محال ، وإلا لكان كلما كان الزمان أعظم ، كـان المتحرك أعظم. هذا خلف. فثبت : أن الزمان مقدار لهيئة حالة [في الجسم [3]] وتلك الهيئة [4] إما قـــارة وإما غـــير قارة. والأول باطل لأن مقدار الهيئة القارة يجب أن يكون قـارا ، وهـذا المقـدار غـير قـار ، فبقي أن الزمـان مقـدار لهيئة غير قارة ، وهي الحركـة. فثبت : أن الزمـان مقـدار [الحركة [5]].

والجـواب : لا نسـلم أن كل ما كـان قـابلا للمسـاواة والمفاوتة كـــان كما بالـــذات. بل كل ما قبل المســـاواة والمفاوتة لذاته ، لا لأجل غيره ، كان كما بالذات. وأنتم ما أقمتم الدلالة على أن الزمـــان قابل للمســـاواة والمفاوتة لذاتـــه. فإنه ليس يمتنع أن يقـــال : الزمـــان له في ذاته حقيقة مستقلة بنفسها قائمة بذاتها ،

---

(1) والمقامة (ت) والمفارقة (م) والمفاوتة (س).

(2) صفاتها (ت).

(3) سقط (ط).

(4) المادة (م ، ت).

(5) من (ط).

ثم تعرض لها نسب وإضافات إلى الحركات ، فيعــرض لها بسبب تلك النسب والإضافات قبولها للمساواة والمفاوتة. وهذا القدر لا يوجب كون الزمـان كما بالـذات ، ولا يقضي عليه بكونه ســـببا لا في ذاته ، منقضــــيا بحسب أجـــزاء ماهيته. والذي يحقق هذا الكلام تجسّم مادة هـذا الخيـال. فإنا نعلم بالضـرورة أن دوام ذات الله تعـالى ألف سـنة ، أطـــول من دوام [ذاته [1]] مائة ســـنة ، ومن أنكر ذلك لم يلتفت إليـــــه. فثبت : أن دوام ذاته قابل للمســـــاواة [واللامساواة [2]] لا يلزم منه كون ذاته [جسـما [3]] متحركا [4]. فكذا هاهنا.

الحجة الثالثة لهم : قالوا : الدليل على أن الزمان من لواحق الحركة : أنه كلما كان الشـعور بالحركة أتم ، كـان الشـعور بالزمـان أتم. ولهـذا السـبب فـإن المغتم بمـرور الزمان قد يستطيله ، والمستغرق بالطرب قد يستقصره. لأجل أن الأول شاعر بالحركات ، والثاني غافل عنهـا. وأما في حق النـــائم فهو مثل ما بما يـــذكر في قصة أصـــحاب الكهف ، فإنه لما لم يكن لهم شعور بالحركة ، لا جـرم لم يكن لهم شعور بالزمان.

فـــالجواب : إن النـــائم إنما لم يشـــعر بالزمـــان ، لأن النوم مانع من الشعور مطلقا ، لا لما قـالوه من أن عـدم شعوره بالحركة ، اقتضى عدم شعوره بالزمـان. ثم نقـول : هـذا بـالعكس أولى، فإنا بينا : أن الأعمى الجـالس في الـبيت المظلم الـذي لا يحس بشـيء من الحركـات ، فإنه يكون شاعرا بمرور المدة والزمان.

---

(1) من (ط) ، (س).
(2) ومن نازع فيه (س).
(3) والمفاوتة (س).
(4) سقط (ط ، س).

الفصل الخامس

في

التفحص عما قيل من أن الزمان

كم متصل. وبيان أن ذلك ليس بحق

احتج [1] القائلون بأن الزمان كمّ متصل بأن قالوا : قد ذكرنا أن الزمان قابل للمساواة والمفاوتة ، وكل ما كان كذلك فهو كم ، فالزمان كم ، وكل كم فهو إما متصل أو منفصل ، لا جائز أن يكون [الزمان [2]] كما منفصلا ، لأن كل كم منفصل فهو مركب من الوحدات ، فلو كان الزمان كما منفصلا ، لكان مركبا من آنات متلاصقة ، ودفعات متعاقبة ، ولو كان الأمر كذلك ، لزم كون الحركة مركبة من أمور متتالية ، كل واحد منها لا يقبل القسمة ، لأن الواقع من الحركة في الآن الواحد ، إن كان منقسما كان وقوع النصف الأول من تلك الحركة ، متقدما على وقوع النصف الثاني منها ، فحينئذ ينتصف ذلك الآن ، لكنا فرضنا أن ذلك الآن غير منقسم [هذا خلف. فثبت أن القدر الحاصل من الحركة في الآن الواحد غير منقسم [3]] فلو كان الزمان مركبا من الآنات المتتالية ، لكانت الحركة مركبة من أمور غير منقسمة ، ولو كان الأمر كذلك لكان الجسم مركبا من الأجزاء التي لا تتجزأ ، لأن المقدار من المسافة الذي يتحرك عليه في الآن ، الذي لا ينقسم ، بالجزء الذي لا يتجزأ من الحركة ، إن

---

(1) وبيان أن ذلك حق (س).
(2) من (س).
(3) من (ط ، س).

كــان [منقســما [1]]. فحينئذ يلــزم أن تكــون الحركة إلى نصــفه متقدمة في الوجــود على الحركة من نصــفه إلى آخــــره ، فحينئذ تنقسم الحركة ، وينقسم ذلك الآن. وقد فرضنا أنه ليس كذلك. هذا خلـف. فيلـزم : أن يكـون ذلك القـدر من المسـافة غـير منقسم ، فيثبت : أن الزمـان لو كان مركبا من الآنات المتعاقبة ، والدفعات المتتالية ، لزم أن تكون المسافة مركبة من الأجزاء التي لا تتجزأ ، إلا أن هـذا مشـهور البطلان عند الحكمـاء. فيلـزم : أن لا يكـون الزمان مركبا من الآنـات المتتالية ، والـدفعات المتعاقبـة. وإذا ثبت هـــذا وجب أن لا يكـــون الزمـــان كمّا منفصلا ، فـوجب أن يكـون كما متصـلا. وهو المطلـوب. هـذا تقرير كلام القوم.

واعلم أنا نــذكر وجوها في بيــان أنه يمتنع أن يكــون الزمـــان كمّا متصلا ثم نجيب عن حجتهم فنقــول : الــذي يدل على أنه يمتنع كون الزمان كما متصلا وجوه :

الحجة الأولى : أن نقول : هـذا الآن الحاضر الـذي هو نهاية الماضي وبداية المســتقبل ، يمتنع أن يكــون قــابلا للانقسام إلى جزءين يكون أحـدهما سـابقا على الآخر ، إذ لو كان الأمر كذلك ، لكان عند حضـور النصف الأول منه ، لا يكون النصف الثاني حاصلا ، وعند مجيء النصف الثاني منه يكون النصف الأول منه فائتا [زائلا [2]].

فيثبت : أن كل ما كان قابلا للانقسام على وجه يكون أحد قســـميه واجب التقـــدم على الآخر ، فإنه يمتنع أن يكون حاضرا ، وهـذا ينعكس انعكـاس النقيض : أن كل ما كــان حاضــرا ، فإنه يمتنع أن يكـون منقســما. فيثبت : أن هذا الآن الحاضر ، غير قابل للقسمة على الوجه المذكور. إذا ثبت هذا فنقول : آن [3] عدمه يجب أن يكون دفعة ، إذ لو كــان على التــدريج ، لكــان منقســما. لكنا بينا أنه غــير منقسم ، وإذا كــان عدمه دفعة ، كــان الآن الــذي هو أول عدمه يكون

---

(1) سقط (ط) ، (س).
(2) سقط (م).
(3) إن عدمه يكون (م).

متصلا بوجـوده ، فقد تتـالى هـذان الآنـان [1] ثم الكلام في الآن الثـاني ، كما في الأول ، وهـذا يـوجب القطع بتتـالي الآنات ، وهو المطلوب.

فـإن قيل : قـولكم عـدم الآن ، إما أن يقع دفعة ، أو على التـدريج. قلنا : هاهنا قسم ثـالث وهو أن يقع عـدم الآن في جميع الزمـان الـذي بعـده. لا يقـال : ليس كلامنا في عـدم الآن ، بل كلامنا في أول عدمه ، ومن المعلـوم أن أول عدمه لا يحصل في جميع الزمان الذي بعده ، فإن أول عدمه لا يكـون حاصلا في جميع الزمـان الـذي بعـده ولما بطل هـذا القسم ثبت أن أول عدمه ، إما أن يحصل دفعة ، وإما أن يحصل على التـدريج ، وحينئذ يعـود الكلام المذكور. لأنا نقول : ما المراد بـأول عـدم الآن؟ إن أردتم به أن لعدمه أولا ، فهذا مسلم. لكن لم لا يجوز أن يقـال : إن أول عدمه هو وجـوده ، فحصـول ذلك الآن وثبوته هو بعينه أول الزمان عدمه ، وعلى هذا التقدير لا يلزم تتـالي الآنات. وإن أردتم به أن لعدمه أولا يكـون هو فيه معـدوما [فهـذا ممنـوع. فما الـدليل على أن لعدمه أولا ، هو فيه معـدوما؟] [2] وذلك [باطل [3]] لأن هـذا الكلام إنما يصح على القول بتتالي الآنات ، فلو أثبتنا تتالي الآنات بناء على هـذه المقدمة ، لـزم الـدور ، وأنه باطـل. فهـذا أقصى ما يمكن إيراده من السـؤال على الحجة [الـتي ذكرناها على إثبات تتالي الآنات [4]].

والجواب : إنا نـدعى أن عـدم الآن ، لا بد وأن يحصل له [أول يكـون ذلك الآن معـدوما فيه والـدليل عليه : أن هذا الآن كان موجودا ثم صـار معـدوما. فعدمه حـدث بعد أن لم يكن [5]] فهذا العـدم له أول لا محالة ، وذلك العـدم يكـون حاصلا في ذلك الأول لا محالـة. وإلا فهو بعد لم يتبـدل من الوجـود إلى العـدم. لكنا فرضـنا أنه حصل هـذا التبدل ، فيثبت أن الآن الموجود إذا عدم فلا بد وأن

---

(1) الآن (م).
(2) سقط (ط) ، (س).
(3) سقط (م).
(4) سقط (ط) ، (س).
(5) من (س ، ط).

يكـون لعدمه أول ، يكـون هو فيه معـدوما ، وإذا ثبت هـذا اندفع السـؤال المـذكور ، وظهر لـزوم الحجة المـذكورة ، بحيث لا تقبل الدفع [والله أعلم [1]]

الحجة الثانية على أن القول بتتالي الآنـات هو الحق : أن نقول : قد دللنا على أن الآن الحاضر لا يقبل القسـمة. فنقول : إذا عـدم ذلك الآن ، فهل حصل عقيبه شـيء آخر يكون هو أيضا حاضرا أو لم يحصل؟ فإن كان الأول فالذي حصل عقيبه يكــون [هو أيضا [2]] حاضــرا ، فيكــون غــير منقسم ، فيلـزم تتـالي الآنـات وهو المطلـوب. وإن كـان الثاني فحينئذ لم يحصل عقيب ذلك الآن شيء آخر البتة ، فكان هذا قولا بانقطاع الزمان وانتهائه إلى العدم ومعلوم أن ذلك باطل. فالزمان غير منقطع. واعلم أن الفـرق بين هذا الدليل وبين ما قبله : أنا في الدليل الأول قلنا : عــدم الآن الأول لا بد وأن يقع في آن آخر ، ملاصق للآن الأول. وفي هـذا الـدليل ما تعرضـنا لكيفية عـدم الآن الأول ، بل ادعينا أن عقيب انقضــــاء الآن الأول ، لا بد وأن يحضر آن آخر من غير حاجة إلى بيان [أن الأول [3]] كيف عدم.

الحجة الثالثة : إن أحد قسـمي الزمـان هو الماضـي. والقسم الثـــاني هو المســتقبل. ولا شك في أن الماضي والمســتقبل معــدومان. فلو قلنا : إن هــذا الآن الحاضر يـوجب اتصـال أحد قسـمي الزمـان بالقسم الآخر ، لكـان هذا القول معناه أحد المعـدومين متصل بالمعـدوم الثـاني بطرف موجود. وهـذا الكلام بعيد عن العقـل. أما إذا قلنا : الزمــان مــركب من آنــات متتالية ، ودفعــات متعاقبة ، فالإشـكال زائـل. لأن الـذي وجد لا تعلق به بما عــدم إلا بمعـنى كونه حاصلا بعد زوال الأول وفنائـه. وذلك محـال. استبعاد فيه [والله أعلم [4]].

الحجة الرابعة : كل جــزءين يفرضــان في الزمــان ، فإن أحدهما لا بد وأن

---

(1) سقط (م).
(2) من (س).
(3) من (س).
(4) سقط (م).

يكـون متقـدما على الآخر ، ولم لا يجـوز أن يكـون تقـدم الجزء المتقدم على الجزء المتـأخر أمـرا حصل له بسـبب غـيره ، وإلا لـزم التسلسل أو الـدور. بل لا بد وأن يكـون [الجـزء المحكـوم عليه بكونه متقـدما [يكـون متقـدما [1]] لذاته. والجزء المحكوم عليه بكونه متأخرا [يكون متأخرا [2]] لذاته [3]] وإذا كـــان كـــذلك كـــان كل جـــزءين يمكن فرضـــهما في الزمـــان ، فإنه حصل لكل واحد منهما لازم يلزمه لذاته ، وذلك اللازم يكـون ممتنع الحصـول في حق الجـزء الآخر ، لكن من المعلـوم أن اختلاف اللـوازم يـدل على اختلاف ماهيـات الملزومـات [وإذا كـان الأمر كـذلك وجب أن تكون الأجزاء المفترضة في الزمـان مختلفة في الحقائق والماهيات[4]] وإذا كان الأمر كذلك ، لم يعقل من اتصـالها إلا تواليها وتعاقبها بحيث يكـون كل واحد منفصلا في نفسه عن الآخر ، ولا معنى لتتالى الآنات إلا ذلك.

[هذه جملة الوجوه الدالة على أنه لا بد من الاعتراف بتتـالي الآنـات. وعند ذلك ثبت: أن الزمـان كم منفصل ، مركب من آنات متتالية ، ودفعات متعاقبة. وهو المطلوب[5]].

الحجة الخامسة في إثبات تتـالي الآنـات : أن نقـول : إنا قد دللنا على أن كل ما صـــدق عليه حكم العقل بأنه ماضي أو مســتقبل ، فإنه لا بد وأن يصـــدق حكم العقل على مجموعه ، أو على كل واحد من أجزاء ذلك المجموع بأنه كان حاضرا [لأن الشـيء الـذي لم يكن حاضـرا [6]] لا بمجموعه ولا [بأجزاء مجموعه كان ذلك [7]] عدما محضـا. والباقي على العـدم المحض لا يمكن أن يحكم عليه بكونه ماضـيا ، فالزمـان الماضي والمسـتقبل لا بد وأن يصـدق عليه حكم العقل بأنه كان حاضرا ، أو سيصير حاضرا ، إما بمجموعه ، أو بكل واحد من

(1) زيادة.
(2) من هامش (س).
(3) من (ط ، س).
(4) سقط (ط ، س).
(5) سقط (ط) ، (س).
(6) سقط (م).
(7) من (س).

أجزائه ، لكن كون الزمان حاضرا بحسب مجموعه محال. فلم يبق إلا أن يكون حاضرا بحسب كل واحد من أجزائه ، وكل ما كـان حاضـرا فهو الآن الـذي لا ينقسم ، ينتج : أن الزمـان الماضي والمسـتقبل مـركب من حضـورات غـير منقسـمة ، وتلك الحضـورات آنـات لا تنقسم ، [فالزمـان مركب من آنات لا تنقسم [1]]. وهو المطلوب.

واعلم أنه سـيظهر في بـاب الحركة [أن الحركة [2]] سـواء كـانت في الأين أو في الكيف ، فإنها مركبة من أمـور متعاقبة كل واحد منها لا ينقسـم. ومـتى ثبت هـذا ، ثبت أن الزمان يجب أن يكون مركبا من آنـات لا تنقسم ، وكل دليل نـذكره في تقرير أن الحركة كـذلك ، فإنه يـدل على أن الزمان أيضا كذلك [3].

وأما الذي احتجوا به من أنه لو كـان [4] الزمـان مركبا من آنـات متتالية ، لـزم كـون الجسم مركبا من الأجـزاء التي لا تتجزأ : فهذا كلام حق لا غبار عليه ، إلا أنا لا نسلم أن القول بإثبات الجزء الذي لا يتجزأ باطل. والاستقصـاء [5] فيه سيأتي في موضوعه إن شاء الله تعالى.

---

(1) سقط (ط).
(2) من (س).
(3) لا يدل (م).
(4) لو كان الأمر كذلك لزم ... الخ (م).
(5) والاستقصاء في هذه المسألة قد مر (م).

الفصل السادس

في

تتبع سائر المذاهب والأقوال في ماهية الزمان

أما مــذهب من يقــول : الزمــان عبــارة عن الحركة الفلكية. فقد [بالغنا في تقرير الوجوه الدالة على فسـاده. وأما مــذهب من يقــول : إنه عبــارة عن مقــدار الحركة الفلكية فقد (1)] كشـفنا عن فسـاده كشـفا لا يبقى للعاقل فيه شبهة. وأما قول أبي البركات إن الزمان (2) عبارة عن مقدار الوجود. فهـذا كلام مبهم [مجمل (3)] وأحسن أقواله أن يقال : المراد منه : أن الزمان مقـدار امتـداد الوجـود. فإن كان المراد ذلك فهو باطل. وذلك لأن امتـداد الوجـود عبارة عن بقاء الشـيء ودوامه واسـتمراره ، وهـذا البقـاء والدوام إما أن لا يكون أمرا زائدا على ذات الباقي. أو إن كان زائدا عليه ، لكن بقـاء كل شـيء ودوامه صـفة قائمة به. وأيضا : فبقاء كل شيء ودوامه غير بقاء الآخر ، وغــير دوامه. فلو كان الزمان عبارة عن هذا المعـنى (4) لـزم أن يكون عـدد الأزمنة المجتمعة في هـذه السـاعة الواحـدة ، بحسب عــدد الأشــياء الباقية في هــذه الســاعة. لكنا [قد دللنا (5)] على أن القــول باجتمــاع الأزمنة الكثــيرة دفعة واحدة : محال.

(1) سقط (م).
(2) إنه عبارة (م).
(3) سقط (ط).
(4) المعنى (ط) البقاء (م).
(5) سقط (م).

وأما قــول قــدماء [1] الحكمــاء ، وهو أنه جــوهر قــائم بنفسه ، مستقل بذاته ، فالمتأخرون أبطلوا ذلك بأن قالوا : الزمان شيء سيال [2] متجدد الوجود. وما يكون كــذلك ، فإنه يمتنع أن يكون جوهرا قائما بذاته ، مستقلا بنفسه.

هذا غاية الإلزام في إبطال هذا المذهب.

ولمجيب أن يجيب عنه فيقــول : لا نســلم أنه في ذاته وماهيته سيال متبدل منقض. ولم لا يجوز [أن يقــال [3] :] إنه جــوهر بــاقي أزلي أبــدي إلا أنه إذا حــدثت الحــوادث ، صــارت تلك الحــوادث المتعاقبة مقارنة له ، وحينئذ يلــزم من وقوع التغير والتبدل ، وقوع التغـير والتبـدل في نسب ذلك الجوهر إلى تلك الحوادث. والحاصل : أن الســيلان [4] والتبدل ما وقعا في ذات الزمــان ، وفي جــوهره. بل وقعا في نســبته إلى الحــوادث المتعاقبـة. ومما يــدل عليه : أن ذات واجب الوجود لذاته ، تكون بالنســبة إلى كل شــيء ، إما قبله أو معه أو بعده. ثم إنه بحسب تغــير المتغـيرات ، تتغـــير [5] تلك النسب المســمّاة بالقبلية والمعية والبعدية في ذات واجب الوجــود ، ولم يلــزم من تبـدل تلك النسب والإضـافات ، وقــوع التبـدل والتغـير في ذاته وفي صـفاته الحقيقية فإنه واجب الوجـــود لذاته ، وواجب الوجـــود من جميع جهاته. فإذا عقل هذا المعنى في حق واجب الوجـود ، فلم لا يعقل مثله في ذات الزمــان وجــوهره؟ فظهر أن هــذه الحجة الــتي ذكرها المتــأخرون في إبطــال مــذهب القـــدماء في ماهية الزمـــان : حجة ضــعيفة ســاقطة. بل عندي : أن هذا القول أقرب الأقـوال المـذكورة في ماهية الزمان وفي حقيقته. وهو مذهب الإمام أفلاطون.

وظهر بهـــــذه المبـــــاحث الغامضة الـــــتي أوردناها ، والبينات الكاملة التامة التي

---

(1) القدماء إنه (س ، ط).
(2) متتالي (م).
(3) سقط (م).
(4) التغير (م).
(5) تتبدل (م).

قررناها : أن الحق في حقيقة المكـــان والزمـــان ما قاله أفلاطون الإلهي ، لا ما اختاره أرسطاطاليس المنطقي.

ولما تلخص هذا الكلام فنقول : القائلون بـأن الزمـان جوهر قائم بنفسه مستقل بذاته فريقان : منهم من قال : إنه وإن كـــان كـــذلك لكنه ممكن بذاته واجب بغـــيره ، للـــــدلائل الدالة على أن واجب الوجــــود لذاته ليس إلا الواحد. ومنهم من قال : بل الزمان جـوهر واجب الوجـود لذاته ممتنع العدم لعينه. وهؤلاء احتجوا على صحة قـولهم بوجوه :

الحجة الأولى : إنا إذا أردنا أن نعــــــرف أن واجب الوجود لذاته ما هو؟ قلنا : إنه الذي يلزم من مجرد فرض عدمه محـال ، سـواء كـان ذلك اللـزوم مما يعـرف ببديهة العقل ، أو بنظر العقل. لكن [من الظاهر أنه لو كان لزوم المحال عليه معلوما بالبديهة ، كـان وجـوب الاعـتراف [1]] بكونه واجب الوجــود لذاته أولى [لكن أولى [2]] الأشــياء بهذا المعنى هو الزمان ، لأنك لو فرضت له عدما ، لوجب أن يكون عدمه بعد وجوده ، وكون عدمه بعد وجوده ليس إلا بالزمـان. فههنا لـزم من مجـرد فـرض عـدم الزمـان ، فرض وجوده ، لزوما بديهيا أوليـا. وإذا كـان الأمر كـذلك ، كـان الأمر الـذي هو أظهر خـواص واجب الوجـود لذاته ، وأقـوى آثـاره ، وأكمل لوازمه ، لم يحصل إلا في الزمـان. فكيف يعقل أن يقال : إنه ليس واجب الوجود لذاته؟.

الحجة الثانية : إن العقل كلما حاول أن يحكم بارتفاع الزمــــــــان وبعدمه ، فإنه لا بد مع ذلك [وأن يحكم [3]] بوجوده. لأنه إنما يرفعه إما قبل شـيء ، أو مع شـيء ، أو بعد شــيء. فحصــول تلك القبلية والمعية والبعدية شــاهد على كذب من نفاه ، وعلى فساد دعوى من أبطله. ومناد بإثبـات الزمــان ، ونــاطق بكونه موجــودا بريئا عن قبــول العدم والزوال. وكل ذلك من خواص واجب

---

(1) من (م).
(2) سقط (ط) ، (س).
(3) سقط (ط).

الوجـود [لذاته [1]] بل لا صـفة لـواجب الوجـود [لذاته [2]] أعلى شأنا وأكمل أثرا من هذا المعنى [والله أعلم [3]].

الحجة الثالثة : إنا إذا أثبتنا شيئا واجب الوجود [لذاته [4]] فما لم نعقل أنه موجود دائم الوجود أزلا وأبدا ، فإنه لا يمكننا الاعتراف بكونه واجب الوجود لذاتـه. ثم إنا لا نعقل من دوام الوجود إلا أنه الموجـود الـذي لا أول له ، ولا آخر لـه. فيثبت : أن شـيئا من الأشـياء لا يعقل أن نحكم عليه بكونه واجب الوجود لذاته إلا بسبب المـدة والزمـان. فلما كان هو السبب في وجوب وجود كل ما عداه ، فلأن يكون هو في نفسه واجب الوجود لذاته كان أولى.

الحجة الرابعة : إن كل ما سوى المدة والزمان ، فإنه لا يعقل دوامه إلا بدوام المدة والزمان ، لكن دوام المـدة والزمـان غـني عن دوام شـيء آخر [5] يكـون ظرفا لهمـا. وإذا كان كذلك ، كان وجود الزمـان غنيا عن كل ما سـواه [ووجود كل ما سواه [6]] مفتقرا إلى وجود المدة والزمان. فهـذا يقتضي أن لا يحصل في الوجـود موجـود واجب الوجود لذاته ، سوى الزمـان. فـإن لم يكن كـذلك فلا أقل من أن يكون هو أيضا واجب الوجود لذاته.

واعلم : أن القـائلين بـأن الزمـان موجـود [واجب الوجـود [7]] لذاته فريقـان : منهم من بـالغ وأفـرط وزعم : أنه هو الموجـود الـذي هو إله العـالم ، وهو المـدبر لكل الممكنات. واحتجـوا عليه : بأنه ثبت أن [كل [8]] ما سـوى المـدة [والزمـان [9]] فإنه لا يتقـرر [دوامه [10]] إلا بـدوام المدة [والزمان ، وثبت أن [11]] دوام المدة [والزمـان [12]] غني عن دوام كل ما سواه، وهذا يوجب

---

(1) سقط (ط).
(7) سقط (ط).
(2) سقط (م).
(8) سقط (ط).
(3) سقط (م).
(9) سقط (ط).
(4) سقط (م).
(10) من (م).
(5) آخر يصير مظروفا لزمان. وإذا كان .. الخ (م).
(11) سقط (ط).
(6) سقط (م).
(12) سقط (ط).

كون كل ما عداه مفتقرا إليه في الوجـود ، وكونه غنيا عن كل ما عـداه في الوجـود. فيثبت أن المـدة هي الشـيء الـذي يصـدق عليه أنه واجب الوجـود لذاته فقـط. وذلك يوجب ما قلناه. ثم نقول : وصريح العقل شاهد بأن المدة [والزمان [1]] ليست إلا الواحد فقـط. فـإني أعلم أن هـذه الساعة ليست إلا ساعة واحدة وأنها ليست ساعات كثيرة ، فعلى هـذا التقـدير يكـون توحيد واجب الوجـود لذاته : معلوما [بحكم [2]] بديهة العقل من هذا الوجه.

ثم نقـول : صـريح العقل نـاطق بـأن الزمـان والمـدة ليس شيئا مختصا بجانب دون جـانب ، ولا حاصلا في جهة دون جهة. فكان صريح العقل ناطقا من هـذا الاعتبـار بـأن إله العـالم غـني عن [الجهة [3]] والحـيز ، ومـنزه عن أن يكـون جسـما أو جسـمانيا. ثم نقـول : ثبت في العقـول والشرائع : أنه سبحانه هو الأول والآخر والظاهر والباطن. وهـذه الصـفات لا تليق إلا بالمـدة. وذلك لأن كل موجـود يفـرض وجـوده فالمـدة كـانت سـابقة عليه ، وأولا له ، وتكـون [المـدة أيضا [4]] باقية بعـده ، وآخـرا لـه. وكـون الشـيء آخـرا وأولا ، لا يليق إلا بالمـدة. وأيضـا: فـالعلم بوجود المدة والزمان من أظهر العلوم الجلية كما قررناه. والعلم بماهيته المخصوصة ، وحقيقته المعينة من أخفى العلـوم ، لأن عقـول [5] الخلق قاصـرة عن الإحاطة بكنه ماهيته ، فكون الشيء ظاهرا وباطنا ، لا يليق إلا بالمـدة [6] وأيضا [فالمـدة [7]] أقـرب من كل قـريب ، لأن كـون الواحد منا موجودا في هـذه السـاعة ، وفي هـذه المـدة ، من [أقـرب الأشـياء إليه [8]] وهو أيضا أبعد من كل بعيـد. لأن من أراد وجدان حقيقته المخصوصة [وماهيته المعينة [9]] كان ذلك في غاية البعد. فهذا الموجـود بحسب حقيقته المخصوصة واجب الوجـــود لذاته ، والعلم به بـــديهي ، لشهادة الفطرة بأن رفع المدة والزمان

(1) سقط (ط).
(6) إلا بالمدة (ط) إلا به (م).
(2) سقط (ط).
(7) إلا به ، وهو أيضا أقرب ... الخ (م).
(3) سقط (م).
(8) من (م).
(4) من (ط) ، (س).
(9) من (ط).
(5) علوم (ط) ، (س).

ممتنع في العقول. وبحسب تأثيره في إيجـاد الممكنـات ، ونظم المكونات : إله للعالم وبحسب أحواله مع الباقيـات تارة ، ومع المتغيرات أخـرى تسـمى بالـدهر والأزل والأبد والسرمد. وأيضا: صريح العقل شاهد بأن المـدة والزمـان لا يمكن أن يقال : إن وجوده حاصل في داخل العـالم ، أو في خارج العالم [بل صريح العقل شاهد بـأن [وجـوده [1]] متعـال عن أن يحكم عليه بأنه حصل في داخل العـالم أو في خارج العالم [2].

ثم] قـالوا : ولهـذا جـاء في بعض الأخبـار النبوية : «لا تسبوا الـدهر ، فـإن الله هو الـدهر» وجـاء أيضا في بعض الكلمات [3] العالية : «يا هو. يا من لا هو ، إلا هـو. يا من لا يـدري أحد كيف هو ، إلا هـو. يا من لا إله ، إلا هـو. يا أزل. يا أبد. يا دهر. يا سرمد. يا دهـر. يا ديهـار. يا ديهـور. يا من هو الحي الذي لا يموت».

فهـذا قـول قـال به طائفة من الخلق ، ومـذهب ذهب إليه قوم. وقال الأكثرون : جـلّ وتعـالى إله العـالم عن أن يكـون هو الـدهر والزمـان. قـالوا : بل القـدماء الواجبة الوجود خمسة : مـؤثر لا يتـأثر وهو إله العـالم ، ومتـأثر لا يؤثر وهو الهيولى ، وشيء يـؤثر ويتـأثر وهو النفس ، فإنها تـؤثر في الهيـولى ، وتتـأثر عن واجب الوجـود [لذاته [4]] وشـيء آخر لا يـؤثر ولا يتـأثر وهو [شـيئان [5]] الـدهر والفضاء. وهذا المذهب منسوب إلى قدماء الفلاسـفة. ثم قـالوا : وكل [6] ما شـرحتموه من صـفات الرفعة والجلال فهو حاصل للدهر والمدة والزمان ، فكان [حصولها للمدة والزمـان دليلا على أن [7]] حصـولها لإله أتم وأكمل وأعلى وأشرف.

---

(1) سقط (س).
(2) سقط (ط).
(3) الأدعية (م).
(4) من (س).
(5) من (س).
(6) وكل مؤثر حقوق (م).
(7) من (ط).

[والأقــرب [1]] من هــذه الأقــوال : أن يقــال : دلت الــدلائل على أن واجب الوجــود لذاته واحد [وثبت [2]] أن واجب الوجود لذاته ، واجب [الوجود [3]] من جميع جهاته ، وذلك ينافي كونه سبحانه موردا للتغيرات والتبـدلات [لكن [4]] المـدة [والزمـان [5]] مـورد للتغـيرات [والتبـدلات [6]] بحسب تـوارد القبليـات والبعـديات عليه ، فلم يكن واجب الوجــود لذاته [من جميع جهاته ، فلم يكن واجب الوجــود بحسب ذاته [7]] بل كـان ممكن الوجــود لذاتــه. وأما الإله فهو الموجــود المقــدس عن التغــيرات ، العــالي عن أن يلحقه [شيء [8]] [ما [9]] بالقوة. فهذا هو الـذي به نقـول ، وعليه نعوّل. والله الهادي [10]

(1) والأصوب (م).
(2) من (ط).
(3) من (ط).
(4) من (ط).
(5) سقط (ط).
(6) من (ط).
(7) سقط (ط) ، (س).
(8) زيادة.
(9) من (س).
(10) بعدها : المسـألة الأولى في تحقيق الكلام في الآن. وفيه مسـائل (سقط (ت).

الفصل السابع

في

تحقيق الكلام في الآن

وفيه مسائل :

المسألة الأولى : في إثبات وجود الآن :

اعلم : أنه لا بد من الاعـتراف بوجــود شــيء يكــون حاضرا في الحال. ويدل عليه وجوه:

الأول : إن الماضي والمسـتقبل كل واحد منهما عـدم محض ، فلو كــان الحاضر أيضا عــدما محضا ، لما تقــرر الحصـول والوجـود أصلا [1] فكـان هـذا قـولا بأنه لا وجـود لشيء من الأشياء ، ولا حصول [لأمر من الأمور [2]] وذلك جهالة.

الثــاني : إنه لا شك في حصــول أمــور يحكم العقل عليها بكونها ماضــية وبكونها مســتقبلة ، والمعقــول من الماضي هو الـذي كـان حاضـرا ثم مضى ، والمعقـول من المستقبل هو الذي يتوقع حضـوره ، ولكنه لم يحضــر. فلو كان حضـوره ممتنعا ، لكـانت صـيرورته ماضـيا ومسـتقبلا أيضا ممتنعـــا. ولما لم يكن كـــذلك ، علمنا أنه لا بد من الاعتراف بالحال الحاضر.

---

(1) أيضا (ط).

(2) من (ط) ، (س).

الثالث : إنه لا نـزاع في أنا نشـاهد أشـياء ، مشـاهدة حقيقية. ونجد من أنفسنا آلاما ولذّات. فهذا الذي نشـاهده إنما نشـاهده في الحـال ، لأن الـذي مضى ولم يبق تمتنع مشـــاهدته، والـــذي هو مســـتقبل ولم يحضر تمتنع أيضا مشـاهدته. فعلمنا أن هـذه الوجـدانيات والمشـاهدات إنما حصلت في الحال ، لا في الماضي ولا في المستقبل.

واعلم : أن القـــول بأنه لا بد من الاعـــتراف بكـــون [الحـــال [1]] الحاضر موجـــودا ، أظهر وأجلى من أن يفتقر فيه إلى بيان وبرهان. وإنما ذكرنا هذه الوجـــوه مبالغة في البيان.

المسألة الثانية : في بيـان أن الآن الحاضر لا يقبل القسمة :

وقبل الخـوض في تقرير المطلـوب ، لا بد من تقـديم مقدمة. وهي في بيان أن كـون الشـيء منقسـما [يقع [2]] على وجهين :

الأول : أن ينقسم الشيء بحيث يحصل لجميع أجزائه [وأقسامه [3]] وجود معا. وذلك مثل انقسام الجسم ، فإنه حـــال انقســـامه ، يكـــون كل واحد من أجزائه حاصلا مع حصول الجزء الآخر.

والثـــاني : أن ينقسم الشـــيء بحيث يمتنع أن يحصل بعض أجزائه حال حصول الجزء الآخر. وهـذا مثل انقسـام الزمان والحركة. وذلك لأن الزمـان الممتد من أول اليـوم إلى آخره يقبل القسمة إلى الأجزاء. ولكن أي جزء فـرض ، فإنه [يمتنع حصـوله ، حـال حصـول الجـزء الآخر منه [4]] والعلم بذلك ضروري بعد التأمل واستحضار تصورات هذه الألفاظ.

إذا عـــرفت هـــذا فنقـــول : الآن الحاضر غـــير قابل للقسمة بالوجه الثاني

---

(1) سقط (ط).
(2) من (ط).
(3) أحدهما (م ، ت).
(4) سقط (ط).

[وذلك لأن خاصــية القســمة بالوجه الثــاني [1]] هو أن لا يكون أحد الجزءين موجـودا عند وجـود الجـزء الآخر منه ، فلو كان الآن الحاضر منقسما على هذا الوجه ، لكـان عند دخــول نصــفه الأول في الوجــود ، لم يكن النصف الثـاني منه موجــودا ، وعند دخـــول النصف [الثـــاني [2]] منه في الوجـود يكـون [3] النصف الأول قد فـات وزال. فعلى هـذا التقدير لا يكـون لـذلك المجمـوع وجـود البتـة. فيثبت : أن كل ما كــان منقســما على هــذا الوجه لم يكن لمجموعه وجود [البتة [4]] وهذا ينعكس انعكـاس النقيض ، أن كل ما كـان لمجموعه وجـود ، فإنه لا يكـون منقسـما على هـذا الوجه [والله أعلم [5]].

المســــألة الثالثة في أن الآن كيف يكـــــون فاصلا [6] باعتبار ، وواصلا باعتبار آخر؟

اعلم : أنا ذكرنا أن مذهب أرسـطاطاليس وأصـحابه : أن الزمـان كم متصـل. وإذا كـان كـذلك فنقـول : كل كم متصل فإنه يقبل الفصــل. ولا معــنى للفصل إلا حصــول طـرف بالفعل لـذلك الشـيء ، وهـذا يقتضي أن الزمـان شيء يمكن أن يحصل له طرف [7] بالفعل [لذلك الشيء. وهذا يقتضي أن الزمان شـيء يمكن أن يحصل له طـرف بالفعل [8]] ثم إن هذا الطرف قد يكـون واصلا وقد [يكـون فاصلا [9]] وهـذا الكلام إنما ينكشف بالمثـال. فنقـول: [كل نقطة تحدث في الخط ، فإنها تكـون فاصـلة ، ثم بعد ذلك قد تكون واصلة ، وقد لا

---

(1) فرض وأنه يكـون ممتنع الحصـول والوجـود عند كـون الجـزء الآخر حاصلا وموجودا والعلم ... الخ (م ، ت).
(2) سقط (ط).
(3) زيادة.
(4) سقط (ط).
(5) من (ط).
(6) حاصلا (م ، ت).
(7) ظرفا بالفعل (م) ظرفاه (ت).
(8) سقط (س).
(9) وقد لا يكون (م ، ت).

تكــون. أما القسم الأول [1] فــإذا حــدثت نقطة في خط بحيث لا ينفصل بسببها أحد قسمي ذلك الخط عن القسم الآخر منه ، فإنه ليس هنـاك إلا أنه حـدثت نقطة بالفعـل. وتلك النقطة كما أنها نهاية لأحد قسمي ذلك الخط ، فهي بعينها بداية للقسم الآخر منه. فهذه النقطة تكـون فاصـلة لذلك الخط باعتبار ، وواصلة باعتبـار آخـر. أما أنها فاصـلة فذلك لأن ذلك الخط كـان قبل حـدوث هـذه النقطة فيه : خطا واحـــدا ، وعند حـــدوث هـــذه النقطة فيه : انقسم بقسمين. وأما أنها واصلة. فلأن تلك النقطة أوجبت اتصال أحد قسمي هذا الخط بالقسم الثاني منـه. فهـذا هو بيـان كون النقطة [المعينة [2]] الواحدة فاصلة باعتبار ، وواصـلة باعتبار آخر.

وأما القسم الثاني : [وهو أن تكون النقطة فاصلة ولا تكون واصلة [3]] فمثاله : إذا انقطع أحد نصـفي الخط عن النصف الآخــــر. فـــإن تلك النقطة الـــتي هي نهاية أحد القسمين لم توجب اتصال ذلك القسم بالقسم الآخر.

وإذا عرفت هـذه المقدمة فنقـول : [قد دللنا على [4]] أن الآن الحاضر [لا بد وأن [5]] يفصل الماضي [عن المســـتقبل. لأنه نهاية للماضي وبداية [6]] للمســـتقبل ، فيكـون هـذا الآن فاصلا [7] [لكنك قد عـرفت أن الطـرف الفاصل قد يكـون واصلا وقد لا يكـون. فنقـول: هـذا الآن الفاصل يستحيل أن [8]] لا يكـون واصلا ، لأنه إنما لا يكـون واصلا لو انقطع الزمـان ولم يكن بعـده شـيء آخـر. وذلك محال. لأنه لو عدم [الزمـان [9]] لكـان عدمه بعد وجـوده : بعدية

---

(1) من (ط) ، (س).
(2) من (ث).
(3) وهو الطرف الذي يكون فاصلا ولا يكون واصلا البتة (م ، ت).
(4) سقط (ط).
(5) حد (م ، ت).
(6) من (ط).
(7) فهــذا الآن فاصل ويجب أن يكــون واصلا لأنه إنما لا يكــون واصلا (س).
(8) من (ت).
(9) سقط (ط).

بالزمـــان. والبعدية بالزمـــان لا تحصل إلا عند حصـــول الزمان. وذلك محال. وإذا ثبت هذا ظهر أن كل آن يحـدث ، فإنه فاصل باعتبار وواصل باعتبار. أما إنه فاصل [فلأنه [1]] فصل الماضي عن المســـتقبل ، وأما إنه واصل فلأنه أوجب اتصال الماضي منه بالمستقبل. فيثبت : أن كل آن يفرض في الزمان ، يكون فاصلا باعتبـار ، وواصلا باعتبـار آخر [والله أعلم [2]].

المسألة الرابعة في الفرق بين الآن المتـأخر عن وجود الزمان وبين الآن المتقـدم على وجـود الزمان :

هـــذا [البحث [3]] أيضا من تفـــاريع مـــذهبهم في أن الزمان كم متصل [فنقول : الزمان كم متصل [4]] وكل كم متصل فإنه قابل لانقســـــــــامات لا نهاية لها ، وتلك الانقسامات غـير حاصـلة بالفعل ، وإلا لـزم أن يحصل في الزمـان المحـدود الطـرفين أجـزاء غـير متناهية بالفعل ، وذلك محال. بل [نقول [5]] الزمان متصل واحد [في نفسه [6]] فـإذا عـرض له سـبب [يـوجب انفصـاله [7]] حـدث الانفصال فيه بالفعل. وذلك الانفصـال هو الآن. فهـذا الآن شيء يوجد بعد وجـود الزمـان ، فيكـون هـذا الآن متـأخرا في الوجود عن الزمان.

وأما الآن المتقـدم في الوجـود على وجـود الزمـان. فتقريره أن نقـول : كما أن النقطة تفعل بحركتها وميلانها الخط ، فكـذلك الآن يفعل بسـيلانه الزمـان ، فهـذا الآن يكون متقدما في الوجود على وجود الزمـان. وأقـول : إن قـولهم : إن الآن شـيء غـير منقسم ، وإنه يفعل بسـيلانه الزمـان : تسـليم لكـون الآن شـيئا قائما بنفسه ، مسـتقلا بذاته. ثم إنه يفعل بسيلانه الزمان ، وذلك بعينه رجوع الى

---
(1) سقط (م).
(2) سقط (م).
(3) سقط (م).
(4) سقط (ط) ، (س).
(5) سقط (م).
(6) سقط (ط).
(7) سبب منفصل (ت ، م).

مذهب أفلاطون من أن الزمان جـوهر قـائم بذاته ، ثم إنه تحصل له نسب متعاقبة متوالية إلى الحوادث. فيكون هذا [1] اعترافا بأن الحق في تقرير المـدة والزمـان : ما ذكـره أفلاطون. لا ما ذكره أرسطاطاليس.

---

(1) هذا اختيارا لقول أفلاطون ، واعترافا بسقوط قول أرســطاطاليس (م ، ت).

الفصل الثامن

في

تحقيق الكلام في الدهر والسرمد.

والفرق بينهما وبين الزمان

ذكر الشيخ الرئيس في أكثر كتبه : أن اعتبار أحوال التغيرات [مع المتغيرات [1]] هو الزمان ، واعتبار أحوال الأشياء الثابتة مع الأشياء المتغيرة هو الدهر ، واعتبار أحوال الأشياء الثابتة [2] هو السرمد. وهذا هو الذي رأيناه في كتبه ، وما وجدنا له مزيد بيان ، وشرح لهذه الأقسام. ويجب البحث هاهنا عن سؤالين [3] :

[السؤال [4] الأول : أن الشيخ لم يبين أن هذا الذي سماه بالدهر والسرمد ، هل هو نفس هذه النسب المخصوصة أو هو أمر [آخر [5]] يقتضي حصول هذه النسب؟ فإن كان الأول ، فلم لا نقول في الزمان [بمثل هذا القول؟] [6] وهو أنه لا معنى للزمان إلا نفس هذه القبليات والبعديات والمعيات من غير إثبات أمر آخر؟ ولم زعم : أن الزمان موجود يقتضي حصول هذه النسب ، ولم يقل : الدهر موجود يقتضي حصول هذه النسبة المخصوصة؟ وما

---

(1) من (ط).
(2) الفانية (م ، ت) والأشياء سقط (م).
(3) أمور [الأصل].
(4) زيادة.
(5) سقط (ط).
(6) بمثله (م ، ت).

الفـرق بين البـابين؟ وإن كـان الثـاني وهو أن يقـال : إن المسـمى بالـدهر والسـرمد موجـود مخصـوص ، يقتضي حصول هذه النسب. فكـان من الـواجب عليه أن يـبين أن ذلك الشيء جوهر أو عـرض؟ وإن كـان جـوهرا ، فهو من الجـــواهر الجســـمانية أو من الجـــواهر [الروحانية [1]] المجردة؟ وإن كان عرضا فهو من أي أجنـاس الأعـراض؟ فـإن هـذه الكلمـات لا تصـير معلومة مفهومة ، إلا بهـذا الطريق.

السـؤال الثـاني : أن يقـال : إنك زعمت : أن نسـبة الثابت إلى المتغير هو الدهر. فنقـول : هـذا الـذي سـميته بالدهر ، هل هو في نفسه ثابت مستقر ، أو هو في نفسه متغير سيال؟ فإن كان ثابتا فالثـابت هل يجـوز جعله سـببا لحصول النسب المتغيرة أو لا يجوز؟ فإن جاز فلم لا يجوز أن يقـال : المقتضى لحصـول نسب بعض المتغـيرات إلى بعض شيء ثابت في ذاته ، كما هو قول «أفلاطـون» وإن لم يجز هذا ، فكيف جعلتم هـذا الشـيء المسـمى بالـدهر مع كونه [ثابتا [2]] ســـببا لحصـــول النسب الواقعة بين الأشـياء الثابتة ، وبين الأشـياء المتغـيرة؟ وذلك لأن هـذه النسب تكون متغيرة [لا محالة [3]] فـإذا كـان الـدهر ثابتا ، والثابت لا يجوز جعله سببا للنسب المتغيرة ، لـزم امتنـاع كون الدهر سببا لحصول الأشياء المتغيرة؟ وذلك لأن هذه النسب تكون متغيرة [لا محالة [4]] فـإذا كـان الـدهر ثابتا ، والثابت لا يجوز جعله سببا للنسب المتغيرة ، لـزم امتنـاع كون الدهر سببا لحصول هـذه النسب المتغـيرة ، وأما ان المسمى بالدهر أمـرا متغـيرا في ذاته ، فالشـيء المتغـير في ذاته ، هل يمكن جعله سببا لحصول النسبة مع الأشياء الثابتة ، أو لا يمكن؟ فإن أمكن فلم لا يكون الزمـان كافيا في ذلك حتى لا يحتاج إلى إثبات هذا [الشـيء المسـمى [5]] بالدهر ، وإن لم يمكن فكيف جعلتم الدهر المتغـير في ذاته ، سببا لحصول النسبة إلى الأشياء الثابتة؟

---

(1) سقط (ط).
(2) من (س).
(3) من (ط).
(4) من (ط).
(5) من (ط ، س).

قال الشيخ في كتاب عيون الحكمة : «الدهر في ذاته من السرمد ، وهو بالقياس إلى الزمان دهر» وأقول : معناه : إن الدهر في ذاته شيء ثابت غـير متغـير إلا أنه إذا نسب إلى الزمان الذي هو موجود متغير في ذاته ، سمي دهـرا. وهذا تصريح بـأن الـدهر ثـابت في نفسه وذاته ، إلا أنه مع كونه كذلك ، فإنه يقتضي حصول هذه النسب المتغيرة.

وفي هذا اعتراف بأن الشيء قد يكون ثابتا في ذاته ، ومع ذلك فإنه يقتضي تقـدير الأحـوال المتغـيرة بالمقـادير المخصوصة. إذا عرفت هذا فنقـول : إن هـذا عين مـذهب أفلاطـون ، وهو أن الزمـان جـوهر قـائم بنفسه مسـتقل بذاته ، إلا أنه يقتضي تقـدير هـذه الأحـوال المختلفة ، وقد ثبت أن الناصرين لمـذهب أرسـطاطاليس في أن الزمـان مقـدار الحركة ، لا يمكنهم التوغل في شـيء من مضـايق المبـاحث المتعلقة بالزمـان ، إلا عند الرجـوع إلى قـول أفلاطون.

وأقـول : قد ذكرنا : أن الأقـرب عنـدنا في المـدة والزمان هو مذهب أفلاطون. وهو أنه موجود قـائم بنفسه مسـتقل بذاته ، فـإن اعتبرنا نسـبة ذاته إلى ذوات الموجـودات [القائمة المـبرأة [1]] عن التغـير ، سـميناه بالسـرمد ، وإن اعتبرنا نسـبة ذاته إلى ما قبل حصـول الحركات والتغيرات ، فذاك هو الدهر الداهر ، وإن اعتبرنا نسبة ذاته إلى كون المتغيرات مقارنة [له حاصلة [2]] معه فذاك هو الزمان [وبالله التوفيق [3]].

---

(1) الدائمة المبرأة (م ، ت).
(2) من (ط).
(3) من (ط) ، (س).

الفصل التاسع

في

شرح خواص الماضي والحاضر والمستقبل

وهي أمور عشرة :

الخاصـــية الأولى : من النـــاس من قـــال : الماضي متقــدم على الحــال ، والحــال متقــدم على المســتقبل. ومنهم من قـال : بل المسـتقبل متقـدم على الحـال ، ثم الحال على الماضي.

واعلم أن كل واحد من هذين القولين صـواب باعتبـار [وخطأ باعتبار [1]] آخر. وشرح هذا الكلام يستدعي تقــديم مقدمة :

فنقول مثلا : الماضي يعتبر من وجهين :

الأول : أنه ذلك الشيء الذي حكم عليه بكونه ماضيا.

والثـاني : مجـرد وصف كونه ماضـيا. ولا شك في أن أحد هذين المفهومين ، مغاير للآخر. إذا عرفت هذا فنقول : إما أن نعتــبر الماهية المحكــوم عليها بكونها ماضــية أو حاضـرة أو مسـتقبلة ، وإما أن نعتـبر نفس هـذا الوصـف. أعني مجرد كونه ماضيا وحاضـرا ومسـتقبلا ، فـإن اعتبرنا الأول كان السابق هو الماضي ، ثم الحال ، ثم المستقبل. لأن الداخل في الوجود أولا

---

(1) من (ط).

هو [1] الماضـي. ثم الحـال ثم المسـتقبل. وأما إن اعتبرنا وصف كونه ماضيا وحاضرا. ومستقبلا. فههنا ينعكس الأمر ، فالمتقـدم هو وصف كونه مسـتقبلا ، ثم يتلـوه صـيرورته حاضرا ، ثم يتلوه كونه ماضيا.

والدليل عليه : وهو أن الشيء الـذي لم يوجد ، وكـان بفرضـية أنه سـيوجد ، فعند كونه كـذلك يكـون مسـتقبلا ، فإذا حصل صار حاضرا ، فإذا انقضى وانقـرض فإنه يصـير ماضـــيا. فيثبت : أن الشـــيء في المرتبة الأولى يكـــون مستقبلا [ثم يصير حالا [2]] ثم بالأخيرة يصير ماضيا.

الخاصية الثانية : المستقبل يصير حالا أولا ، ثم يصــير ماضيا ، وأما الماضي فإنه لا يصير حالا البتة ولا مستقبلا ، وأما الحــال فإنه يمكن أن يصــير ماضــيا لكنه لا يمكن أن يصـير مسـتقبلا. وأما المسـتقبل فإنه يصـير حـالا أولا ، ثم [يصير [3] ماضيا ثانيا.

الخاصية الثالثة : إن الماضي يصـير في كل وقت أبعد مما كان قبله و[والمستقبل يصير في كل وقت أقرب مما كـان قبله [4]] والعلم بـذلك بـديهي ، ونظم بعض الشـعراء هذا المعنى في مدح [واحد [5]] فقال :

فلا زال [6] ما تهـواه أقـرب من غد ... ولا زال ما تخشـاه أبعد من أمس

الخاصية الرابعة : إن كل ما كان متقـدما في الماضي ، فهو أبعد عن الماضي مما كان متـأخرا [وفي المسـتقبل بـالعكس. لأن كل ما كــان متقــدما في المسـتقبل ، فإنه أقرب إلى الحال مما كان متأخرا [7]].

الخاصـية الخامسة : أن نقـول : المناسـبة بين الحـال وبين المستقبل ، أشد

---

(1) في الوجود أولا (ت).
(2) فإذا حصل صار حاضرا (م ، ت).
(3) من (ط).
(4) من (م) ، (س).
(5) سقط (ط).
(6) ما هو آت [الأصل].
(7) سقط (ط) ، (س).

من المناسـبة بين الحـال وبين الماضـي. وذلك لأن الحـال موجود بالفعل. والمستقبل [وإن كان غـير موجـود بالفعل إلا أنه [1]] موجود بـالقوة. أما الماضي فإنه غـير موجـود لا بالفعل ولا بـــالقوة ، لا ســيما إذا قلنا : إعـــادة المعـــدوم ممتنعـــــة. ولهـــــذه الدقيقة وضع أهل اللغة العربية لفظ المضارع مشتركا بين الحـال والاسـتقبال ، وما أثبتـوا هـذا الاشتراك بين الحال وبين الماضي.

الخاصـية السادسة : إن المتقـدم بالـذات وبالعلية ، لا يصير متأخرا البتة. وبالعكس. أما المتقدم بالزمان فإنه قد يصير [هو بعينه [2]] متـأخرا بالزمـان ، كـالأب فإنه متقـدم على الابن بالزمـــان ، ثم إنه قد يبقى بعد موته ، فيصـــير متـأخرا عنه بالزمـان [أما المتـأخر بالزمـان [3]] فإنه يمتنع أن يصير متقدما بالزمان على ما كان متقدما عليـه. وذلك ظاهر.

الخاصـــية الســـابعة : [أن نقـــول [4]] التقـــدم بالعلية والتقدم بالزمـان لا يجتمعـان البتة ، لأنه لما ثبت أن العلة التامة في جميع الأمـور المعتـبرة في العلية ، يمتنع تخلف المعلول عنها ، لـزم أن يقـال : إنه حيث حصل التخلف لم تكن العلة علة تامة في العلية. فيثبت : أن التقـــدم بالعلية ، والتقدم بالزمان لا يجتمعان البتة. أما المتقدم بالطبع مع التقـدم بالزمـان ، فقد يجتمعـان فـإن الواحد متقـدم على الاثنين بالطبع ، وقد يكون متقدما عليه أيضا في الزمان.

الخاصـية الثامنة : قـالوا : الزمـان متحـرك لا يسـكن البتة ، والمكان ساكن لا يتحرك البتة ، ولما كـانت الحركة أشـرف من السـكون ، لا جـرم كـان الزمـان أشـرف من المكان. ولهذا السبب قال الشيخ في خطبته المشـهورة : «والمكان يلي الزمان وجـودا ، ويجـده أوائل علل الزمـان تحديدا».

الخاصية التاسعة : الفـرق بين المكـان والزمـان : أن الجزء الواحد من

---

(1) وإن لم يكن موجودا بالفعل. لكنه (م ، ت).
(2) سقط (س).
(3) من (ط) ، (س).
(4) من (ط) ، (س).

المكـان لا يحصل فيه متمكنـان البتة ، وأما الجـزء الواحد من الزمـــان ، فإنه يمكن أن يحصل فيه حـــوادث غـــير متناهية.

الخاصــية العاشــرة : إن الحركة لها تعلق بالمكــان ، وتعلق بالزمان. وذلك لأن الحركة عبـارة عن الانتقـال من حيز إلى حيز آخر. وأيضا : فلا بد وأن يكـون وقت حصـول الجسم في الحيز الأول ، مغايرا لوقت حصـوله في الحـيز الثاني. فيثبت : أن ماهية الحركة لها تعلق شـديد بالمكـان والزمان. فيجب أن يعتبر : أن أيهما أقدم؟ فنقول : يشــبه أن يكــون تعلقها بالزمــان أقــدم. وذلك لأن جميع أنــواع الحركة متعلق بالزمـان ، فـإن الحركة في الكيف لا تنفك عن الزمـــان. وهي غنية عن المكـــان. فيثبت : أن تعلق الحركة بالزمان أشد من تعلقها بالمكان.

[ونقــول [1]] اعلم أنه بقي من مبــاحث هــذا الباب سؤالات :

السؤال الأول : إن المتقـدم بالزمـان هو الـذي يكـون موجـودا في زمـان ، ولا يكـون المتـأخر عنه موجـودا في ذلك الزمـــان ، ثم يجيء زمـــان آخر يحصل فيه كل واحد منهما معا ، وإذا عرفت هذا فلقائل أن يقول : هذا الشيء المحكوم عليه بالتقدم [الزماني [2]] إما أن يصير موصــوفا بهذا التقدم الزماني في الزمان [الأول ، وهو الزمان الذي كان موجودا فيه مع عدم هذا المتأخر ، أو يصـير موصـوفا بهذا التقـدم الزمـاني في الزمـان [3]] الثـاني وهو الزمـان الذي حصل فيه المتقدم والمتأخر معا. والأول محال ، لأن التقديم من بـاب المضـاف ، فما لم يوجد الغـير ، لم يكن هو متقـدما عليـه. فالزمـان الـذي لم يحصل فيه التـأخر ، امتنع أن يصير الشيء موصوفا بكونه متقدما فيه. والثاني أيضا محال ، لأن الزمـان الـذي حصل فيه المتـأخر يكـون ذلك المتقـدم حاصلا مع ذلك المتـأخر ، في ذلك الزمـان. فعلى هذا التقدير يكون حصـولهما في ذلك الزمـان موجبا للمعية والاعتبار ،

---

(1) ثم اعلم (م ، ت).
(2) سقط (ط) ، (س).
(3) سقط (م).

[والـذي يكـون موجبا للمعية [1]] يمتنع أن يكـون هو بعينه موجبا للتقـدم ، لأن المعية منافية للتقـدم. فيثبت : أنه لم يحصل لهذا المتقدم إلا هذا الزمان ، ويثبت : أن كل واحد منهما ينـافي حصـول التقـدم ، فـوجب أن لا يصح الحكم على الشيء بكونه متقدما على الغير بالزمان.

فهذا هو تقرير هذا الشك.

وجوابه : أن التقـــدم بالزمـــان لا حصـــول له إلا في الأذهان. وذلك لأن عند حصول الابن يعتبر الـذهن أن الأب كـان موجـودا قبلـه. فمن هـذا الاعتبـار يحصل التقـدم الزماني.

الســؤال الثـاني : إن التقــدم والتــأخر مضــافان ، والمضافان معا. فالتقدم مع التأخر والمعية ينافي التقـدم. والحاصل أن كونه متقــدما على الغــير ، يــوجب كونه مع ذلك الغير ، [وكونه معه [2]] ينافي كونه متقدما عليـه. ينتج أن كونه متقــدما على الغــير ، ينــافي كونه متقــدما على الغير. وذلك باطل.

والجـواب : إن ذات الأب متقدمة على ذات الابن. أما كونه متقـدما على الابن فإنه مقـارن لكـون الابن متـأخرا عنه. ولما حصل التغاير في الاعتبار ، زال التنافي.

الســؤال الثـالث : المعـدوم قبل دخوله في الوجــود يصدق عليه أنه سيوجد ، ثم إذا صار موجـودا ، فإنه يـزول عنه وصف أنه سيوجد ، فهذا وصف قد عدم بعد حصوله ، فيكــون وصــفا موجــودا. لكنه إنما حصل قبل دخوله في الوجــود ، فيلــزم قيــام الصــفة الموجــودة بالموصــوف المعـــدوم ، وأنه محـــال. وأيضا : أنه إذا وجد وحضر ، ثم فـني وعـدم بعد ذلك ، فإنه يحصل له وصف كونه ماضـيا. وهذا الوصف مغاير لتلك الماهية المخصوصة. بــدليل : أن الماهيــات المختلفة قد تكــون متشــاركة في صــيرورتها ماضية ، والشيء الواحد يتوارد عليه وصف كونه مســتقبلا وحاضــرا وماضــيا. وكل ذلك يـــدل على أن وصف كونه ماضيا مغاير لتلك الذات

---

(1) والاعتبار الموجب للمعية (س).
(2) سقط (ط ، س).

المخصوصـــة. وهـــذا الوصف لا شك أنه وصف موجـــود [بـــدليل [1]] أنه حصل بعد أن لم يكن حاصلا ، لكن هـــذا الوصف إنما يحصل للشيء بعد صيرورته معدوما ، فيلــزم قيام الصفة الموجودة بالمعدوم المحض ، وهو محال.

والجواب : من النـاس من قـال : المحكـوم عليه بأنه ســيوجد ، أو بأنه كـــان موجـــودا : هو الصـــورة الذهنية الحاضرة في العقل. وهي موجودة لا معدومـة. ولقائل أن يقـول : الصـورة الذهنية حاضـرة ، والحاضر من حيث إنه حاضر لا يكـــون ماضـــيا ولا مســـتقبلا. والحاصل : أن المحكـوم عليه بأنه ماضي وبأنه مسـتقبل ، إما أن يكـون موجودا حاضرا أو لا يكون. فإن كان حاضرا لم يكن ماضيا ولا مستقبلا ، وإن لم يكن حاضرا كان معدوما في الحـال. ووصف كونه ماضيا ومستقبلا موجود [2] في الحال. فيلـزم قيام الصفة الموجودة بالمعدوم المحض والنفي الصـرف. وهو محال. والأقرب أن يقال : كونه ماضيا ومستقبلا ليسا صفتين موجودتين [والله أعلم [3]].

---

(1) لأجل (م) بدليل (ط) ، (س).
(2) حاضرا (م) موجود (ط).
(3) من (ط).

الفصل العاشر

في

أن الزمان محدث أو قديم

اتفق جمهـور الفلاسـفة على قـدم الـدهر والمـدة. واتفق المتكلمون على حدوثه. أما الأولـون فهم فريقـان : منهم من زعم أن العلم الضـــــروري حاصل بأنه لا يقبل العـدم البتة ، ولا يتمكن العقل من تصـور رفعه وعدمـه. ومنهم من أثبت قدمه بالحجة والدليل.

أما الطائفة الأولى : فقـــــالوا : إنما قلنا : إن العلم الضروري حاصل بامتناع عدمه [وارتفاعه [1]] لوجوه :

الأول : إنا متى اعتقدنا أنه كان معدوما ثم حدث ، فلا بد وأن نعتقد عـدما مسـتمرا من الأزل إلى وقت حدوثه ، وتعقل الـدوام والاسـتمرار لا يمكن إلا عند إثبـات مـدة مستمرة ، لأنه لا معنى لذات المدة إلا ذلك الدوام السيال المتحرك [2] فيثبت : أنه لا يمكن تصور عدمه إلا مع فـرض وجوده ، وما كـان كـذلك ، كـان عدمه ممتنعا في العقـول لذاته.

الثاني : إنا متى تصورنا أنه كان معدوما. فقد تصـورنا أن عدمه سابق على وجوده ، وذلك السبق لا معـنى له إلا المـدة والزمـان. فيثبت : أن العقل لا يتمكن من تصـور عدمه.

---

(1) سقط (ط ، س).
(2) المستمر (م ، ت).

الثـالث : إنا مـتى قلنا : إنه كـان معـدوما أو سيصـير معدوما. فلفظ كان ، وسيكون ، لا بد وأن يشـير إلى مـدة ماضية ، وإلى مدة [لاحقة] [1] آتيـة. وقـول من يقـول : إن هذا لضيق العبـارة كلام فاسد ، بل هـذا لأجل أن العقل لا يتمكن من فـــرض عدمه ، والفهم لا يمكنه التعبـــير عن تقدير عدمـه. وكل ذلك لأجل ما ادعينا أن تقـدير عدمه [2] وفرض رفعه ، مما يأباه صريح العقل والفهم.

وأما الطائفة الأخرى : وهم الذين يثبتون كـون المـدة قديمة بالحجة والبينة ، فقد ذكرنا في كتـــاب القـــدم والحدوث : الوجوه التي ذكروها وعولـوا عليهـا. فلا فائـدة في الإعادة.

واعلم أن القـائلين بقـدم الـدهر فريقـان : منهم من يقول : المدة جوهر قائم بالنفس ، ولا يتوقف وجوده على وجود الحركة. ومنهم من يقول : المدة عبـارة عن مقـدار الحركـة. أما الأولـون فـإنهم قـالوا : إنه لا يلـزم من قـدم [الدهر قدم [3]] الحركة البتة ، بل الـدهر جـوهر ثـابت في ذاته ، فـإن لم يقارنه شـيء من الحركـات والتغـيرات والحوادث لم يحصل هناك إلا الـدوام الواحد ، والاسـتمرار الواحد. ثم إن العقـول البشـرية قاصـرة عن تصـور كيفية ذلك الدوام ، وذلك لأن الـذي وجـدناه من عقولنا وأفهامنا أمــران : أحــدهما : الــدوام بحسب تعــاقب الحــوادث ، ومجيء الحادث بعد الحادث وحضور الوقت [بعد الـوقت [4]]. وهذا إنما يتحقق بسبب [تغـير [5]] القبليـات بالبعـديات. فالدوام الخالي عن شوائب التغير مما لا يصل العقل إليه. والثـاني : إن كل دوام نعقله ، فإنما نعقله في وقت معين ، وكل ما كان كذلك فهو محـدود متنـاهي ، فالـذي لا نهاية له لا يتصـــوره العقل البتة ، وأما إذا حصل في المـــدة أحوال متلاصقة ، وتغيرات

---

(1) سقط (ط).
(2) تقدير دفعه وعدمه مما يأباه (م ، ت).
(3) من (م).
(4) من (ط).
(5) من (س).

متلاحقة ، فحينئذ تكـون المـدة [1] مقارنة لواحد منها [ثم [2]] للثـاني منها ، ثم للثـالث منها ، فيظن لهـذا السـبب أن جوهر المـدة والزمـان شـيء سـيال في نفسه متغـير في ذاته. وليس الأمر كـذلك وإنما التغـير [واقع [3]] في أحواله الخارجة عن ماهيته ، وفي الإضـــــافات العارضة [لذاته ، بسبب مقارنته [4]] لتلك الحوادث.

أما القائلون بأن المـدة والزمـان من لواحق الحركـة. فهؤلاء يستدلون بقـدم المـدة على قـدم الحركة ، وبقـدم الحركة على قـــدم الأجســـام. وهـــذا الوجه هو طريقة أصحاب أرسطاطاليس ، وهو ضعيف من وجهين :

الأول : إنا بينا بــالبراهين [القــاهرة [5]] القاطعة : أن المدة [والزمان [6]] لا يمكن أن يقال : بأنه مقــدار الحركة ولاحق من لواحقها ، ولما فسدت هذه المقدمة بطل هــذا الكلام بالكلية.

الثاني : هب [7] أنا سلمنا أن الزمـان مقـدار الحركة ، لكن الحركة عبارة عن التغير من صفة إلى صـفة ، سـواء أن ذلك تغــيرا من أين ، إلى أين. أو من كيف إلى كيــف. وإذا كـان الأمر كـذلك ، فلم لا يجـوز أن يقـال : إنه حصل موجود مجـرد عن العلائق الجسـمانية ، وحصـلت في ذاته صفات متغيرة ، أو تعقلات منتقلة أبدا من حال إلى حال ، ويكون الزمـان عبـارة عن مقـدار الحركة الواقعة في تلك الصـفات الروحانيـة. وعلى هـذا التقـدير فإنه لا يلـزم من قدم المدة والزمان ، قدم الجسم وقـدم الحركة في الأين وفي الوضع.

---

(1) يكون ذلك الشيء مقرنا (م ، ت).
(2) من (س).
(3) من (ط).
(4) سقط (ط).
(5) سقط (ط).
(6) سقط (ط).
(7) من (ط).

الفصل الحادي عشر

في

تفسير الألفاظ المذكورة في هذا الباب

وهي : المدة ، والزمان ، والوقت ، والسرمد ، والازل

والأبد ، والنهار ، والليل ، واليوم ، والساعة ، والحين ، والأجل ،

اعلم أن إيضاح الفرق بين مفهومات هذه الألفاظ مبني على مباحث دقيقة غامضة في المعقولات.

فاللفظ الأول :

المدة : وقد ذكرنا أنها في ذاتها وفي جوهرها موجود باقي دائم مستمر ، إلا أن شعور العقل بها إنما يحصل بسبب توالي الآنات الحاضرة ، وتعاقبها. فهذا التعاقب والتوالي يشبه كأن بعضها مدد للبعض في الوجود ، أو يقال كأن الزمان يمتد بسبب تعاقبها وتواليها. فلهذا السبب سميت بالمدة.

واللفظ الثاني :

الزمان : واعلم أنا بينا أن الزمان موجود غني في ذاته وفي وجوده عن الحركة ، بل هو حاصل ، سواء حصلت الحركة أم لا ، على هذا التقدير نقول : إنه لا تأثير للحركة في وجود المدة والزمان. إنما تأثير الحركة في تقديرها وتحديدها ، كما أن البنكانات وسائر الآلات ، قد تقدر مدة اليوم بالأجزاء والأبعاض ، ثم إن البنكان لا تأثير له في تكوين اليوم وإيجاده ، وإنما تأثيره في تقدير أجزائه وأبعاضه. فكذلك هاهنا حركة الفلك لا تأثير لها في إيجاد المدة وإنما

تأثيرها في تقـدير المـدة ، وإنما تقـدرت المـدة بالحركة الفلكية لا بسائر الحركات ، لأنها أسرع الحركـات وأبعـدها عن الاختلافـات ، فلا جـرم جعلت هـذه الحركة مقـدرة للمـدة. إذا عـرفت هـذا فنقـول : يتفـرع على ما ذكرنـاه فرعان :

الأول : إن الزمـان والحركة يقـدر كل واحد منهما بـالآخر ، لكن لا من وجه آخر بل [بحسب وجهين [1]] مختلفين : وذلك لأن الزمان ظـرف ، والحركة مظـروف ، ويجـوز تقـدر كل واحد منهما بـالآخر ، فتـارة يقـال : هـذا المكيل خمسة أمنـاء ، وذلك إذا عـرفت أولا : أن ذلك الكيل لا يحتمل إلا خمسة أمناء ، وأخرى يقال : هذا الكيل لا يحتمل إلا خمسة أمنـاء ، إذا عـرفت أن هـذا المكيل خمسة أمناء ، فكذا هاهنا. تارة يقال : هـذا الزمـان زمـان غلـوة ، وذلك إذا كـان قـدر الزمـان مجهـولا وكـان قـدر الحركة معلوما [وتارة يقال مسيرة ساعة ، وذلك إذا كـان الزمان معلوما ، وكان قدر الحركة مجهولا] [2].

الفـرع الثـاني : من النـاس من جعل المـدة [3] اسـما لجوهر هذا الموجود ، وأما الزمان فإنه جعله اسما للمـدة المتقدرة بالحركة ، والـذي حمله على هـذا القـول ما ورد في كلام المتقدمين أن المدة والدهر لا أول له ، ثم قـالوا : الزمان محدث. فلما أراد هذا القائل إزالة التنـاقض قـال المدة والدهر [4] اسمان لـذات هـذا الشـيء [5] وجـوهره ، وهي قديمـة. وأما الزمـان فهو اسم للمـدة حـال كونها متقـدرة بالحركة ، ولما كـانت الحركة حادثة كـان كـون المـدة متقـدرة بها حادثا ، فحينئذ صح قـولهم : الزمـان محدث وله أول.

واللفظ الثالث :

الوقت : وهو الجزء المفـرد الـذي عـرف امتيـازه عن غيره بسبب حدوث حادث ، معين معلوم الوقوع. كقولك : آتيك وقت طلوع هلال شوال. فالمدة

---

(1) باعتبار (م ، ت).
(2) باعتبار (م ، ت).
(3) من (س).
(4) جعل اسم المدة (ت).
(5) هذا الجوهر بجوهره (س).

اسم لـذات هـذا الشـيء ، والزمـان [اسم له [1]] بشـرط صيرورته مقدرا بالحركة ، والوقت [اسم له [2]] بشرط أن يصـير جـزء معين فيه [3] معرّفا لحـدوث حـادث معلـوم الوقوع.

اللفظ الرابع :

النهـار : وهو مـدة طلـوع الشـمس. والليل فهو مـدة غروبها. ولما ثبت أن الشمس طالعة أبدا على أحد نصفي الأرض ، وغاربة عن النصف الثاني منها أبدا ، إلا أن أحوال طلوعها وغروبها بالنســبة إلى نصــفي الأرض مختلفة ، بسبب كون الأرض كرة. لا جـرم كـان نهـار كل موضع من الأرض غير نهار الموضع الآخر ، وليل كل موضع ، غير ليل الموضع الآخر.

اللفظ الخامس :

الـدهر والسـرمد : فهما اسـمان لجـوهر هـذا الشـيء حـال كونه خاليا عن مقارنة الحادثـات والتغـيرات. فصـار المفهوم منها كالمضاد للمفهوم من الزمان.

واللفظ السادس :

الأزل : وهو الـدهر المتقـدم ، الـذي لا أول لـه. وأما الأبد فهو الدهر المتأخر الـذي لا آخر لـه. وهاهنا بحث وهو أن مســمى الأزل هل له تحقق ووجــود أم لا؟ أما الأول : فهو باطل [4] لأن كل وقت يكــون موجــودا في نفسه فله تعين ، وامتياز عما عداه ، وكل ما كـان كـذلك فهو متـأخر عما قبله ، ومتقدم على ما بعده ، وكل ما كان كـذلك فهو ضد الأزل ، ولا يصــدق عليه كونه أزليــا. وأما الثــاني فهو أيضا مشكل [5]. لأن مسمى الأزل ، إذا لم يكن له في

---

(1) لهذه الذات م ، ت).
(2) اسم له (ط).
(3) جزء منها (م).
(4) مشكل (م ، ت).
(5) باطل (ط) مشكل (ت).

نفسه تحقق [1] فـــذلك محـــال. لأنه لا بد من الاعـــتراف بتحقق اللاأولية ، إما في وجود العالم أو في عدمه.

واعلم أن الحق أنه لا بد من الاعـــــــــتراف بتحقق اللاأولية إما في الوجـود [2] أو في عـدمها. إلا أن الحق أن تصوره من حيث إنه هو ، أعلى شأنا من العقول البشـرية ، والأفكار الإنسانية [3].

ولنختم هــذا الفصل بــذكر تمــثيلات ذكرها النــاس لتقريب ماهية المدة والزمان من الأفهام. وهي أربعة :

فـالأول : قـالوا : النقطة إذا امتـدت ، فعلت بحـركتها الخط ، وكذلك الآنات التي لا تنقسم إذا امتـدت وسـالت ، فعلت بامتدادها وسيلانها : الزمان. وهذا التشبيه فيه بعض الصـعوبة ، لأن حركة النقطة على السـطح أمر مشـاهد. وأما حركة الآن فغــير معقولــة. لأن الآن ليس موجـــودا مشـــارا إليه بحسب الحس ، بل هو أمر معقـــول. فكيف يعقل كونه متحركا؟ وبتقدير أن يتحـرك ، فعلى أي شـيء يتحـــرك؟ أعلى [جـــرم من أجـــرام [4]] الأفلاك أم على العناصر؟ فهذا أمر [غير [5]] معلوم التصور.

واعلم أن هـــــذا الكلام لا يليق بقـــــول أصـــــحاب أرســطاطاليس ، لأن ذلك يقتضي حصــول الزمــان من الآنات المتتالية وهم لا يقبلـون به [6]. وأيضا فـيرجع البحث الأول وهو أن الآن كيف تحـــــــــــرك مع أنه ليس من الموجــودات ذوات الوضع والإشــارة؟ وعلى أي شــيء؟ أعلى الأفلاك أم على العناصر؟

الوجه الثـالث : شـبهوا ذلك بخيط ألقي على طـرف حد السيف ، ثم جر

---

(1) إذا لم يكن له في نفسه تحقق لمســــــمى نفى الأولية تحقق في نفسه وذلك محال (س ، ط).
(2) وجود الأشياء أو في عدمها (ت ، م).
(3) سقط (ط ، س).
(4) الآن (م ، س).
(5) سقط (م).
(6) لا يقبلون هذا القول (م).

[فإنه يلاقي [1]] ذلك الخيط حد السـيف [جـزءا فجـزءا [2]] ثم يحصل منه أمر ممتد مستمر [على ذلك التجدد الدائم [3]].

الوجه الرابع في التمثيل : شبهوه بالماء السيال الذي يتوالى جزءا فجزءا ، على طرف الأنبوبة.

فهذا مبلغ ما حصـلناه من علم المـدة والزمـان. والله ولي الإحسان [والغفران [4]].

---

(1) فههنا لا يلاقي (م).
(2) إلا بجزء واحد لا يتجزأ (م).
(3) سقط (ط ، س).
(4) من (ط ، س).

المقالة الثانية

في

تحقيق القول في المكان

الفصل الأول

في

تفصيل مذاهب الناس فيه

اعلم أنا نشـــاهد أن الجسم ينتقل ويتحـــرك ، ونعلم بالبديهة أنه ينتقل من جهة إلى جهة ، ومن جـــــانب إلى جـانب. والنـاس يسـمون المنتقل عنه والمنتقل إليه تـارة بالحيز ، وتارة بالجهة ، وتارة بالمحاذاة [1] وتارة بــالجنب ، وتارة بالجانب ، وتارة بالمكـان ، وتـارة بأسـماء أخـرى، لا حاجة لنا إلى الاستقصـــاء في ذكرهـــا. وبالجملة فمكـــان الشيء هو الذي يكـون فيه الشـيء ، ويفارقه بالحركة ولا يسـعه معه غـيره وتتـوارد المتحركـات عليه على سـبيل البدل. فهـذا القـدر أمر معلـوم بالضـرورة. ثم نقـول : إن هــذا الشـــيء إما أن يكــون أمـــرا ينفذ فيه ذات الجسم ويســـري فيه ، وإما أن لا يكـــون كـــذلك ، بل يكـــون هو السـطح البـاطن من الجسم الحـاوي ، الممـاس للسـطح الظـــاهر من الجسم المحـــوي ، والأول : هو القـــول بـــأن المكان هو البعد ، والفضاء ، وهو مـذهب أفلاطـون وأكـثر العقلاء. والثـــاني : هو القـــول بـــأن المكـــان هو الســـطح الحاوي. فالمذهب المحصل المعقول في المكـان والحـيز ليس إلا هذان القولان.

إذا عرفت هذا فنقول : القائلون بأن المكـان هو البعد والفضاء. تارة يسمونه بالهيولى ، وتارة يسمونه بالصورة. وإنما ســموه بــالهيولى من حيث إن خاصــية الهيــولى أن تكون ذاته باقية ، وتكون ذاتها موردا للأحوال المتعاقبة ،

---

(1) بالمحاذاة وتارة بالجنب وتارة بالجانب (م) وتـارة بـالجنب : سـقط (ط).

والصفات المتلاحقة. وهاهنا هذا الفضاء أمر واقف لا يتغير ولا يتبدل البتة. ثم إنه تتوارد عليه الأجسام ، وهذا الفضـاء يقبلها ، فكأن هذا الفضاء مشابها للهيولى من هذا الوجه ، فلا جرم سموا هذا الفضاء بـالهيولى بحسب هـذا التأويـل. وإنما سموه بالصورة ، وذلك لأن الجـوهر الجسـماني إنما امتاز عن الجواهر المجردة العقلية لأجل كونه قـابلا لهـذه الأبعـــاد الثلاثة ، فهـــذه الأبعـــاد [الثلاثة [1]] هي كـــالجزء الصوري لماهية الجسم. فلما كان هذا الفضـاء عبـارة عن هذه الأبعاد المجردة الواقعة سموه بالصورة. بحسب هـذا التأويل. فهذا هو التفسير الصحيح لما نقل عن أفلاطـون ، أنه كان تارة يقول : المكان هو الهيولى ، وتارة كان يقول : المكان هو الصورة.

ثم إن جماعة ممن أرادوا تقبيح قوله في أعين الناس ، نقلوا عنه : أنه يقول : المكان عبارة عن الهيـولى أو عن الصـورة ، ثم أخـذوا يحتجـون على إبطاله بـأن الجسم إذا انتقل من مكـــان إلى مكـــان ، فهو إنما انتقل بمجمــــوع أجزائه التي هي الهيولى والصورة ، فكيف يمكن [أن يقال [2]] المكان هو الهيولى والصورة؟ إلا أنه على الوجه الـذي لخصـناه ، ظهر أنه إنما أطلق اسم الهيـولى تـارة ، واسم الصـــورة أخـــرى على المكـــان. بنـــاء على التأويل الـــذي شرحناه ، والتفسير الذي لخصناه [فأما إجراء الكلام الذي قصد به الرمز على ظـاهره ، ثم الاشـتغال بـالطعن فيه ، فـذلك مما لا يليق بـالعقلاء الكـاملين] [3] وبالجملة : فقد ظهر بالبيان الذي لخصناه : أن القـول المعتـبر في حقيقة المكان هو أنه إما الفضاء ، وإما السطح.

أما القائلون بأن المكـان هو الفضـاء [والخلاء [4]] فهم فرقان : أحدهما

(1) من (س).
(2) مع ذلك أن يكون (م).
(3) فأما الكلام الذي قصد به الرمز والألغاز إذا أجرى على ظاهرة ، ثم اشتغل بنقضه وإبطاله كان ذلك بعيدا عن انصـاف المنصـفين ، وتحقيق المحققين (ط ، س).
(4) سقط (ط ، س).

المتكلمون. فإنهم يقولون : هذا الفضاء وهذا الخلاء محض ونفي صرف. وليس [له وجود [1]] البتة.

والفرقة الثانية : الفلاسفة. وهم يقولون : هــذا الخلاء أبعاد موجودة قائمة بأنفسها ، وهي أمكنة للأجسام. وهــذا القول هو اختيار أفلاطون [الإلهي [2]] وأكثر من تقدمه من الحكماء المعتبرين. وهـؤلاء فريقـان : منهم من يقـول : لا امتناع في بقاء هذا الفضاء خاليا عن الأجسـام. ومنهم من يقــول : إن ذلك ممتنــع. وأما القــائلون بــأن المكــان هو السطح الحاوي فقط. فهذا قول أرسـطاطاليس وجمهـور أتباعه كأبي نصر الفارابي ، وأبي علي بن سينا.

فهذا تفصيل المذاهب في هذا الباب.

---

(1) من الموجودات (م).
(2) من (م).

الفصل الثاني

في

ابطال قول من يقول :

الخلاء والفضاء عدم محض ونفي صرف

اعلم أنا ندعي أن هذا الخلاء لو حصل لكان موجودا ، له مقـدار وامتـداد في الجهـات، ولم يكن عـدما محضا ، ونفيا صرفا. كما يقوله المتكلمون.

والذي يدل عليه وجوه :

الأول : إنا نعلم بالبديهة أن الخلاء الذي يكون بمقـدار ذراع ، نصف الخلاء الذي يكون بمقـدار ذراعين ، وثلث ما يكـون بمقـدار ثلاثة [أذرع ، وربع ما يكـون بمقـدار أربعة أذرع [1]] وكل ما يكـــون له نصف وثلث وربع يكـــون ممسوحا مقدرا ، فإنه لا يكـون نفيا محضا وعـدما صـرفا. فإن من المعلوم بالضرورة أن العـدم المحض لا يكـون له نصف وثلث وربع ولا يكون موصوفا بالأقل والأكـثر والزائد والناقص ، والمساحة والتقدير.

والثـاني : إن الفضـاء يمكن أن يشـار إليه بـالحس. فيقال : الخلاء من هاهنا الى هنـاك طوله كـذا وكـذا ، وما كان متعلق الإشـارة الحسـية يمتنع أن يكـون نفيا محضا ، وعدما صرفا. وأيضا : فقولنا : من هاهنا إلى هناك إشـارة إلى المقـدار والطـول. وهـذا حكم عليه بكونه في نفسه موجودا له مقدار وامتداد.

الثـالث : إن هـذا الفضـاء ، وهـذا الخلاء ، يحكم عليه بأن الجسم حصل

---

(1) من (س).

فيــه. ثم [يقــال [1]] : خــرج [ذلك الجسم [2]] عنــه. وانتقل إلى خلاء آخر [3]. والمحكــوم عليه بأنه خلاء للجسم ومفر له ، وبأن الجسم قد حصل فيه تــارة ، وانتقل عنه أخــرى. كيف يكون عدما محضا ونفيا صرفا؟ فــإن حصــول الجسم في العــدم المحض غــير معقــول ، وانتقاله من عــدم إلى عدم آخر غير معقول.

الرابع : إنا إذا قلنا : الخلاء الذي من هاهنا إلى هنــاك. فقولنا : هنا وهناك ، فصل مشترك بينه وبين الخلاء الــذي يكون خارجا عنه ، كما أنا إذا قلنا : هذا الســطح من هاهنا إلى هناك. فــإن قولنا : هاهنا وهنــاك ، إشــارة إلى الفصل المشــترك الــذي بين هــذا الســطح ، وبين ذلك الســطح الخارج عنه ، المتصل به ، وكما أن إيقاع الفعل المشــترك في الســطح يــدل قطعا على كــون ذلك الســطح أمــرا موجــودا ، فكــذلك إيقــاع الفصل المشــترك في الخلاء ، وجب أن يــدل قطعا على كــون ذلك الخلاء : موجــودا له مقدار وامتداد في الجهات.

الخــامس : إن المتكلمين يحكمــون عليها بأنها أمــور متغــايرة بالعــدد ، ومتباينة بالشــخص. فــإنهم يقولــون : الحركة عبارة عن خروج الجسم من الحيز الأول ، ودخوله في الحيز الثــاني [وزعمــوا أنه ليس بين الحــيز الأول وبين الحيز الثاني [4]] واسطة أصلا ، وأنه حصل بين الحيز الأول وبين الحــيز الثــالث واســطة. فحكمــوا على بعض هــذه الأحيــاز بأنها متصــلة وعلى بعضــها بأنها منفصــلة ، وعلى بعضــها بأنها متقاربة ، وعلى بعضــها بأنها متباعــدة ، فــإن البعد بين الحيز المعين وبين الحيز الخامس منــه. أقل من البعد [بين الحــيز المعين [5]] وبين الحــيز العاشر منــه. وما كان عدما محضا فكيف يعقل وصفه بهذه الأحوال؟.

الســادس : إن هــذه الأحــوال موصــوفة بالصــفات المختلفة. فإن بعضها فوق ، وبعضها تحت ، وبعضــها يمين ، وبعضها يسار ، وكون الشيء فوق

---

(1) سقط (س).
(2) سقط (س).
(3) مكان (م).
(4) من (س ، ط).
(5) بينه (س).

وتحت ليس عــدما محضا ، لأنه ليس جعل الفوقية عبــارة عن عـدم التحتية ، أولى من العكس. فـإن جعلنا كل واحد منهما عدما للآخر ، مع أن كل واحد منهما في نفسه عـدم ، كــان كل واحد منهما عــدما للعــدم ، فيكــون كل واحد منهما أمـــرا موجـــودا [وإن جعلنا كل واحد منهما وصـــفا موجودا [1]] فحينئذ يلزم أن تكون هذه الأحيـاز الموصـوفة بهذه الصفات الموجودة [موجودة [2]] لامتناع قيـام الصـفة الموجودة بالنفي المحض والعدم الصـرف. فهـذه الـدلائل وأمثالها دلائل ظاهرة جلية في إثبات أن هذه الأحيـاز لا بد وأن تكون موجودة.

وأجاب المتكلمون فقالوا : هذه الأحياز أمـور يفرضـها الذهن ، ويقـدرها العقل ، ويحكم بكـون الأجسـام حاصـلة فيها [ونافـذة فيها [3]] وأما في [الوجـود الخـارجي [4]] فلا وجود لها البتة. والذي يدل على أنه لا وجود لها البتة : أنها لو كـانت موجـودة ، لكـانت إما أن يكـون وجودها وجـودا مشــارا إليه [أو غــير مشــار إليه [5]] والقســمان بــاطلان فبطل القول بكونها موجودة.

إنما قلنا : إنه لا يجوز أن يكون موجـودا مشـارا إليـه. لأن كل ما كان موجودا مشارا إليه ، فإما أن يكـون كـذلك بالاســتقلال أو بالتبعيــة. فــإن كــان [موجــودا مشــارا إليه بالاستقلال فذلك [6]] هو الجسم ، فحينئذ [7] يكون الشــيء المســمى بــالحيز جسـما. لكن كل جسم فهو محتـاج إلى حيز آخر ، فيلـزم افتقـار كل جسم إلى جسم آخر ، لا إلى نهاية ، وهو محــال. وأيضا : فهــذا الجسم الــذي ســميناه بــالحيز ، إذا حصل فيه جسم آخر ، فهـذا الحصـول إما أن يكون مفسرا بأن أحد الجسمين يماس [8] الآخر ، أو يكون مفسرا بأنه ينفذ فيه ويسري فيه.

---

(1) من (ط ، س).
(2) سقط (ط).
(3) سقط (م).
(4) الخارج (س).
(5) سقط (م).
(6) الأول (س ، ط).
(7) فحينئذ يلزم أن يكون هذا الحـيز جسـما لكن كل جسم فهو محتـاج ... الخ (ت).
(8) يباين (س).

فإن كان الأول فحينئذ يصير معنى الحيز والمكان [والجهة [1]] هو السطح الحاوي ، وهذا رجوع إلى قول [أرسطاطاليس [2]] واعتراف بأن المكان ليس عبارة عن الفضاء والخلاء. وإن كان الثاني : فحينئذ يلزم نفوذ أحد الجسمين في الآخر ، لكن القول بتداخل الأجسام باطل ، فكان هذا القول باطلا.

وأما القسم الثاني وهو أن يقال : هذا الحيز موجود ، مشار إليه بتبعية الغير. فنقول: لا معنى للعرض إلا ذلك. فلو كان المكان عبارة عنه ، لزم كون المكان عرضا حالا في الجسم. لكن المتمكن حال في المكان ، فيلزم أن يكون ذلك الجوهر وذلك العرض ، يكون كل واحد منهما حالا في الآخر [ومحلا له [3]] وذلك محال.

وأما القسم الثالث : وهو أن يقال : المكان موجود غير مشار إليه بحسب الحس. فهذا أيضا باطل. لأنا نشير بالحس إلى أن هذا الجسم انتقل من هذا الحيز [إلى الحيز [4]] الثاني. وذلك يقتضي كون الحيز المنتقل عنه ، والحيز المنتقل إليه أمرا مشارا إليه بالحس ، وذلك يقتضي أن يكون القول بأن المكان موجود ، غير مشار إليه بحسب الحس باطلا. فيثبت بما ذكرنا : أن هذا المكان لو كان موجودا ، لكان إما أن يكون موجودا مشارا إليه بحسب الحس ، وإما أن لا يكون كذلك. وثبت فساد كل واحد من القسمين ، فيلزم القطع بأن المكان [والحيز [5]] ليس شيئا موجودا في نفسه ، بل أمر يفرضه ويقدره الوهم ، وأن المشار إليه بحسب الحس ليس إلا الجسم. وإذا كان جسم يماس [6] جسما ، ثم انتقل عنه ، وصار يماس جسما آخر ، فهذا هو المشار إليه بحسب الحس ، وليس هاهنا شيء آخر سواه.

---

(1) سقط (ط) ، (س).
(2) سقط (ط) ، (س).
(3) من (س).
(4) من (ط ، س).
(5) من (ط ، س).
(6) يباين (م).

قـالت الحكمـاء : أما قـولكم : إن هـذه الأحيـاز أمـور يفرضها العقل [1] ويقـدرها الـوهم ويحكم بكـون الأجسـام حاصـلة فيهـا. مع أنه لا وجـود لها في نفس الأمـر. فهـذا الكلام مــدفوع في بديهة العقــل. وذلك لأن حكم الــذهن والعقل بأن هذه الأجسام حاصلة في هـذه الأحيـاز. إما أن يكـون حكما مطابقا للوجـود الخـارجي ، وإما أن لا يكـون كذلك. فـإن كـان الأول كـان الجسم في نفسه حاصلا في الحـيز ، إلا أن كــون الحــيز ظرفا للجسم يعتمد [2] كــون الحـيز في نفسه أمـرا موجـودا. لأن العـدم المحض يمتنع كونه ظرفا للجسم ، ويمتنع كونه مشـــــــارا إليه بحسب الحس ، ويمتنع وصفه بالصغر والكبر ، والطـول والقصر ، والقرب والبعد ، والاتصـال والانفصـال. وإذا كـان كـذلك ، وجب أن يكون الحيز في نفسه أمرا موجـودا [وأما [3]] إن كان هـذا الحكم الـذهني غـير مطـابق للأمر الخـارجي في نفسه ، فحينئذ يكون هذا الحكم حكما كاذبا وفرضا باطلا ، وجاريا مجرى ما إذا فرضنا أن هذا الجدار يـاقوت ، مع أنه ليس في نفسه كذلك. ومعلوم أن هذا باطــل. لأن الجسم في نفسه موصوف بأنه متحرك ، وبأنه سـاكن. ولا معـنى لكونه متحركا إلا أنه انتقل من حــيز إلى حــيز ، ومن جهة إلى جهـة. ولا معـنى لكونه سـاكنا إلا أنه اسـتقر في حـيز [واحد [4]] زمانا طــويلا. فيثبت : أن قـــول المتكلمين : إن هذه الأحياز الفارغة أمـور لا حصـول لها إلا بحسب الـوهم والفرض والخيال : كلام باطل.

وأما التقسيم الـذي ذكـروه من أنه لو كـان موجـودا ، لكان إما أن يكون موجودا مشــارا إليه بحسب الحس ، أو لا يكون [كذلك [5]] فنقـول : إنه عنـدنا موجـود مشـار إليه بحسب الحس. وإنه بعد قـــائم بنفسه ، مســتقل بذاتــه. والأجسام إذا حصلت فيها نفـدت أبعـاد المتمكن في هـذه الأبعـاد المسـماة بأنها هي الأمكنة والأحيـاز. فقـولهم : إن نفود البعد في البعد محال. فهذا محض الدعوى. وسنتكلم في هذه المسألة بالاستقصاء إن شاء الله تعالى.

---

(1) الوهم ويقدرها العقل (ت ، م).
(4) من (ط ، س).
(2) يعقد (م) يعقل (ت).
(5) من (ط ، س).
(3) من (س).

الفصل الثالث

في

أن المكان هل يعقل أن يكون

في أن المكان هل يعقل أن يكون بعدا قائما بنفسه أم لا؟

احتج [1] «أرسطاطاليس» وأتباعه على فساد هذا المذهب بوجوه ونحن نذكرها ، ونبحث فيها على سبيل الإنصاف :

فالحجة الأولى : أنهم قالوا : إن كان المكان بعدا ، لزم من حصول المتمكن في المكان، تداخل البعدين ، ولكن تداخل البعدين محال ، فالقول بأن المكان هو البعد يجب أن يكون محالا. أما بيان الشرطية : فهو أن المتمكن إذا حصل في المكان ، ففي هذه الحالة إما أن يبقى البعدان معا ، أو يعدما معا ، أو يبقى أحدهما ، ويعدم الآخر.

أما القسم الثاني : وهو أنهما يعدمان معا ، فهذا باطل. وإلا لزم أن يكون المتمكن المعدوم حاصلا في المكان المعدوم [2] وأنه محال.

وأما القسم الثالث : فهو أيضا باطل ، وإلا لزم أن يكون المتمكن المعدوم ، حاصلا في مكان موجود أو بالعكس. وذلك أيضا باطل [ولم بطل [3]] هذان القسمان ، بقي القسم الأول وهو أن يكون كل واحد منهما

(1) هل يعقل أن يكون أبعادا مستقلة بأنفسها ... الخ (م ، ت).
(2) مكان معدوم (م).
(3) سقط (م).

موجـودا. ثم نقـول : إما أن يقـال : إنهما في هـذه الحالة صارا متحدين ، أو ليس الأمر كـذلك. والأول باطل ، لأنهما حال الاتحـاد ، إن كانا موجـودين فهما اثنـان لا واحـد. وإن عدما وحدث شيء ثالث ، فلم يكن هذا اتحـادا ، بل عـدما للأولين ، وحدوثا للثالث. وإن بقي أحدهما وعـدم الثـاني ، فالاتحـــاد هاهنا أيضا محـــال. لأن المعـــدوم والموجـــود لا يكونان شيئا واحدا. ولما بطل القول بالاتحاد ، ثبت أن كل واحد من ذينك البعدين ، أعني بعد المتمكن وبعد المكان ، يكـون باقيا حـال ذلك النفـود. فصح ما ذكرنا : أنه لو كـان المكان بعدا ، لزم من حصول المتمكن في المكان تداخل البعدين.

وأما بيان المقام الثاني وهو أن القول بتداخل البعدين محال. فقد احتجوا عليه بوجوه خمسة :

الوجه الأول : قالوا : إذا كان البعـدان موجـودين فهما أزيد من البعد الواحد ، وكل ما هو أزيد من الواحد ، فهو أعظم ، فـــذلك المجمـــوع أعظم من الواحد ، فيلـــزم أن يكــون مجمــوع البعــدين [المتــداخلين أعظم من الواحد ، لكن ليس الأمر كــذلك ، لأن مجمـــوع هـــذين البعـــدين [(1)] ليس إلا الذي بين النهايات ، وذلك هو بعينه قــدر كل واحد منهما ، فليس المجموع أعظم من الواحد. هذا خلف.

ولقائل أن يقــول : هل تزعمــون أن القــول بتــداخل البعدين معلـوم الامتنـاع بالبديهة ، أو تزعمـون أنه لا يعلم امتناع ذلك إلا بالدليل؟ فإن كان الحق هو الأول ، فـاتركوا ذكر هــذه الــدلائل ، واقتصــروا على ادعــاء البديهة ويرجع حاصل هــذا الكلام إلى ادعـــاء أن مـــذهب القـــائلين بـــأن المكـان هو البعد ، مـذهب معلـوم البطلان ببديهة العقل ، ومعلـوم أن ذلك باطـل. لأن المعلومـات البديهية لا يجـوز وقوع الاختلاف فيها بين العقلاء. وأيضا : فالقائلون بالبعد ، يقولون : مـذهبنا معلـوم الصـحة ببديهة العقل ، وذلك لأنا نعلم بالضرورة أن بين طرفي الطاس

---

(1) سقط (ط) ، (س).

فضاء ممتـدا ، وأن المـاء حيث حصل في داخل الطـاس ، فإنما حصل واسـتقر في ذلك الفضـاء. قـالوا : ومن نـازع في ذلك ، فقد نـــازع في أجلى العلـــوم الضـــرورية. إذا عــرفت هـذا فنقــول : فحينئذ دعــواكم في حصــول العلم الضروري بفساد [1] هذا المـذهب يصـير معارضا لـدعواكم في حصول العلم الضروري بصـحة [2] هـذا المـذهب ، وإذا تعارضا تسـاقطا ، فحينئذ يجب تـرك دعــوى الضــروري ، ويجب الرجـــوع فيه إلى الاســـتدلال. وإن كـــان الحق هو الثاني ، وهو أن القول بتـداخل البعـدين لا يعلم امتناعه إلا بالـدليل. فنقـول : فعلى هـذا التقـدير تصـير الحجة الـتي ذكرتموها سـاقطة ضـعيفة. وذلك لأن قــولكم : البعــدان المتـــداخلان ، لا بد وأن يكونا أزيد من البعد الواحـــد. إن عــنيتم به : أنه لا بد وأن يكونا أزيد من الواحد في العــدد. فهـذا مسـلم. وكيف لا نقـول ذلك ، وعنـدنا : أن البعـدين المتداخلين بعدان؟ ومن المعلوم بالضـرورة : أن البعـدين أزيد من البعد الواحد في العــدد. وإن عــنيتم به : أنه لا بد وأن يكون المجموع أزيد من الواحد في المقدار. فهذا غير مســلم ، لأن الزيــادة في المقــدار إنما تحصل عند عــدم المداخلة بالكلية ، لأن المعقول من التـداخل هو أن تصـير ذات كل واحدة منهما سارية في ذات الأخرى [سـريانا [3]] بالتمام ، بحيث [تكـون [4]] الإشـارة إلى كل واحـدة منهما عين الإشارة إلى الأخرى. وحصـول هـذا المعـنى يمنع من حصـول الزيـادة في المقـدار. فيثبت أن قـولهم: البعـدان المتـــــــــداخلان لا بد وأن يكونا أزيد من البعد الواحد في المقـــدار ، مما لا يمكن إثباته ، إلا بعد بيـــان أن تـــداخل البعدين ممتنع. فلو بينا امتناع تـداخل البعـدين ، بقـولهم : المتـــــــــداخلان لا بد وأن يكونا أزيد من البعد الواحد في المقدار ، لزم الدور. وأنه باطل قطعا [5].

السؤال الثاني : وهو أن مثل هـذا الإشـكال لازم على أصحاب

---

(1) بصحة (م).
(2) بفساد (م).
(3) سقط (ط).
(4) من (س).
(5) ساقط (م).

أرسطاطاليس ، فإنهم قالوا : «المتماسـان [هما اللـذان [1] طرفاهما معا في الوضع» أي في الإشارة الحسية.

قال الشيخ في الشفاء : «المتماسان هما اللـذان تقع الإشـارة الحسـية على طرفيهما معـا» فـأقول : لنفـرض سـطحا مـاسّ سـطحا ، فههنا يلـزم أن يكونا طرفاهما [2] معا ، يعني : الخطان اللـذان هما نهايتهما يكونـان معا في الوضع. فنقول : هـذان الخطـان إما أن يكونا بـاقيين حـال حصول هذه المماسة أو لا يكونان باقيين. فإن لم يبقيا بل حـــدث خط واحد يكـــون هو بعينه مشـــتركا فيه بين ذينك السطحين. فهذا يكـون اتصـالا لا مماسـة. وقد فرضـنا أن الحاصل هو المماسة لا الاتصـــال. وأيضا فقـــول الشـــيخ : «المتماسان هما اللذان طرفاهما معا في الوضع» يقتضي أن يكـون طرفاهما بـاقيين [حـال التمـاس [3]] وذلك يمنع من القـول بأنهما عـدما وحصل طـرف واحد مشـترك فيه بين السطحين.

وأما القسم الثاني : وهو أن يقال : الطرفـان باقيـان. فإما أن يقـال : نفد أحـدهما بالكلية في الآخر أو لم ينفـد. فـإن لم ينفد أحـــدهما في الآخر كـان أحـــدهما مباينا عن الآخـر. فيلـزم أن لا تكـون [4] الإشـارة إلى أحـدهما ، عين الإشـارة إلى الآخر ، مع أنّا قد فرضـناهما متماسـين. هـذا خلـف. وأما إن قلنا : إن أحد هـذين الخطين قد نفد بكليته في كلية الخط الآخر. فإما أن يكون مقدار هـذا المجمـوع أزيد من مقدار الواحد أو لا يكون. فـإن كـان الأول فحينئذ لا تكـــون كلية أحد هـــذين الخطين نافـــدة في كلية الخط الآخر ، وقد فرضنا الأمر كذلك. وهذا خلف.

وإن كـــان الثـــاني فقد حصل هاهنا مقـــداران ونفد أحـدهما في كلية الآخـر. مع أنه لم يصر مقـدار المجمـوع أزيد من مقدار الواحد ، وإذا عقلنا ذلك في هذه الصورة ، فلم لا يجـوز مثله في بعد المتمكن وبعد المكـان؟ وهـذا سؤال قوي على

---

(1) سقط (س).
(2) طرفاهما ، وهما الخطان (م).
(3) من (ط ، س).
(4) فلا تكون (م).

قـانون قـولهم. ولهم عنه عـذر سـيأتي ذكـره بعد ذلك مع الجواب. إن شاء الله تعالى.

الوجه الثـاني من الوجـوه الـتي اسـتدلوا بها على أنه يمتنع تـداخل البعـدين : قـالوا : المشـاهدة دلت على أن هـذه الأجسـام المحسوسة متمانعة من التـداخل ، فهـذا الامتناع إما أن يكون لأجل المـادة أو لأجل البعد ، أو لأجل المركب. والقسم الأول وهو أن يكون هذا الامتناع بسـبب المادة. هو باطل لوجهين :

الأول : إن معـنى قولنا : الجسـمان يمتنعـان من التداخل ، هو أنه يجب أن يكون كل واحد منهما متفـردا [1] بحـيز آخـر. وهـذا المعـنى إنما يعقل فيما يكـون لذاته المخصوصة يقتضي الاختصـاص بحـيز معين وجهة معينـة. والمـادة من حيث هي هي ليس لها امتـداد ولا وضع ولا حـيز ، وإلا لكـانت مـادة الجسم [نفس الجسم [2]] وهو محـال. وإذا لم يكن للمـادة حـيز البتة ، امتنع كونها علـة. لوجـوب أن يكـون حيزها [غـير حيزها [3]] وإذا ثبت هـذا ، ظهر أن علة امتنـاع التـداخل ليست هي المـادة ، وظهر بهذا أن علة امتناع التـداخل ليست إلا الحجمية والمقـدار. فإنها هي التي يكون لها اختصاص بالوضع والحيز.

الوجه الثاني : إنا إذا أخذنا جسما يكون هو في نفسه متصلا واحـدا مثل المـاء الواحد فهو لا محالة ذو مـادة بالفعل ، فـإذا انفصل ذلك الجسم فإنه يحصل لكل واحد من ذينك القسـمين مـادة على حـدة ، ثم إذا اتصلا مـرة أخـرى فإنه لا بد وأن تصـير المادتـان واحـدة. إذ لو بقيت مـادة كل واحد منهما ممتـازة عن مـادة القسم الآخر ، لكانت الصورة الحالة في إحدى المادتين ، مغـايرة بالفعل للصـورة الحالة في المـادة الأخـرى. وعلى هـذا التقـدير يكـون كل واحد من القسـمين ممتـازا عن الآخر امتيـازا بالفعـل. وذلك يمتنع من القـول بأنهما بعد الاتصـال صـارا شـيئا واحـدا. مع أنا قد فرضـنا أن الأمر [صـار [4]] كـذلك. وإذا ثبت هذا ،

---

(1) مفردا لحيز (م).
(2) سقط (ط).
(3) من (س ، ط).
(4) سقط (ط) ، (س).

فنقول : إن قولنا : إن ذينك الجسمين صارا جسـما واحـدا ، إنما يصح القــول به إذا اعتقــدنا أن مــادة كل جسم [1] صارت ملاقية بالأثير [2] لمادة الجسم الآخر ، وزال التبـاين بينهمــا. وذلك يــدل على أن المــادة ليست علة لامتنــاع التلاقي بــــالأثير. وأما القسم الثـــاني : وهو أن يقــــال : المقتضي لامتناع التـداخل هو البعد مع المـادة. فهـذا أيضا باطل. لأنا بينا أنه لا [يجوز أن [3]] يكون للمادة أثر في هذا الباب.

ولما بطل هذا ثبت أن المقتضي لهذا الامتناع ليس إلا طبيعة البعد. وذلك يوجب القـول بـأن الأبعـاد متمانعة من التداخل لمجرد أنها أبعاد. وذلك هو المطلوب.

ولقائل أن يقول : هذه الحجة أيضا ضعيفة من وجهين :

الأول : إنكم إنما علمتم امتنـــاع التـــداخل في هـــذه الأجسام الكثيفة. فنقول : الأجسام بأسـرها متسـاوية في طبيعة البعد والامتــداد ، ومتباينة في الرقة والكثافــة. وما به المشــاركة غــير ما به المباينــة. فكثافتها أمر زائد على طبيعة البعد والمقدار. إذا ثبت هذا فنقول : لم لا يجوز أن يقـــال : المـــانع من المداخلة ومن النفـــود ومن التلاقي بالأثير ، هو كونها كثيفة. وإذا كان كـذلك، فالبعد المسـمى بالفضـــاء المحض ليس فيه شـــيء من الكثافة أصلا ، فلا جرم لم يكن النفوذ فيه ممتنعا؟

وحاصل الكلام : بـأن التقسـيم الـذي ذكـرتم. وهو أن المــانع من المداخلــة. إما المــادة أو البعد أو مجموعها : تقسيم منتشر غير منحصر في النفي والإثبـات. فلم يلـزم من بطلان بعضــها أن يكـــون البـــاقي صــحيحا ، بل لعل الصــحيح قسم ثــالث غــير ما ذكــروه وهو الكثافة الــتي ذكرناها؟ ثم نقول : الذي يدل على أن تعليل هذا الامتنــاع بالكثافة غير مستبعد. هو أنا نشاهد أن الجسم

---

(1) جسم (م).
(2) بالأسر (م) ويمكن نطقها الأثير في (س).
(3) سقط (ط).

كلما كـان أكثف ، كـان أقـوى وأكمل في ممانعة النافد ، فيغلب على الظن أن المـانع من النفـود هو الكثافـة. فالفضـاء المجـرد لما يحصل فيه شـيء من الكثافة أصـلا. وجب أن لا يمنع من المداخلة والنفود البتة.

والثاني : إنا بينا أن السطحين إذا تماسا ، فطرف كل واحد منهما صار بكليته نافدا في طـرف الآخـر. ولو كـانت طبيعة البعد مانعة من النفـود والتـداخل لما كـان الأمر كذلك. [والله أعلم [1]].

الوجه الثالث من الوجوه التي استدلوا بها على امتناع تداخل الأبعاد أن قالوا : إذا نفد [بعد [2]] المتمكن في [بعد [3]] الفضاء. فهذان البعدان ماهيتـان متسـاويتان في تمـام الماهيـة. لأنه لا ماهية للبعد والامتـداد سـوى أنه كـذلك. وهذا القدر أمر مشترك فيه بين جميع الأبعاد [والامتـدادت [4]] إذا ثبت هذا فنقـول : إنهما حـال التـداخل إما أن يبقى كل واحد منهما ممتـازا عن الآخر [5] بهويته المعينـة. أو لا يبقى هـذا الامتيـاز. والقسـمان بـاطلان. فـالقول بتـداخل الأبعـاد باطـل. إنما قلنا : إنه يمتنع بقـاء كل واحد منهما [ممتـازا [6]] عن الآخر [بهويته المعينة وشخصـيته المعينة [7]] وذلك لأن ذلك الامتيـاز إما أن يحصل بنفس الماهية ، أو بلوازم الماهية أو بعـوارض الماهيـة. والكل باطـل. إنما قلنا : إنه يمتنع أن يحصل الامتياز بنفس الماهية. لأنا بينا : أن الماهية ماهية واحـدة في جميع الصـور. وما يحصل به التسـاوي لا يكـون سـببا لحصـول الامتيـاز. وإنما قلنا : إنه يمتنع حصول الامتياز بلـوازم الماهية [لأن لـوازم الماهية [8]] مشـترك فيها بين جميع أفـراد الماهية ، والأمر المشترك فيه بين جميع الأفراد يمتنع أن يكون سببا

---

(1) سقط (م).
(2) سقط (س).
(3) سقط (س).
(4) سقط (ط).
(5) عن الآخر بهويته المعينة ، أو لا يكون كذلك والقسمان ... الخ (م).
(6) سقط (س).
(7) سقط (س).
(8) سقط (م).

لامتيـــــاز بعض الأفـــــراد عن بعض. وإنما قلنا : إنه يمتنع حصول الامتيـاز بـالعوارض ، وذلك لأن هـذين البعـدين لما نفـدت كلية [أحـدهما [1]] في كلية الآخر ، وكـان كل واحد منهما مساويا [للآخر [2]] في تمــام الماهية [لماهية الآخر [3]] فكل عـارض يفـرض كونه عارضا لأحـدهما ، فإنه لا بد وأن [يكون [4]] ممكن العروض للآخر ، لكونهما متسـاويين في تمام الماهية. وأيضا : فكل عارض يفرض كونه عارضا لأحــدهما [فــإن نســبته إلى أحــدهما كنســبته إلى الآخر ، لكـــون كل واحد منهما مســاويا للآخر في تمــام الماهية ، ولكون كل واحد منهما مساويا بتمامه في تمام الآخر. وإذا كان كذلك فكل عـارض يفـترض كونه عارضا لأحـدهما [5]] فهو بعينه يكون عارضا للآخر. وإذا كان كذلك فحينئذ يكون ذلك العـارض مشـتركا بينهما ، وكل ما كـان مشـتركا بين شيئين ، فإنه يمتنع كونه سـببا لامتيـاز أحـدهما عن الآخـر. فيثبت أنه لو امتــاز بعد المتمكن عن بعد المكــان ، لكــان ذلك الامتيــاز إما بالماهية أو بلوازمها أو بعوارضــها. وثبت أن الكل محال ، فبطل القول بحصول الامتيـاز بين هـذين البعدين المتداخلين.

وأما القسم الثاني وهو أن يقــال : المتمكن إذا حصل في المكان ، ونفد بعده في بعد المكان ، فإنه لا يبقى أحد البعدين ممتازا عن الثاني. فنقــول : هـذا أيضا باطـل. لأن بتقـدير أن لا يبقى الامتيــاز ، وجب أن لا يحصل التغــاير ، لأن كل غيرين فلا بد وأن يمتــاز كل واحد منهما عن الآخر ، بكونه هو هو ، وذلك الامتياز في أمر ما ، وفي مفهوم ما ، وحينئذ يعـــود التقســـيم المـــذكور في أن ذلك الأمر إما الماهية أو لوازمها أو عوارضها ، والكل قد أبطلناه. فيثبت : أنه لو ارتفع الامتيـــاز لارتفع التغـــاير ، وحينئذ يلـــزم إما القول بعـدم أحد ذينك البعـدين ، أو القـول بحصـولهما مع القـــول باتحادهما ، وكل ذلك مما قد أبطلنـــاه. فيثبت أن نفود بعد المتمكن في بعد المكان : قول باطل ، ومــذهب فاسد. وهذا

---

(1) كل واحد مهما (س ، ط).
(2) من (ط ، س).
(3) سقط (س).
(4) من (س).
(5) سقط (س).

الوجه أحسن الوجوه التي يمكن ذكرها في هذا الباب.

ولقائل أن يقول : السؤال على هذا الدليل من وجـوه [1] :

الأول : لا نسلم أن الأبعاد متسـاوية في تمـام الماهية ، وما الدليل عليه؟ وتقريـره [2] : أن الفضـاء الـذي نـدعي كونه مكانا للجسم ، أمر يمكن فـرض الأبعـاد الثلاثة فيه ، والجسم [3] أيضا أمر يمكن فـــرض الأبعــاد الثلاثة فيه ، فطبيعة الفضـاء وطبـائع الجسم يشـتركان [في كـون كل واحد منهما قابلا [4]] لفرض الأبعـاد الثلاثة فيه ، لكن قابلية فــرض الأبعــاد الثلاثة لازم من [لــوازم هــذه الماهية [5]] وحكم من أحكامها ، والاشـتراك في اللـوازم والأحكـام لا يدل على الاشـتراك في ماهيـات الملزومـات. لما ثبت أن الأشياء المختلفة في تمام الماهية ، لا يمتنع اشـتراكها في بعض اللـــوازم. وإذا ثبت هـــذا فنقـــول : هب أن طبيعة الفضاء الذي ادعينا أنه هو المكان ، وطبيعة الجسم الــذي ادعينا أنه هو المتمكن ، يتشـــاركان في كونهما قـــابلين لفـــرض الأبعـــاد الثلاثة ، لكن لا يلـــزم من هـــذا القـــدر اسـتواؤهما بين الحقيقـتين في تمـام الماهية والحقيقـة. وعلى هذا التقـدير فإنه يبطل قـولكم : إنه يمتنع أن يمتـاز أحد البعدين عن الآخر بالماهية ، وإذا بطلت هذه المقدمة ، فقد بطل الدليل الذي عولتم عليه.

لا يقــال : البعد امتــداد [6] لا ماهية له إلا مجــرد كونه بعدا وامتدادا. وهـذا القـدر مفهـوم واحد والأبعـاد بأسـرها متساوية في تمام الماهية. فلو كان بعضها مخالفا لبعض ، لكانت تلك المخالفة حاصلة في مفهوم آخر [7] سوى كونه بعدا.

---

(1) وجهين (م).
(2) وتقرير هذا الكلام (س).
(3) والأجسام (م).
(4) متشاركة في كونها قابلة لفرض الأبعاد ... الخ (م).
(5) لوازمها (م).
(6) والامتداد (م).
(7) في مفهـوم آخر ، وراء هـذا المفهـوم ، ثم ذلك المفهـوم الآخر لما كان شيئا. مغايرا لطبيعة البعد والامتداد ولم ... الخ (م ، ت).

ولما كان ذلك المفهوم شيئا مغايرا لطبيعة البعد والامتداد ، لم يقــدح ذلك في قولنا : إن الأبعـــاد من حيث إنها هي أبعاد متشاركة في تمام الماهية ، وحينئذ يتم الدليل الــذي ذكرناه.

لأنا نقـول : السـواد والبيـاض يتشـاركان في اللونية ، ويتباينــان بخصــوص كونه ســوادا أو بياضا ، ثم إن هــذا لا يـــوجب أن يصح على لونية الســـواد ، ما يصح على لونية البياض حتى يلزم صحة أن ينقلب السواد بياضا وبالعكس. فكذا هاهنا.

السؤال الثاني : سلمنا أن الأبعـاد متسـاوية في تمـام الماهيــة. لكن لم لا يجــوز أن يقــال : إن أعــدادها تكــون مختلفة في اللــوازم؟ أما قوله : «الأشـياء المتسـاوية في الماهية ، يصح على كل واحد منها ما يصح على الآخــــر» قلنا : هذه المقدمة منقوصة بصور كثيرة.

إحداها : إنه قد ثبت بالبرهان أن قول الموجــود. على [1] لذاته ، وعلى الممكن لذاته بحسب مفهوم واحــد. فـإن الوجـود من حيث إنه وجـود لا تختلف حقيقته في الـواجب [والممكن [2]] وإذا ثبت هــذا فنقــول : وجــود الله تعــالى يكون مسـاويا [لوجـود الممكن ، في مجـرد كونه وجـودا ، ثم لم يلزم من هذا أن يصح على وجود الله تعــالى كل ما يصح على [3] وجـود الممكنـات ، وذلك يـوجب القـدح في قولكم : كل ما صح على الشيء صح على مثله.

وثانيها : إن الجسمية على ما قررتموه طبيعة واحدة. ثم الأشـياء الـتي يصح كونها مقارنة لجسـمية العناصر ، لا يلــزم صـحة كونها مقارنة لجسـمية الأفلاك. على أصــول الفلاسفة. فكذا هاهنا.

وثالثها : إن النفــوس الإنســانية متســاوية في تمــام الماهية ، ثم لم يلـزم من هـذا أن يقـال : النفس المتعلقة بهذا البدن يصح عليها أن ينقطع [تعلقها [4]]

---

(1) واجب الوجود لذاته (س).
(2) سقط (س).
(3) سقط (ت).
(4) سقط (م).

عن هـذا البـدن ، وتصـير متعلقة بالبـدن الآخر ، وكـذلك القول في النفس المتعلقة بتدبير البدن الآخر. فكذا هاهنا.

ورابعها : إن الرأس المتصل [1] بهذا البـدن الإنسـاني. مساو للـرأس المتصل بالبـدن الإنسـاني الثـاني في تمـام الماهيـة. إنما المخالفة لو حصـلت ، فإنما حصـلت بسـبب العـوارض الخارجية ، ثم لم يلـزم أن يصح على كل واحد من الرأسين ما يصح على الرأس الثاني ، حتى يقال : إنه يصح أن ينفصل كل رأس عن البدن المخصـوص ، ويتصل بالبدن الثاني. فيثبت : أنه لا يلزم أن يصح على الشيء ما يصح على مثله.

وخامسها : إن طبيعة الجنس واحـدة في الأنـواع ، ثم إنه لم يلـزم من كـون الحيوانية الـتي في الإنسـان قابلة للناطقية ، كون الحيوانية التي في الفرس قابلة للناطقية. لا يقـال : لم لا يجـوز أن يقـال : الحيوانية من حيث [هي حيوانية [2]] قابلة لجميع الفصـــول ، إلا أن الفصل المعين وهو النـــاطق ، لما أوجب تلك الحيوانية [صـــارت تلك الحيوانية [3]] من لوازم الناطق ، لا لأجل أن منشأ اللـزوم ، جاء من جانب المعلـول ، بل إنما جـاء من جـانب العلة ، فبهذا الطريق يعقل أن الأشياء المتماثلة في تمام الماهية مختلفة في اللـوازم. لأنا نقـول : إذا عقلتم هـذا المعـنى ، بـالطريق الـذي ذكـرتم ، فلم لا يجـوز مثله في مسـألتنا هذه؟

وسادسها : إن الجسم له وجود ، فإذا حل فيه السواد والحلاوة والحركة ، فلكل واحد من الجسم ، وهـــــــذه الأعراض الثلاثة وجود على حدة. فإذا حلت هذه الأعـراض في الجسم ، فقد حلت هـذه الوجـودات الكثـيرة في ذات ذلك الجسم ، فيلـزمكم هنـاك اجتمـاع المتمـاثلات. فـإن قلتم : إن تلك الوجـودات وإن كـانت متسـاوية في كونها وجودات ، إلا أنها متباينة بتعيناتها وتشخصـاتها ، فلم يلـزم حصول الاتحـاد وارتفـاع الامتيـاز. فنقـول : لم لا يجـوز أن يكون الأمر كذلك في هذه المسألة؟

---
(1) المتصلة (م).
(2) سقط (ط).
(3) سقط (م).

السؤال الثالث : لم لا يجوز أن يقـال : إنه يحصل الامتيـاز بسبب الأمور العارضـة؟ قوله : «كل عـارض يفـرض فـإن حصوله بالنسبة إلى أحدهما كحصوله بالنسبة إلى الثاني» قلنا : لا نسـلم ، وما الـدليل على أن الأمر كـذلك؟ والـذي يؤكد هــذا الســؤال : أن مــذهب الحكمــاء : أن النفــوس الناطقة واحـدة بالنوعية وبتمـام الماهيـة. ومـذهبهم : أنها باقية بعد المفارقة ، ثم إنهم أوردوا على أنفســهم ســؤالا فقالوا : النفوس الهيولانية العارية عن اكتسـاب المعـارف والأخلاق ، إذا فارقت أبـدانها ، فهنـاك لا امتيـاز بينها وبين غيرها لا في الماهية ولا في لوازمها ، ولا في عوارضــــها ، وذلك يوجب زوال [1] المغايرة ثم أجابوا عنه ، فقالوا : إنها بعد أن دخلت في الوجــــود ، وحصل لكل واحد منها تعين وتشـخص ، فـذلك التعين حصل له لا لغـيره ، فهـذا القـدر كاف في حصوله الامتياز بينها.

إذا عــرفت هــذا [فنقــول [2]] : نحن نــذكر هاهنا أيضا الفضــاء الــذي هو المكــان ، لا شك أن له تعينا وتشخصا باعتباره كان قابلا لتـوارد الأجسـام عليه ، وهـذه الأجسـام الــتي هي الأشــياء القابلة للحركة والســكون لا شك أنه حصـلت له تعينـات وتشخصـات ، باعتبارها ، كـانت قابلة للحركة والسكون. وإذا كان كذلك فعند نفـود أحـدهما في الآخر ، لم لا يجوز أن يقال : إنه بقي مع كل واحد منهما ، [تعينه [3]] الخاص ، وتشخصه الخاص؟ ثم من المعلـوم أن تشخصه لا يصير هو بعينه تشخص غيره ، فهذا القدر كاف في حصول الامتياز والمغايرة بين البعد الذي هو المكـان ، وبين البعد الــذي هو المتمكن ، وعلى هــذا التقــدير فإنه يسقط ما ذكروه من الحجة.

السؤال الرابع : هب أن أحد البعدين لم يختص بشيء لأجله يمتــــــــاز عن الآخر ، فلم قلتم : إن ذلك يمنع من حصول المغـايرة والامتيـاز؟ وبيانه : وهو أنه لو كـان تعين الشـيء زائـدا عليه ، لكـانت التعينـات متسـاوية في هـذا المفهوم وهو كونها تعينـات ، ثم يمتـاز كل فــرد منها على الفرد الآخر بأمر آخر زائد على

(1) تمام (م).
(2) تمام (م).
(3) سقط (م).

[تلك الماهية [1]] و[حينئذ] يلزم [2] التسلسل.

السـؤال الخـامس : إنه ينتقض دليلكم بتـداخل النقطـتين حـال تمـاس الخطين ، وبتـداخل الخطين حـال تمـاس السـطحين ، وبتـداخل السـطحين حـال تمـاس الجسـمين. فكل ما هو عـذر لكم في هـذه المواضع ، فهو عذر لنا في هـذا المقـام. إلا أنا نقـول [3] : إن عند حصـول التمـاس يعـدم الطرفـان ، ويحـدث طـرف واحد مشـترك بينهما ، إلا أن هذا يوجب نفي التماس أصلا. وذلك مما لم يقولوا به أصلا [والله أعلم [4]]

الوجه الرابع من الوجوه التي احتجوا بها على امتناع [5] أن تداخل البعدين ممتنع. قالوا: لو كـان القـول بتـداخل الأبعاد جائزا ، لم يمتنع نفود عالم الأجسام بكليته في حيز الخردلة الواحدة. ومعلوم أن ذلك باطل. ولقائل أن يقـول : أتلزمون علينا إثبات الجواز الخارجي الذي معنـاه القطع بعدم الامتناع ، أم تلزمون علينا إثبات الجواز الذهني الذي معناه بقاء الـذهن مـترددا في أنه في نفسه هل هو ممتنع أم لا؟ فإن كان مقصود كم هو الأول ، فما الدليل على أنه لما جـاز نفـود البعد المتمكن في بعد الفضـاء ، الـذي هو الحـيز والمكـان ، وجب القطع بجـواز ما ذكـرتم؟ والـذي يقـرر ما ذكرنـاه. إنكم تحتـاجون في [إثبـات [6]] هـذه المقدمة إلى بيان أن الأبعاد بأسـرها ، متسـاوية في تمـام الماهية ، ثم تحتاجون إلى بيان أن كل ما يصح على شيء ، فإنه [يجب أن [7]] يصح على مثله ، ثم إلى أنه لم يوجد في أحد الجـانبين شـرط ، لأجله صح هـذا الحكم ، ولم يوجد في الجـانب الثـاني أمر يمنع من صـحة هـذا الحكم. والكلام على المقـامين الأولين قد سـبق في الاعـتراض على الوجه الثـاني فلا فائـدة في الإعـادة. وأما إن كـان مقصود

(1) سقط (ط) ، (س).
(2) (ط) ، (س) أن تقولوا (ت ، م).
(3) يكون نفيا للتماس وذلك ... الخ (ت ، م).
(4) سقط (م ، ت).
(5) على أن تداخل الأبعاد ممتنع (م ، ت).
(6) سقط (ط).
(7) سقط (ط).

كم إثبات الجواز الذهني ، فهذا أيضا باطل. لأن نفود الأجسام في الأبعاد الكثيفة إما أن يكون معلوم الامتناع بالبديهة [أو لا يكون كذلك. فإن كان معلوم الامتناع بالبديهة[1]] كان حصول كل العالم في حيز الخردلة معلوم الامتناع بالبديهة ، ونفود الأجسام في الفضاء والخلاء غير معلوم الامتناع بالبديهة. وعلى هذا التقدير فإنه لا يلزم [من وقوع الشك في هذه المقدمة الثانية ، وقوع الشك في المقدمة الأولى ، لأن هذه الثانية غير بديهية ، والأولى بديهية.

وأما إن كان نفود الأجسام الكثيفة في الأجسام الكثيفة غير معلوم الامتناع بالبديهة ، فعلى هذا لم يلزم من تجويزه ولا تكونه[2]] من وقوع الشك في مقدمة كسبيّة نظرية[3] وقوع الشك في مقدمة [بديهية[4]] فطرية [وأما إن كان نفود الأجسام الكثيفة غير معلوم الامتناع بالبديهة. فعلى هذا لم يلزم من تجويزه محال. إلا بدليل منفصل وأنتم ما ذكرتموه[5]] فيثبت : أن هذا النوع من الاستدلال في غاية السقوط.

السؤال الثاني : أن نقول : قد بينا أنه إذا لقى سطح سطحا ، فإن الخط الذي هو طرف أحدهما ، يكون نافدا في الخط الذي هو طرف السطح الثاني ، فإن لزم من نفود بعد في بعد ، ما ذكرتم من المحال ، كان ذلك أيضا لازما عليكم.

السؤال الثالث : أن نقول : إنكم وإن كنتم لا تجوزون نفود بعد في بعد ، لكنكم تجوزون القول بالتخلخل والتكاثف. والمراد من التخلخل هو أن يصير مقدار الجسم أعظم مما كان من غير أن ينضم إليه شيء من خارج ، ومن غير أن يحصل في داخله شيء من الفرج. والمراد من التكاثف هو أن يصير

---

(1) من (م).
(2) سقط (ط) ، (س).
(3) سقط (م).
(4) سقط (ط) ، (س).
(5) سقط (ط).

مقـدار الشـيء أصـغر مما كـان من غـير أن ينفصل عنه شـيء من الأجـزاء ، أو من غـير أن يحصل لشـيء من أجزائه المنفوشة اكتنـاز. إذا عـرفت هـذا ، فنقـول : إذا جـوزتم هـذا ، فجـوزوا أن يتخلخل جـرم الخردلة ، حـتى يصـير في العظم مثل كـرة الفلك الأعظم [أو أعظم [1]] وجـوزوا أيضا أن يتكـاثف الفلك الأعظم حـتى يصـير في الصغر مثل الخردلة أو أصغر ، فـإن الـتزموا تجـويز ذلك ، فنحن أيضا نلتزم ما الزموه علينا ، وإن أبوا ذلك أبينا نحن أيضا ما ألزموه علينا. [والله أعلم [2]].

الوجه الخامس من الوجوه التي تمسكوا بها في بيان أن تداخل الأبعاد : ممتنع. وهو أنهم قـالوا : لا معـنى للبعد الشخصي إلا البعد الذي بين طـرفي هـذا الإنـاء. فلو جـاز في العقل أن يقال : البعد الموجود بين طرفي هذا الإناء ، بعـدان لا بعد واحد ، مع أن المشـار إليه بـالحس ليس إلا الواحد ، فلم لا يجـوز أن يحصل الشك في أن هـذا الشخص الذي هو بحسب الإشـارة الحسـية واحـد. هل هو في نفسه واحد أم لا؟ وحينئذ يلزمنا تجويز أن يقال : هـذا الإنسـان الـذي نـراه واحـدا بحسب الحس ، لعله لا يكـون [في نفسه [3]] واحـدا ، بل يكـون ألف إنسـان أو أكـثر ، ومعلوم أن تجـويز ذلك دخـول في العته والجنـون. ولقائل أن يقول : الاعتراض على هذا الوجه [مثل الاعتراض على الوجه [4]] الرابع من غـير تفـاوت أصلا ، فلا فائـدة في الإعـادة. فهـذا تمـام الكلام في تقرير هـذه الحجة نفيا وإثباتـا. وهي قـولهم : لو كـان المكـان بعـدا ، لـزم من حصول المتمكن في المكان ، تداخل البعدين. وهذا محـال ، فذا محال [والله أعلم [5]].

الحجة الثانية على إبطال القول بأن المكـان هو البعد : أن قـالوا : البعد المسـمى بالفضـاء ، إما أن يكـون حـالا في مادة ، أو لا يكون حالا في مادة. والقسـمان بـاطلان ، فبطل القول بأن المكان هو البعد.

---

(1) سقط (ط).
(2) سقط (م).
(3) سقط (ط).
(4) سقط (م).
(5) سقط (م).

أما بطلان القسم الأول. فالـــــدليل عليه : وهو أنه لا معنى للجسم إلا البعد الحال في المادة ، فإن كان الفضاء والخلاء كذلك ، كان جسما. فالقول بأن المتمكن ينفد فيه قول بتداخل الجسمين. وهو محال.

وأما بطلان القسم الثـاني. فهو أن على هـذا التقـدير تكـــــــون طبيعة البعد مع جميع ذاتياتها ولوازمها غنية عن المادة ، والغني عن المـادة يمتنع أن يعـرض له ما يحوجه إلى المادة ، فكان يجب أن لا يكون شيء من الأبعاد حـالا في المادة ، فوجب أن لا يكون الجسم الـذي هو المتمكن ذا بعد. هذا خلـف. ولقائل أن يقـول : هـذه الحجة إنما تتم لو ثبت أن الأبعـاد بأسـرها متسـاوية في الماهية ، ثم ثبت أن كل ما صح على الشـــيء ، وجب أن يصح على مثله ، وقد تقدم الكلام على هاتين المقدمتين.

الحجة الثالثة في إبطال القول بأن المكان هو البعد : أن قـالوا : البعد من حيث إنه بعد ، إما أن يقبل الحركة أو لا يقبل الحركة. فإن كـان قـابلا للحركة ، فالبعد الـذي هو الفضـاء ، والمكـان ، يجب أيضا أن يكـون قـابلا للحركة ، وكل ما تحـــرك فإنما يتحـــرك من مكـــان إلى مكـــان ، فللمكـان مكـان آخـر. والكلام في الثـاني كما في الأول ، فيلزم القـول بإثبـات أمكنة غـير متناهية ، يكـون كل واحد منها نافدا في الآخر. وذلك محال. لوجوه : أقواها [وأقربها إلى الأفهام [1]] : أن مجموع تلك الأمكنة الغـير المتناهية ، والأبعــاد المتداخلة الغــير المتناهية : أبعــاد. وكل بعد فهو قابل للحركة ، فذلك المجموع قابل للحركة. وكل ما كـان قـابلا للحركة ، فحركته إنما تكـون من مكـان إلى مكـان ، فلمجموع تلك الأبعاد الغير المتناهية مكان. فذلك المكــان إما أن يكـون بعـدا ، وإما أن لا يكـون. والأول باطـل. لأن ذلك المكان لكونه مكانا لكل الأبعاد يجب أن لا يكــون من جنس الأبعـاد. لأن كل ما كـان ظرفا [ووعـاء [2]] لمجمـوع أشـياء ، كـان خارجا عنها ، والخـارج عن الشـيء لا يكـون منه. ولكونه فردا من أفراد الأبعـاد ، يجب أن يكـون داخلا في جملة الأبعاد ، فلو كان مكان جملة الأبعاد

(1) وأظهرها (ت) ، م).
(2) سقط (م).

بعدا ، لزم كونه داخلا في جملة تلك الأبعـاد ، وكونه خارجا عن جملتها. وذلك محال. وإما إن كـان مكـان جملة [تلك [1]] الأبعاد ليس بعدا ، بل شيئا مغايرا للبعد ، فحينئذ يكـون المكان الحقيقي أمرا مغـايرا للبعد ، وذلك هو المطلـوب. وأما إن كـــان [البعد [2]] من حيث إنه بعد ، غـــير قابل للحركة [فنقول : الجسم له بعد ، وبعده غير قابل للحركة [3]] فـوجب أن لا يكـون [الجسم [4]] قـابلا للحركـة. وذلك باطل فاســد. فيثبت : أن القــول بكــون المكــان بعــدا ، يفضي إلى هـذين القسـمين البـاطلين. فكـان القـول به باطلا.

فـإن قيل : لم لا يجـوز أن يقـال : البعد المجـرد وهو الفضاء غير قابل للحركة ، والبعد الذي يكون في المـادة ، وهو بعد الجسم يكون قـابلا للحركة لأجل أن الشـرط في كـون البعد قـابلا للحركة ، كونه في المـادة؟ نقـول : هـذا السؤال باطل. من وجهين الأول : سـنقيم الدلالة على أن البعد يمتنع أن يقـــال : إنه حـــال في محل ، وأنه صـــفة لشــيء آخــر. [والثـاني [5]] وهو أنا نقــول : هب أن البعد يعقل كونه حـالا في محل ، إلا أنا نقـول : ذلك المحل من حيث إنه هو ، إما أن يكون [شـاغلا للحـيز والجهة [6]] وإما أن لا يكون كذلك ، بل يكون من الموجودات المجردة عن الوضع والإشارة. والأول باطل لأنه يقتضي أن يكـون محل البعد بعـــدا ، فـــإن افتقر البعد إلى محل ، فليفتقر ذلك المحل لكونه بعـدا إلى محل آخر ، ولـزم التسلسل ، وهو محال. وأما الثاني فهو باطل أيضا ، لأن كل موجود يكــون مجـــردا عن الإشـــارة والحـــيز والجهة ، فإنه يمتنع عليه الانتقـــال والحركـــة. لأن الانتقـــال والحركة عبـــارة عن الحصول في حيز ، بعد أن كان حاصلا في حيز آخر ، وهذا إنما يعقل في حق الشـــيء الـــذي يصح عليه كونه حاصلا في الحيز والجهة ، أما الشيء الذي يمتنع كونه حاصلا في الحيز والجهة ،

(1) سقط (س).
(2) من (س).
(3) سقط (ط) ، (س).
(4) من (س).
(5) سقط (م).
(6) ممتدا في الجهات ، شاغلا للأحياز (م ، ت).

فإنه يمتنع كونه قابلا للحركة. فيثبت : أن هذه المادة غــير قابلة للحركة [أصلا [1]] وإذا كـان كـذلك ، فحينئذ يمتنع أن يقال : إن كون البعد حالا في المـادة ، شـرط لكـون البعد قــابلا للحركة ، لأن حلــول البعد في المــادة معنــاه : أنه قارنه شـيء لا يقبل الحركة ، ومقارنة مثل هـذا الشـيء ، يجب أن يكــون مانعا من الحركة ، ولا يعقل كونه شــرطا لصحة الحركة. فقد زال هذا السؤال.

واعلم أن [هـــذه الحجة كلام حسن رتبنـــاه [2]] نحن للقوم نصـرة لمـذهب «أرسـطاطاليس» وطعنا في قــول «أفلاطــون» إلا أنها مبنية أيضا على أن الأبعــاد متســاوية في تمـــام الماهية ، وأن كل ما صح على الشـــيء ، فإنه يصح أيضا على مثله. [والله أعلم [3]]

الحجة الرابعة : هذا البعد المسمى بالفضـاء والمكـان والحيز ، لا شك أنه يكون قابلا للقسـمة ، بحسب الفـرض والإشارة. فإنا نقــول : من هاهنا [إلى هنـاك [4]] ذراع ، ثم من هنـاك إلى موضع آخر ذراع آخــر. ولا معــنى للقســمة بحسب الفرض والإشارة إلا ذلـك. إذا ثبت هـذا ، فنقــول : هذه الأجزاء المفترضة في هذا البعد بحسب الإشارة ، إما أن تكــون متســاوية في تمــام الماهية ، وإما أن لا تكــون كذلك. فإن كـان الأول وجب أن يصح على كل واحد منهما ما صح على الآخر ، وإذا كـان كـذلك فـالجزء الـذي حصل فـوق ، وجب [صـحة [5]] حصـوله تحت ، وبـالعكس. وذلك يــوجب صـحة الحركة والانتقـال عليها ، وكل ما يصح عليه الحركة والانتقــال ، فله مكــان ، فللمكــان مكــان. وحينئذ تعــود المحــالات المــذكورة. وأما إن كــانت تلك الأجــزاء المفترضة فيها غــير متســاوية في تمــام الماهية ، فحينئذ يكون هذا الفضاء مركبا من أجزاء مختلفة بحسب الماهية فيكــون مركبا ، وكل مــركب فإنه ينتهي تحليل تركيبه إلى البسائط ،

---

(1) سقط (ط).
(2) لهذه الحجة كلاما ، وبيناه (م ، ت).
(3) سقط (م).
(4) سقط (م).
(5) سقط (م).

فهناك أجـزاء بسـيطة ، وكل جـزء بسـيط فـإن يمينه غـير يساره ، فيكون منقسما ، فيكون هذان النصفان [من ذلك الجـزء البسـيط [1]] متسـاويين في تمـام الماهية ، فحينئذ يصح أن ينتقل كل واحد منهما إلى وضع الآخر وموضـعه ، فحينئذ يعود ما ذكرناه من افتقار المكان إلى مكـان آخر ، وحينئذ يلزم المحال.

واعلم أن هذه الحجة [قد وضـعناها [2]] للقـوم ، إلا أنا نقول : إنها إن صحت فهي تـوجب جـواز الخـرق والتفـرق والتمـزق على جملة الأفلاك ، وذلك يـوجب إثبـات مكـان خارج الفلك المحدب للجهات ، وذلك يـوجب إثبـات الخلاء خـارج العـالم ، وذلك يـوجب كـون المكـان بعـدا. فهـذه مقدمات لا بد من تقريرها.

[أما المقدمة الأولى [3]] : وهي قولنا : إن هــذا الكلام يــوجب صـحة الخـرق والتفـرق والتمـزق ، على الأفلاك. فتقريرها أن نقـول : هـذا الفلك المحـدد للجهـات ، إما أن يكون بسيطا ، وإما أن يكـون مركبـا. فـإن كـان بسـيطا ، كـانت كل قطعة تفـرض فيه مسـاوية في تمـام الماهية للقطعة الأخـرى ، وذلك يقتضي جـواز أن ينتقل كل واحد من تلك [القطع إلى وضع القطعة الأخرى ، وإلى موضعها [4]] ، وذلك يقتضي جواز التفرق والتمزق [على الفلك [5]] وهو المطلــوب. وأما إن كـــان هــذا الفلك مركبا [6] [من أجزاء مختلفة الطبـائع فنقـول : إنه لا بد وأن ينتهي تحليل تركيبها إلى أجـزاء بسـيطة ، فنقـول : وكل واحد من تلك البسائط فإن يمينه مغايرة ليساره ، وطبيعة كل واحد من هذين القسمين واحدة ، فحينئذ يلـزم صـحة أن ينقلب كل واحد من ذينك القسـمين إلى موضع الآخر ، وإلى وضـعه. وذلك يوجب قبول الخرق والتفرق

(1) سقط (ط) ، (س).
(2) قد تكلفناها نحن (م).
(3) سقط (م).
(4) الأجزاء إلى موضع غيره (س ، ط).
(5) سقط (س ، ط).
(6) مركبـا. ففيه لا محالة أجـزاء بسـيطة ، ويعـود ما ذكرنـاه. وأما المقدمة الثانية ... الخ (س) وفي (س) بيـاض. ومن أول : من أجـزاء إلى آخر على الفلك : محذوف من (س ، ط).

والتمـزق ، فيثبت : أن هـذه الحجة تـوجب صـحة الخـرق والتمزق على الفلك [(1)].

وأما المقدمة الثانية وهي أن صــحة الانخــراق [على الفلك [(2)] تـوجب كــون أجزائه قابلة للحركة المسـتقيمة. فهذه أيضا مقدمة جلية. لأن الانخــراق لا يتم إلا بتباعد كل واحد من تلك الأجـزاء المفترضة في الفلك [عن الآخر [(3)] على نعت الاستقامة.

وأما المقدمة الثالثة وهي في بيـــان أن ذلك يـــوجب كـون المكـان بعـدا. فهو أنا نقـول : تلك الأمكنة الحاصـلة خارج العالم. إن كانت أجساما فحينئذ يعود التقسيم فيها ، وذلك يـوجب وجـود أجسـام لا نهاية لها ، وهو محـال. وإن لم تكن أجســاما ، وجب كــون تلك الأمكنة أبعــادا خالية ، وذلك هو المطلوب.

فيثبت : أن الحجة المــذكورة إن صــحت ، دلت على أن المكان هو البعد.

الحجة الخامسة على أن المكــان لا يجــوز أن يكون هو البعد :

أن نقـول : لو ثبت هـذا الفضـاء ، لكـان إما أن يكـون غير متناهي ، وإما أن يكون متناهيا ، والقسـمان بـاطلان ، فكـان القــول بإثبـات هـذا الفضـاء بـاطلا. وإنما قلنا : إنه يمتنع كونه غـــير متنـــاهي ، وذلك لأنا ســـنقيم الـــدلائل [القاهرة [(4)] على أن القول بوجود بعد لا نهاية له : محال. وإنما قلنا : إنه يمتنع كونه متناهيا ، وذلك أن كل متنـــــــاه فإنه يحيط به حد [أو حــدود [(5)] وكل ما كــان كــذلك فهو شــكل. ينتج : أن كل بعد متنــاه ، فله شــكل. فنقــول : المقتضى لـذلك الشـكل ، إما أن يكـون [هو نفس طبيعة البعـد. أو أمـرا حـالا فيهـا. أو ما يكـون محلا لهـا. أو ما لا يكون حالا فيها ولا يكون محلا لها. والأقسام

---

(1) سقط (س ، ط).
(2) من (س).
(3) سقط (س).
(4) سقط (ط).
(5) من (س).

بأسرها باطلـة. إلّا قولنا : المقتضى لـذلك الشـكل المعين ما يكـون [(1)] محلا لـذلك البعـد. فنقـول : إنما قلنا : إنه لا يجوز أن يكـون المقتضي لـذلك الشـكل ، هو نفس طبيعة البعد والمقـدار. وذلك لأن الجـزء [المفـروض من (2)] ذلك البعد ، مســـاو للكل في الطبيعة والماهية (3) فيلــــزم أن يكون شكل الجـزء مسـاويا لشـكل الكل [وذلك باطل (4)] وإنما قلنا : إنه لا يجوز أن يكون المقتضى لذلك [الشكل (5) أمرا حالا في ذلك البعـد. وذلك لأن ذلك الحـال إن كـان من لوازم الطبيعة المقدارية ، عاد ما ذكرناه من أنه يلـزم كـون الجـزء مسـاويا للكل في الشـكل ، وإن لم يكن من لوازمها ، امتنع كونها علة للشـكل الـذي هو من لوازمها ، لأن المفـارق يمتنع كونه علة للصـفة اللازمـة. وإنما قلنا : إن المقتضى لذلك الشكل [يمتنع أن يكون (6)] أمرا مغايرا لنفس المقدار ، ولما يكون [حـالا فيه ولما يكـون (7)] محلا له. وذلك لأن المبـاين إما أن تكـون نسـبته إلى هـذا البعد المسمى بالفضاء ، وإلى جميع أجزائه على السـوية ، وإما أن لا يكون. فـإن كـان الأول فحينئذ يكـون اختصـاص هـذا البعد ، بهذا الشكل [المعين (8)] دون سـائر الأبعـاد رجحانا لأحد طــرفي الممكن على الآخر من غـــير مــرجح ، وهو محـــال. وإن كـــان الثـــاني فحينئذ اختصـــاص هـــذا البعد المسمى بالفضاء. بما لأجله صار أولى بقبول هذا الشــكل من ذلك المفـارق؟ إن كـان لأجل مفـارق آخر عـاد الكلام فيه. ولـزم التسلسـل. وإن كـان لا لهـذا السـبب ، فحينئذ يعـود الأمر إلى أن اختصاصه بتلك الأولوية ، إما أن يكـون لذاته ، أو لما يكــون حــالا فيه ، أو لما يكــون محلا له ، أو للمبــــاين. ولما بطلت هــــذه الأقســــام الثلاثة ، ثبت أن اختصـــــاص ذلك البعد المخصـــــوص ، بـــــذلك الشـــــكل المخصوص ، إنما كان لأجل

(1) سقط (م) ، (ت) وفي النص : لذلك الشكل المعين ما يكون.
(2) سقط (ط).
(3) الطبيعة المقدارية (م).
(4) هذا خلف (م).
(5) سقط (م).
(6) من (س ، ط).
(7) من (س ، ط).
(8) من (س ، ط).

ما يكون محلا له ، ومادة له. وهو المطلـوب. فـإن قـالوا : فمـادة الكل مسـاوية لمـادة [الجـزء [1]] فيعـود الاشـتراك المذكور. فنقول في الجواب : إن ذلك البعد لما كان حــالا في تلك المـادة ، وكـانت تلك المـادة موصـوفة بصـفات ، لأجلها كانت مستعدة لقبول ذلك الشكل من واهب الصور ، لا جـرم حصل ذلك الشـكل دون سـائر الأشـكال. فيثبت بمجموع ما ذكرنا : أن كل بعد فهو متناهي [وكل متناهي [2]] مشــكل ، وكل متشــكل فإنما حصل له شــكله المعين بسـبب المـادة ، وهـذا ينتج أن كل بعد فإنه لا يوجد إلا إذا كان حاصلا في المـادة. وإذا ثبت هـذا كـان القـول بوجـود البعد المجرد محالا [وذلك هو المطلوب [3]].

ولقائل أن يقـــول : أما دليلكم على وجـــوب تنـــاهي الأبعـاد فسـيأتي البحث عنه [على الاستقصـاء. ثم لئن [4]] سـلمنا ذلك ، لكنا نقـول : لم لا يجـوز أن يكـون متناهيـا؟ قوله : «إن كـــان متنـــاهي فهو مشـــكل ، وكل مشـــكل فتشكله لا بد وأن يكون لأجل مادتـه» قلنا : لا نسـلم. ولو كـان الأمر كـذلك ، لعـاد الاشـتراك المـذكور ، لأن مـادة الجزء ، مساوية لمـادة الكـل. أما قوله : «سـبب الشـكل المعين صفات قائمة بالمـادة ، أعـدت تلك المـادة لقبـول ذلك الشــكل المعين» فنقــول : فــإذا عقلتم ذلك ، فلم لا يجــوز أن يقــال : الطبيعة المقدارية وحــدها من غــير أن يكــون لها مــادة ، كــانت موصــوفة بصــفات مخصوصة ، لأجلها صارت مستعدة لقبول ذلك الشـكل المعين ، وعلى هذا التقـدير فتسـتغني الطبيعة المقدارية عن الحلـول في المـــادة. وحينئذ يبطل قـــولكم : «إن كل ما كـــان بعـــدا ومقدارا ، فإنه لا بد وأن يكون حالا في محل».

وليكن هاهنا آخر كلامنا في نقل دلائل الطـــاعنين في أن المكان هو البعد. والله أعلم[5].

---

(1) سقط (ط) ، (س).
(2) من (ط ، س).
(3) سقط (ط).
(4) سقط (ط).
(5) وليكن هاهنا آخر الكلام في البحث عن دلائل الطاعنين (م ، ت).

الفصل الرابع

في

تقرير الوجوه التي عليها

يعول من يعتقد أن المكان هو البعد

اعلم [1] : أن القـائلين بهـذا المـذهب فريقـان : منهم من يـــدعي العلم الضــروري بـــأن المكـــان ليس إلا هـــذا الفضاء ، وإلّا هذه الأبعـاد المجـردة. ومنهم من يثبت هـذه الدعوى بالحجة والبرهان.

أما الفريق الأول : فتقرير كلامهم أن يقـــال : إنا نعلم بالضرورة أن الجسم. يمكن أن يشار إليه بأنه حصل هاهنا ، ويمكن أن ينتقل من هناك إلى هاهنا ، وبالعكس. فوجب علينا أن نبحث أن المشـــار إليه بأنه هاهنا [وهنـاك [2]] هل هو نفس الجسم [3] [الحاصل هاهنا وهنـــــــاك ، أو هو أمر مغاير لذات ذلك الجسم؟ أما القسم الثاني فهو المطلوب [4]] وأما القسم الأول فهو باطل [وتقريره [5]] من وجوه :

الأول : إنا نشـاهد أن هـذا الجبل حاصل هاهنا بعينه ، فإذا فرضنا أن ذلك الجبل انقلع من تلك الجهة ، ومن ذلك الحيز ، فبعد انقلاع ذلك الجبل

---

(1) التي عليها يعول من قال إن المكان (ط ، س).
(2) سقط (م ، ت).
(3) نفس الجسم ، أو أمر زائد عليـــه؟ وأما القسم الأول ... الخ (س ، ط).
(4) أو أمر زائد عليه؟ (س ، ط).
(5) من (م ، ت).

من هناك ، بقيت تلك الجهة ، وتلك المكانات ، كما كانت ، وما بطلت وما عــدمت. حــتى إنهم لو بنــوا دارا في ذلك الحيز ، صار يحكم كل عقل سليم ، بأن هذه الدار حصلت في الجهة التي كـان ذلك الجبل ، حاصلا فيهـا. وذلك يـدل على أن الحــيز والجهة ، أمر مغــاير للجسم ، الــذي كــان حاصلا فيه.

الثـاني : إنه لما ثبت أن القبلة هي الكعبة ، فعند هـذا قـالت الفقهـاء : لو انهـدمت الكعبة ، ونقل من هنـاك [ما كان [1]] من الخشب والحجر والتراب بالكلية ، ولم يبق إلا الفضاء الصرف ، كانت القبلة ليست إلا ذلك الفضــاء. ولو اعتقد معتقد بتجويز حصول الخلاء في داخل العالم ، لقال بأن القبلة هو ذلك القدر من الخلاء المعين ، ومن الفضـاء المعين. ومن اعتقد أن الخلاء محــــال ، وأن الملاء واجب فإنه لا بد ، وأن يعتقد أن عند [خراب [2]] ذلك البناء ، لا بد أن ينتقل إليه هــواء ، حــتى لا يحصل الخلاء. ثم إن القبلة ليست هي [3] ذلك الهــواء [لأن ذلك الهــواء [4]] قد ينتقل عن ذلك الحيز. ويتبـدل بهـواء آخر ، والقبلة ليست إلا تلك الجهة ، وإلا ذلك الحــيز. وهــذا يــدل على أن العقــول السليمة ، والفطرة الصحيحة ، شاهدة بأن الجهة والحيز ، أمر مغاير للأجسام المنتقلة المتحركة.

الوجه الثـالث في بيـان أن الأبعـاد الممتـدة الـتي هي الأحياز والجهات مغايرة لذوات الأجســام هو : أن المشــار إليه بأنه هاهنا أو هنـاك ، أمر معلـوم الثبـوت بالضــرورة ، وحصول الجسم هاهنا وهناك غير معلوم الثبوت بالضرورة ، لأنه ما لم يــدل الــدليل على امتنـــاع الخلاء ، لم يجب حصــول الجسم هاهنا وهنــاك ، وما كــان معلــوم الثبــوت بالضرورة مغاير لما ليس معلوم الثبوت بالضــرورة. وذلك يقتضي أن الأبعاد الممتدة التي هي الأحياز والجهات أمــور مغايرة لأبعاد الأجسام [وامتداداتها [5]].

---

(1) من (م).
(2) من (م).
(3) ليست إلا ذلك (م).
(4) سقط (ط).
(5) سقط (س).

الوجه الرابع : وهو أنه يمكننا أن نتصـــور جســـما لا يماسه جسم ، ولا يحيط به جسم ، ولا يمكننا أن نتصـــور جسما لا يصدق عليه أنه هاهنا أو هنـاك. فـوجب أن يكـون المعنى المشار إليه بقولنا هاهنا وهناك : أمر مغاير لكــون الجسم ممســـــوس جسم آخر ، أو كونه بحيث يحيط به جسم آخر.

الوجه الخامس : هو أنا نقول : بأن الماء في الكــوز ، لا بمعنى كـون المـاء سـاريا في جسم الكـوز ، بل بمعـنى كون الماء مماسا [1] بسطحه سطح الكوز. وصــريح العقل حاكم بأن الماء حاصل في الفضـاء المفـترض بين طـرفي الكوز بدليل : أن ذلك الفضاء بـاقي بعينه [واحد بشخصه [2]] ثم تـارة يحصل فيه المـاء ، وأخـرى يخـرج منه المـاء ، وينتقل إليه الهـــواء ، وثالثا يبقى الفضـــاء خاليا عن كل الأجسام عند من كانت الدلائل القطعية عنـده على صـحة القول بالخلاء ، وذلك يدل على أن ذلك الامتداد أمر مغاير لامتداد الأجسام الحاصلة في ذلك الفضاء [3].

الوجه الســـادس : هو أن المشـــار إليه بقولنا هاهنا وهناك : لا يقبل الانتقال والحركة. فإنه من المستحيل في بديهة العقل أن ينتقل هاهنا إلى هنــاك ، وأن ينتقل هنــاك إلى هاهنـــــا. أما الجسم الحاصل هاهنا والجسم الحاصل هناك ، فإنه قابل للانتقال. فلما كـان المعـنى المشـار إليه بقولنا هاهنا وهناك : لا يقبل الانتقـال البتة ، وكـان الجسم الحاصل هاهنا [والجسم الحاصل [4]] هناك ، قابلا للانتقال. علمنا : أن المشار إليه بقولنا هاهنا وهناك : مغاير للجسم الذي يقبل الانتقال.

فهــذه تنبيهــات دالة على أن العلم الضــروري حاصل بأن هذه الأحياز والجهات والمحاذيات أبعـاد ممتـدة ، وأنها مغايرة لأبعاد الأجسام المتحركة المتنقلة

---

(1) مماسا لسطح الكوز (س).
(2) سقط (س ، ط).
(3) البعد (م ، ت).
(4) سقط (س).

ولو عرضت هــــذه الوجـــــوه على جميع العقلاء لقضت عقولهم السليمة بـأن الأمر كما ذكرنـاه ، ولخصـناه [والله أعلم [1]].

وأما الفريق الثـاني وهم القـائلون بـأن العلم بوجـود هذه الأبعاد علم استدلالي :

فقد احتجوا عليه من وجوه :

الحجة الأولى : لو لم يكن المكـان عبـارة عن البعد ، بل كان عبارة عن السطح ، لزم الحكم على الساكن حال كونه ساكنا بأنه متحرك ، ولزم الحكم على المتحرك حال كونه متحركا ، بأنه ساكن. ولما كان ذلك بـاطلا ، وجب أن يكــون المكــان : عبــارة عن البعد القــائم بنفسه ، لا عن السطح الحاوي.

أما بيــان أنه يلــزم الحكم على الســاكن حــال كونه ساكنا بأنه متحـرك. فتقريـره : أنا لو فرضـنا طـائرا واقفا في الهواء ، والهواء يجري عليه ، أو حجرا واقفا في المـاء ، والمــاء يجــري عليــه. فههنا [لا شك [2]] أن هــذا الطــير واقف في الهــواء ، وهـذا الحجر واقف في المـاء ، مع أنه في كل آن ، ينتقل من مماسة سطح إلى سطح آخـر. فلو كان المكان عبـارة عن السـطح الحـاوي ، لكـانت الحركة عبارة عن الانتقال من سطح إلى سـطح آخر ، ولما حصل هذا الانتقال في هذه الصورة من سـطح إلى سـطح آخر ، لـــزم أن يكـــون هـــذا الجسم متحركا مع أنه ســـاكن في الحقيقـــة.؟؟؟ ما ذكرنا : أنه لو كـــان المكـــان عبـــارة عن السـطح ، لـزم الحكم على الجسم السـاكن ، حـال كونه سـاكنا بأنه متحـرك. ومعلـوم أن ذلك باطـل. فعلمنا : أن المكان لا يجوز أن يكون عبارة عن الســطح. أما إذا قلنا : إن المكان عبارة عن البعد الخالي ، والفضاء الصرف ، لم يلزم ذلك. لأن ذلك الجسم لما كان واقفا في ذلك الفضاء ، وفي ذلك الخلاء ، لا جرم كان ساكنا لا متحركا. فإن قيل : إن عنيت بكون ذلك الطير ساكنا في الهواء ، وكون ذلك الحجر واقفا في الماء : أن مسامتته مع الأجسام الساكنة باقية. فالأمر كذلك.

---

(1) سقط (م).

(2) من (س).

إلا أن السـكون بهـذا التفسـير غـير مشـروط بكونه في نفسه سـاكنا. ألا تـرى أن الصـندوق إذا وضع فيه جسم ، وفرضنا هوى ذلك الصندوق مع كل ما فيه ، فإن مسـامتة تلك الأجسـام الموضـوعة في الصـندوق مع جـوانب ذلك الصندوق باقية غـير متغـيرة ، مع أن ذلك الصـندوق، وكل ما فيه متحـرك. فعلمنا : أن مسـامتة ذلك الطـير ، وذلك الحجر مع سـائر الأجسـام ، لا يمنع من كونه في نفسه متحركا. وإن عنيت بكونه سـاكنا أنه بقي في ذلك الفضـاء الذي هو حاصل فيه ومداخل لـه. فهـذا الكلام إنما يتم بعد ثبـوت القـول بالفضـاء ، فلو أثبتنا القـول بالفضـاء بهـذه المقدمة لزم الدور وهو محال.

والجواب : أما أن الطـير قد يقف في الهـواء ، مع أن الهواء يمر عليه ، والحجر قد يقف في المـاء مع أن المـاء يجـري عليـه. فـذلك معلـوم بالضـرورة ، والمنع من كونه ساكنا في هذه الحالة مكابرة في البديهيات.

وأما تفسير السكون ببقـاء المسـامتات فهو باطل. ويدل عليه وجوه :

الأول : إن الجسـمين المتسـاويين في الثقل والحجم والشـكل ، إذا ابتـدا بـالنزول من رأس الجبل في هـواء صـاف لا تفـاوت فيه البتة ، فههنا يبقى سـمت كل واحد منهما مع الآخر ، من أول هـذه الحركة إلى آخرهـا. فههنا المسامتة باقية مع كون كل واحد منهما متحركا ، فعلمنا : أنه لا يمكن تفسير كون الجسم ساكنا ببقـاء مسـامتته مع غيره.

الثاني : إن الفلك الحاوي ، والفلك المحـوي ، إذا كانا يتممان الدورة في مدة واحدة ، فهناك لا يتغير شـيء من المسامتات الحاصـلة بين الأجـزاء المفترضة في كل واحد منهما ، مع كون كل واحد منهما متحركا في نفسه.

الثـالث : إن الجسـمين مـتى بقيا في ذاتيهما [على السكون. كان سكونهما في ذاتيهما[1]] علة لبقاء المسامتة الحاصلة بينهما ، وذلك لأن سـكونه في ذاته أمر حاصل له في ذاته ، وأما مسـامتته مع غـيره فهي أمر يحصل له بالنسبة إلى غيره.

---

(1) سقط (م) ، (ت).

وما [ثبت [1]] للشـــيء [بذاته [2]] قبل ما يثبت له بســـبب غيره ، كان سكونه في ذاته أمـرا مغـايرا لبقـاء مسـامتاته مع غيره.

الرابع : إنه يمكننا أن نعقل كـون الشـيء سـاكنا في ذاته ، مستقرا في حيزه الذي هو فيه ، حال كوننا غـافلين عن كل ما سـواه. وأما بقـاء مسـامتته مع غـيره ، فهـذا لا يمكن [تعقله إلا [3] مـــع] تعقل غـــيره. فعلمنا : أن كونه ساكنا في ذاته أمر مغاير لبقاء مسامتاته مع غيره.

وأما قوله [4] : إنه لو كان المكان عبارة عن السطح ، لـــزم أن نحكم على المتحـــرك حـــال كونه متحركا بكونه ســـاكنا. فتقريـــره : أنا إذا وضـــعنا شـــيئا من الـــدقيق في جراب. فعند القائلين بأن المكان هو السطح [يكون مكان ذلك الـدقيق هو السـطح [5]] البـاطن من ذلك الجـراب ، المماس للسطح الظاهر من ذلك الدقيق. فإذا فرضـنا أنه نقل ذلك الجراب من «الريّ» إلى «خراسـان» فقد انتقل ذلك الـــدقيق من بلد إلى بلد ، مع أن المماسة الحاصـــلة بين ذينك السـطحين باقية ثابتة غـير متغـيرة. فلو لم يكن المكان إلا السـطح ، لـوجب الحكم على ذلك الـدقيق بأنه بقي ساكنا ، مع أنا نعلم بالضرورة أنه انتقل من «الـــري» إلى «خراسان» وذلك باطل.

فإن قالوا [6] : إن ذلك الدقيق الذي في ذلك الجـراب ، لا نقـول : إنه متحـرك بالـذات، بل نقـول : إنه متحـرك بالفرض. فالجواب أن نقول : إن قول القائل هـذا الجسم متحـرك بـالفرض : لفظة [مبهمة [7]] لا بد من البحث عن معناهـا. فنقـول : لا شك أنا حين جعلنا هـذا الـدقيق في الجـراب ، حين كنا في «الـري» فقد كـان هـذا الـدقيق حاصلا في الري ، فإذا جئنا بذلك الجراب إلى «خراسـان» فلا شك أن ذلك الـــدقيق حصل في «خراســـان» فـــذلك الدقيق الذي كان في «الري» إما أن يقال : إنه في نفسه لم ينتقل ولم يتحرك ، بل بقي

(1) من (س ، ط).
(5) سقط (ط ، س).
(2) من (س ، ط).
(6) فإن قيل (س).
(3) سقط (ط).
(7) من (س).
(4) قولنا (م).

كما كان. وإما أن يقال : إنه انتقل وتحرك. والأول مكـابرة ، فـإن هـذا الـدقيق كـان حاصلا في «الـري» والآن حصل في «خراســـان» فكيف يعقل أن يقـــال : لم ينتقل ولم يتحــرك؟ فيثبت : أنه انتقل في نفسه وتحــرك في ذاته ، وظاهر أنه لم ينتقل عن ذلك السطح الذي كان محيطا به في «الــري» لأنه حـــال ما حصل في «خراســـان» يقع السـطح من ذلك الـدقيق ، مماسا للسـطح البـاطن من الجـراب. فعلمنا : أن المكـان الحقيقي الـذي يسـكن فيه ذات الجسم ، ويتحـرك عنه وإليه : هو الفضـاء المـذكور ، والخلاء الموصوف [1] حـتى يقـال : إن ذات الـدقيق انتقل من ذلك الفضــاء الــذي كــان في «الــري» إلى الفضــاء الحاصل ب «خراسان» وذلك هو المطلوب.

الحجة الثانية : إنا نعلم بالضــرورة : أن بين طـــرفي الطــاس امتــدادا مخصوصا ، وبعــدا معينــا. فــذلك البعد والامتـــــداد ، إما أن يكـــــون هو بعد الجسم الحاصل بين طرفيه ، وإما أن يكون بعدا آخر مغايرا له.

والأول باطل لوجوه :

أحـــــدها : إنا ســـــنقيم الدلالة على أن الخلاء ممكن الوقوع ، وبتقـدير وقـوع الخلاء يكـون ذلك البعد والامتـداد حاصلا ، مع عــــدم الأجســـام الـــتي يصح عليها الحركة والســـكون. وذلك يـــدل على أن ذلك البعد مغـــاير للبعد الحاصل في الأجسام.

وثانيها : هب أن الملاء واجب الحصـــــــــول ، إلا أن حصـــوله غـــير معلـــوم بالبديهة ، بل هو معلـــوم الثبـــوت بالـــــدلائل الدقيقة ، والوجـــوه الغامضة فقبل العلم بتلك الدلائل يكون وجود تلك الأجسام غير معلـوم ، لكنا بينا أن وجود البعد الممتد بين طرفي الطـاس [معلـوم بالبديهة ، والشــــيء الواحد لا يصـــدق عليه كونه معلوما بالبديهة ، وغير معلوم بالبديهة. وهذا يـدل على أن ذلك البعد الممتد بين طـرفي الطـاس [2]] العلـوم ثبوته بالضـرورة ، مغـاير للأجسام الحاصلة بين طرفي الطاس.

---

(1) المذكور (س).

(2) سقط (ط) ، (س).

وثالثها : إن البعد الممتد بين طرفي الطاس المعين ، بعـدا واحـدا بالشـخص لا يتبـدل ولا يتغـير. وأما الأجسـام الحاصــــلة في داخل الطــــاس ، فإنها أجســــام مختلفة متعاقبة. فإن الطـاس تـارة يكـون مملـوءا بالمـاء ، ثم إن المــاء يخــرج ويــدخل فيه الهــواء ، ثم إن ذلك الهــواء قد يخرج ويحصل عقيبه هواء آخــر. فالحاصل أن البعد الممتد بين طرفي الطـاس بعد واحد بالشـخص ، بـاقي بعينه ، لا يتبدل ولا يتغير. وأما الأجسـام الـتي تحصل في داخل ذلك الطــــاس ، فإنها أجســــام [متبدلة متعاقبة [1]] والشــــيء الواحد بالشـخص المصـون عن التبـدل والتغـير ، مغـاير للشيء الذي لا يكون باقيا ، بل يكون متبدلا متغـيرا. وذلك يدل على أن ذلك البعد الممتد بين طرفي الطاس ، مغاير للأجسام الشاغلة لتلك الأحياز.

الحجة الثالثة : لو كـان المكـان عبـارة عن السـطح الحـاوي ، لـزم القـول بـأن المكـان قد يـزداد حـال بقـاء المتمكن في ذاته بحاله ، ويلـزم أيضا أن يقـال : المكـان يبقى كما كان حال انتقاص ذلك المتمكن ، ويلزم أيضا أن يقال المكان قد يزداد حال ما ينتقص المتمكن ، وكل ذلك باطل ، فالقول بأن المكان هو السطح باطل.

فهــذه إلزامــات ثلاثة : أما الإلــزام الأول : فبيانه في صورتين :

الصـــــــورة الأولى : إن الجسم الواحد إذا جعل قطعا كثيرة ، فمقدار مجموع هذه القطع يكون مسـاويا لمقـدار كله قبل القطع والتفريــق. لكن السـطوح المحيطة بهـذه القطع تكــون أكــثر من الســطح المحيط بمجمــوع ذلك الجسم قبل التقطيع والتفريــــق. فههنا مقـــــدار المتمكن واحد في حالتي الاتصـال والتقطيع ، مع أن مكانه حـال ما كـان متصلا ، أقل بكثـير من مكـان عند حصـول التقطيع فيه.

الصـــــــــورة الثانية : إنه ثبت في الهندسة : أن أوسع الأشــكال هو الــدائرة. فالشــمعة إذا جعلت كــرة ، فــإن السطح المحيط بها أصغر [2] من السطح المحيط

(1) منتقلة (م ، ت).
(2) أكثر (م).

بها عند ما تجعل مكعبة [1] فههنا المتمكن باقي بحاله ، مع أن المكان ازداد عند التكعيب.

أما الإلــزام الثــاني : وهو أن يبقى المكــان بحاله مع انتقاص المتمكن فنقـول : المـاء الـذي في القربـة. مكانه هو السطح الداخل من القربة ، فـإذا عصـرنا القربة حـتى فــاض بعض ما كــان فيها من المــاء ، بقي ســطح القربة محيطا بما بقي فيها من المـــاء. فههنا المتمكن قد انتقص مع أن المكان باقي كما كان.

وأما الإلـــزام الثـــالث : [وهو قولنا [2]] المتمكن قد ينتقص والمكـان يـزداد. فنقـول : تقريـره : إنا إذا فرضـنا مكعبا متساوي السطوح ، فإن مكانه هو الســطح المحيط به ، فـــإذا أحـــدثنا في كل واحد من جوانبه نقـــرا عميقة واسعة ، فههنا انتقص جـرم المتمكن ، ولـزم من انتقاصه ازدياد السطوح المحيطة به. فلو كـان المكـان عبـارة عن الســطوح المحيطة بالشــيء ، لـزم في هـذه الصـورة أن يقــال : انتقــاص ذات [3] المتمكن أوجب ازديــاد مكانـــه. ومعلوم أن كل هـذه اللـوازم باطلة فاسـدة. أما إذا قلنا : المكان هو البعد الذي [ينفد فيه ذات [4]] الجسم [لم يلزم عليه [5]] شيئا من هذه المنكرات [6] والمحالات.

الحجة الرابعة : إنا إذا تخيلنا جســما واحــدا ، وتخيلنا أنه وجد وليس معه غـــــيره ، فإنه لا بد وأن يحكم العقل عليه بأنه هاهنا أو هناك فيثبت : أن المعـنى [المعقـول [7]] من قولنا : الجسم هاهنا أو هنــاك : أمر لا يقــدر الــذهن على تصور وجود الجسم ، إلا مع تصور حصوله. وأما كون الجسم ، ممســـوس جسم آخر ، أو محــــاط جسم آخر ، فـأمر يتمكن العقل من تصـور الجسم جسـما مع الـذهول عنه. وهذا القيـاس ينتج إنتاجا ضـروريا : أن المعقـول من كون الجسم هاهنا أو

(1) يحصل تكعيبه (م).
(2) من (س ، ط).
(3) وجوب (ت) وجود (م) ذات (ط ، س).
(4) بداخله (م).
(5) فإن (م).
(6) المنكرات لا تتوجه إليه (م ، ت).
(7) سقط (م ، ت).

هنـاك : مغـاير للمعقـول من كونه بحيث يحيط به غـيره. فيثبت : أن الحـيز الـذي حكم العقل بكـون الجسم حاصلا فيه : مغاير للسطح الحاوي [والله أعلم [1]].

ومما يؤكد ذلك : أن صـريح العقل يحكم بـأن الجسم حـــال وجـــوده لا بد وأن يكـــون إما متحركا وإما ســـاكنا. وصريح العقل لا يحكم بأنه يجب أن يكـون [إما [2]] مماسا لسطح واحد ، أو منتقلا من مماسة سطح آخر. لأن العقل يمكنه تصـور الجسم بحيث لا يماسه شـيء من السـطوح أصلا.

فيثبت : أن المعقول من كونه متحركا وساكنا ، مغاير للمعقـــول من كونه مماسا لســـطح واحد ، أو منتقلا من مماسة سطح إلى مماسة سطح آخر.

وإذا ثبت هـــذا فنقـــول : المعقـــول من الحركة هو الانتقال من [الحيز إلى الحيز الذي يليه [3]] والمعقـول من السكون هو الاستقرار في الحيز الواحد ، وهذا يقتضي أن سكون هذا الحيز الـذي يسـتقر الجسم فيه تـارة ، وينتقل منه إلى غيره أخـرى : مغـايرا للسـطح الحـاوي. وذلك هو المطلوب.

الحجة الخامسة : إن الأجســـام متناهيـــة. فمجمـــوع الأجسام يجب أن يكون له حيز وجهة ، ومجموع الأجســام يمتنع أن يحيط به سطح آخر. ينتج : أن الحـيز والجهة أمر مغاير للسطح الحاوي. لا يقال : مجموع الأجسام ليس لها حـــيز ولا جهة البتة ، وإنما حصل له وضع بالقيـــاس إلى الأجسام الموجودة في داخلـه. نعم لا شك أنه يتعـذر علينا إثبات جسم لا يكون له حـيز ولا جهـة. إلا أن الحـاكم بهـذا الحكم هو الـوهم والخيـال ، لا العقـل. وقد ثبت أن حكم الـوهم والخيـال باطل كـاذب. لأنا نقـول : إنا نجد صـريح العقل والفطـرة شـاهدان بـأن كل جسم فإنه لا بد وأن يكون حاصلا في حيز وفي جهة.

والذي يؤكد هذا وجوه :

---

(1) سقط (م).
(2) من (س).
(3) حيز إلى حيز (س).

الأول : إنا ببداهة عقولنا نعلم أن الخط الـــــــذي هو محور العالم ، لو خرج من جانبيه إلى ما لا نهاية له ، فـإن أحد جـانبي ذلك الخط ، مغـاير للجـانب الآخر منـه. ومن أنكر هذا التغاير ، فقد نازع في أقوى البديهيات.

الثاني : إنا لو فرضنا إنسانا واقفا على طرف القطب الشـمالي ، فإنه لا بد وأن يمـيز قدامه عن خلفـه. والعلم بهذا الامتياز ضروري.

الثــالث : إن النقطة المفروضة في الســطح الأعلى من الفلك ، لا شك أنها تكـون متحركة [حـال اسـتدارة [1]] الفلك ، ولا معنى لتلك الحركة ، إلا أن تلك النقطة انتقلت من حيز إلى حيز [آخر [2]] وذلك هو المطلوب.

وأما قوله : «إن هــذا الحكم عمل الــوهم والخيــال. وذلك كاذب».

فنقول : هذا الكلام باطل من وجوه :

الأول : وهو أنا نجد الجزم بصـحة هـذه القضـية جزما قاطعا غـــير قابل للشك والشـــبهة ، ولا نجد في القلب تفاوتا بين قـوة هـذه القضـية وبين سـائر البـديهيات. وإذا كـان كـذلك فنقـول : لو جوزنا أن تكـون القضـية مع هـذا القدر من القوة كاذبة فحينئذ يرتفع الأمان عن البديهيات ، ويحتـاج في تصـحيح ما يصح منها إلى النظر والاسـتدلال ، لكن الاسـتدلال موقـوف على صـحة البـديهيات ، فيلـزم الدور. وهو فاسد.

والثاني : وهو إنا نجد في فطرة النفس السـليمة عن الآفات ، وغريزة القلب المبرأة عن المشوشــات : أحكاما يقينية قاطعة ، ثم أنتم تقولون : الحاكم ببعضـها هو العقل ، [وهو صـادق [3]] والحـاكم [بـالبعض الآخر [4]] هو الـوهم وهو كـاذب. فعلى هــذا التقرير ما لم يعــرف الفــرق بين العقل وبين الوهم ، وما لم يعـرف ثانيا أن هـذا الحكم هو حكم العقل لا حكم الوهم ، وما لم يعرف ثالثا

---

(1) باستدارة (م).
(2) من (س ، ط).
(3) الصادق (س).
(4) بالبقية (ت ، م).

أن العقل صـــادق ، وأن الـــوهم كـــاذب. فإنه لا يمكننا أن نحكم بصحة تلك القضية التي جزمنا بصحتها.

ونقـول : العلم بهـذه الأمـور الثلاثة إن كـان بـديهيا ، امتنع حصول الجزم في القضايا الكاذبة ، مع حصول العلم البـديهي بكونه كاذبـا. وإن كـان اسـتدلاليا ، لـزم توقف البـديهيات على الـدلائل [لكن الـدلائل [1]] موقوفة على البـديهيات. فيلـزم الـدور [وتبطل كل العلـوم [2]] وتلـزم السفسطة.

[الثالث [3]] : وهو أنه لا معـنى للعلـوم البديهية الأولية إلا القضـايا الـتي أراد العاقل تشـكيل نفسه فيها لما قـدر [عليه لكن [4]] العلم بأنه لا بد وأن يمتـاز جـانب القطب الشمالي عن جانب القطب الجنوبي ، علم لو أراد العاقل تشكيك نفسه فيه [لما قدر عليه [5]] فوجب أن يكون ذلك من العلوم البديهية.

فهذا مجموع الدلائل الدالة على أن المكان عبارة عن البعد القائم بذاته ، لا عن السطح الحاوي. والله أعلم.

---

(1) سقط (م).
(2) سقط (م).
(3) سقط (م).
(4) سقط (م).
(5) سقط (ط).

الفصل الخامس

في

بيان أن الخلاء

ممتنع الوقوع أو ممكن الوقوع؟

مذهب «أرسطاطاليس» : أنه ممتنع الوقوع. وبه قال جميع [1] أتباعه.

ومـذهب جمهـور الأقـدمين من الحكمـاء ، وجمهـور المتكلمين : أنه جـائز الوقـوع. وهو المختـار. ويـدل عليه وجوه :

الحجة الأولى : إن بديهة العقل حاكمة بـــأن الجسم الـذي هو المتمكن مفتقر إلى الفضـاء الـذي هو المكـان ، فلو كان وجود الفضاء الذي هو المكان ممتنع الوجـود ، إلا مع المتمكن ، لـــزم افتقـــار كل واحد منهما إلى الآخر ، فيكـون دورا ، وهو محـال. فيثبت : أن الفضـاء غـني في وجـوده وفي ذاته عن المتمكن. وهو أيضا غـير مـوجب [2] لذات المتمكن وإلا لامتنع أن يفـارق المتمكن. فيثبت : أن المكان غني في ذاته عن المتمكن ، وغير موجب له ، وما كان كذلك لم يمتنع وجوده منفكا عنه ، فيلـزم القطع بأنه لا يمتنع وجود الحيز والفضاء خاليا عن المتمكن. ولا معنى للخلاء إلا ذلـك. فـإن قيل : يشـكل ما ذكـرتم بـالجوهر والعرض. فإن كل واحد منهما غني في وجوده عن الآخـر. وإلا وقع الـدور ، وأحـدهما غـير مـوجب للآخر ، وإلا لامتنع وجـود الجسم بـدون ذلك العـرض ، مع أنه يمتنع حصـول الجسم إلا مع العرض.

---

(1) جمهور (س).
(2) واجب (م).

والجــواب : الأعــراض عنــدنا على قســمين : منها ما يجـري مجـرى المعلـول لـذات الجسم ، ومنها ما لا يكـون كذلك.

أما القسم الأول : فهو كالحصــول في الحــيز. فــإن ماهية الجسم تقتضي كونها حاصـلة في الحـيز ، فلا جـرم يمتنع خلو ذات الجسم عن الحصول في الحيز. ثم إن كان ذلك الحصـــــول حاصلا عقيب [حصـــــول [1]] آخر ، فهو الحركة. وإن لم يكن كـذلك فهو السـكون. وفي الحقيقة : يرجع حاصل القــول في الحركة والســكون إلى الحصــول في الحــيز ، لكنا بينا أن الحصــول في الحــيز كــالمعلول لماهية الجسم ، وكالموجب عنها ، فلا جــرم [قلنا : إنه [2]] يمتنع خلو ذات الجسم عن الحركة والسكون ، وأما ســائر الأغــراض فهي كــالألوان والطعــوم والــروائح [وغيرها [3]] وعندنا يجوز خلو الجسم عنها.

إذا ثبت هــذا فنقــول : لا شك أن الجسم مفتقر إلى الحيز ، فيمتنع [كون الجسم [4]] علة لحصول الحيز [وأيضا : الحـيز [5]] يمتنع كونه علة لوجـود الجسـم. وإذا ثبت هـذا ظهر أنه ليس واحد منهما علة لحصــول الآخر ، فلما ثبت أن الجسم محتاج إلى الحـيز ، وجب كـون الحـيز غنيا عن الجسم ، فوجب جواز حصـول الحـيز ، خاليا عن الجسـم. وهـذا بخلاف الجسم مع الحصـول في الحـيز فإنا بينا : أن ماهية الجسم علة للحصــول في الحــيز ، فظهر الفــرق. وأما ســـائر الأعـــراض فقد ذكرنا أنه لا يمتنع خلو الجسم عنها بأسرها. فقد زال النقض.

الحجة الثانية على صحة القــول بــالخلاء : أنه لو امتنع الحيز عن المتمكن ، لكـان [إمسـاك [6]] الحاصل ، أسـهل من تحصيل المفقود ، فكان يلزم أن لا يمكن الحيز [7] من خروج المتمكن منه ، فكان يلزم أن يمتنع على الجسم أن يتحــرك عن مكانه ، وحيث لم يمتنــع، علمنا أن ذلك لأجل أن ذات الحيز ممكن

---

(1) الحصول في حيز (م).
(5) سقط (م).
(2) من (س).
(6) سقط (ط).
(3) سقط (م).
(7) المكان (ت ، م).
(4) كونه (س).

الوجود [1] بدون المتمكن. وذلك يوجب القول بجواز الخلاء [والله أعلم [2]].

الحجة الثالثة : إذا تحـــرك الجسم. فالموضع المنتقل إليه. إما أن يقال : إنه كـان خلاء قبل انتقـال هـذا المنتقل إليه ، أو كـــان ملاء. والأول هو المطلـــوب. والثـــاني على قسمين. لأن عند انتقال هـذا المنتقل إليه ، إما أن يقـال : إنه بقي ذلك الخلاء هنـاك ، أو انتقل عنه إلى موضع آخـر. والأول يقتضي تداخل الأجسام ، وهو محال. والثـاني على قسمين. لأنه إما أن يقال : إن ذلك الملاء انتقل إلى مكان هذا المنتقل ، وهـذا المنتقل انتقل إلى مكـان ذلك الملاء. أو يقـــال : إن ذلك الملاء انتقل إلى مكـــان جسم آخـــر. والأول يوجب الـدور ، لأن صـحة انتقـال هـذا المنتقل إلى مكـــان الملاء ، مشـــروط بانتقـــال ذلك الملاء عن ذلك المكان ، وذلك الانتقال مشـروط بفـراغ هـذا المكـان عن هذا المنتقل ، وهذا الفراغ مشروط بانتقال [هذا المنتقل [3]] إلى مكان ذلك الملاء. فيصير دورا. والثاني وهو القـول بأن ذلك الملاء انتقل إلى مكان جسم آخر. فيكـون الكلام فيه كما في الأول ، فيلـــزم أن تتـــدافع جملة العـــالم عند حركة [البقة [4]] وهـــذا قـــول لا يقبله العقـــل. فيثبت : أن القـــول بـــأن العـــالم ملاء يفضي إلى أحد هـــذه الأقســـام الباطلة ، فكان القول به باطلا.

فإن قيل : لم لا يجوز أن يقـال : إن الجسم إذا انتقل من جانب إلى جانب ، فإنه يحدث في الحيز [المنتقل عنه جسم ويفـــنى عن الحـــيز [5]] المنتقل إليه آخر و[حينئذ لا يحصل الخلاء. ويفـــنى من الجـــانب المنتقل إليه جـــزء ، ليصـير ذلك الحـيز حـيزا لهـذا المنتقل [6]] وحينئذ لا يلـزم [القول بالخلاء [7]] وهذا الذي ذكرناه غـير مسـتبعد [البتة [8]] إما لأجل أنا نقـول : بالفاعل المختـار [فإنه تعـالى [9]] يحدث جزءا في [أحد [10]] الحـيزين ، ويفـنى[11] جـزءا عن الحيز الآخر

(1) التحقق (م ، ت).
(7) شيء مما ذكرتموه (ت ، م).
(2) من (ط ، س).
(8) من (س).
(3) سقط (م).
(9) من (س).
(4) عند قول البتة (م ، ت).
(10) من (س).

(5) سقط (م)
(11) ويعدم (م ، ت).
(6) سقط (ط).

[وعلى هـذا التقـدير فالأشـكال زائل [1]] لأجل أنا نقـول : الأجسام قابلة للتخلخل والتكاثف ، فـإذا انتقل الجسم عن حـــيز ، ازداد مقـــدار الجسم في الجـــانب المنتقل عنه ، وانتقص مقـــــــداره في الجـــــــانب المنتقل إليه ، وعلى التقديرين فالمقصود حاصل.

ثم نقــول : هــذا الــدليل ينتقض بحركة الســمكة في المـــاء ، فإنه لا يعقل حصـــول الخلاء في داخل المـــاء [2] وذلك لأن الماء جرم سـيّال بـالطبع إلى المواضع الخاليـة. فلو حصل هناك خلاء ، لسال الماء إليــه. فيثبت : أنه ليس في داخل المـاء شـيء من الخلاء. وإذا ثبت هـذا فنقـول : إن السمكة إذا تحركت في قعر البحر ، لزمكم أن تقولــوا : إنه يتموج بكليته [ويتدافع [3]] بسبب حركة تلك الســمكة [4] فـإن الـتزمتم ذلك ، فنحن أيضا نلـتزم تـدافع أجـزاء [5] العالم بسبب حركة البقة.

والجــواب عن الأول : أن نقــول : صـحة إحـداث الله الجسم في الحيز المنتقل عنه : مشروط بكون ذلك الحيز خاليا. لامتنـاع تـداخل الأجسـام. فلو جعلنا صـحة [6] خلـوه مشروطا بخلق الله تعـالى ذلك الجـزء فيه ، لـزم الـدور ، وهو باطل [وكــذا القــول في إعــدام الحــيز عن الجــانب المنتقل إليه ، لأن هــذا الإعــدام مشــروط بعــدم الخلاء ، وعـدم الخلاء مشـروط بحصـول الجسم المنتقل في ذلك الحيز ، فلو جعلنا صحة حصوله فيه مشروطا بإعـدام ذلك الحيز ، لزم الدور [7]] وهذا الجـواب لا يختلف سـواء قلنا : إنه يحدث أحد الجسمين ويعـدم الثـاني بإيجـاد الله تعـالى وبإعدامه ، أو قلنا : إنه يــــزداد مقـــــدار الجسم من أحد الجـــانبين ، وينتقص من الجـــانب الآخر بســـبب التخلخل والتكاثف على أنا قد بينا

(1) من (ط ، س).
(2) في (س ، ط).
(3) سقط (ط) ، (س).
(4) تلك السمكة كل البحر فإن ... الخ (م ، ت).
(5) جملة (س).
(6) صحة ذلك الخلق مشروطا (س ، ط).
(7) سقط (ط) ، (س).

في بـاب الحركة : أن القـول بالتخلخل والتكـاثف : قـول باطل محال.

والجواب عن الثاني : أنا نقول : مذهبنا أنه حصل في داخل الماء خلاء كثـير ، وذلك هو السـبب في كـون المـاء لطيفا متموجا ، وذلك لأن الماء ثقيل سيال بالطبع ، وكلما انصب بعض أجزاء الماء إلى بعض الأحياز الخالية ، صارت سائر الأحياز خالية. فتنصب أجـزاء المـاء مـرة أخـرى من تلك الأحياز [إلى هذه الأحياز [1]] وهكذا أبدا. ولهذا السبب يكـون جسم المـاء متموجا [متحركا [2]] أبـدا. وعلى هـذا التقدير فقد سقط السؤال.

الحجة الرابعة : إذا فرضـنا سـطحا لقي سـطحا آخر بكليته ثم ارتفع عنه دفعة ، فإنه يجب وقـــوع الخلاء بينهما في أول زمان حصول ذلك الارتفاع.

فلنبين إمكان هذه الأمور [3] :

أما المقدمة الأولى فهي في بيـــان أنه يصح أن يلقى سطح سـطحا آخر بكليتـه. وبرهانه : أنه لو امتنع أن يلقى سـطح سـطحا لبقيت الفـرج خالية بينهمـا. وذلك يـوجب القـــول بـــالخلاء. وأيضا فالبديهة حكمت بصـــحته. لأنا إذا وضعنا باطن إصبعنا على الإصبع الثـاني ، من اليد الثانية ، علمنا بالضرورة أنه صار سطح هذا الإصـبع ملاقيا لسـطح الإصبع الثانية بالكلية. وإنه [4] من المحال أن يقال : إنه لم تحصل الملاقاة إلا على نقط متفرقة متباينة.

وأما المقدمة الثانية فهي في بيـان أنه يصح أن يرتفع أحد السطحين عن الآخر دفعة. وبرهانه : أن الجـزء الأول من السطح الأعلى ، إذا ارتفع عن السـطح الأسـفل ، فلو بقي الجزء الثـاني من السـطح الأعلى ، مماسا لجـزء من السطح الأسـفل ، لـزم وقـوع التفكك بين أجـزاء السـطح الأعلى. لأن الجـزء الأول إذا ارتفع فقد تحـرك إلى فـوق ، فلو بقي الجزء الثاني مماسا [5] للشيء الذي

---

(1) سقط (م).
(2) سقط (ط) ، (س).
(3) الأحوال (س).
(4) وإنه لا يمكن أن يقال : تحصل الملاقاة ... الخ (م ، ت).
(5) مماسا لما كان مماسا (م ، ت).

كـــان مماسا له قبل ذلك ، فهو حينئذ لم يتحـــرك أصـــلا. والجسم إذا تحـرك أحد جانبيه ، ولم يتحـرك منه الجـانب الآخر البتة ، فإنه يلزم وقوع التفكك في أجزائه. وهـذا هو الذي عوّل عليه الحكماء في إبطال الجزء الذي لا يتجـزأ ، حيث قـالوا : لو تحـرك بعض أجـزاء الـرحى مع سـكون البعض ، لـــزم وقـــوع التفكك [لكن القـــول بالتفكك [1]] باطـل. فـالقول بـأن السـطح الأعلى يرتفع عن الأسـفل دفعة واحدة حق. وأيضا : فلنفرض وقوع التفكك فنقـول : اللامماسة من الأمـور الـتي تحصل في الآن ، فالسـطحان المفروضـان لا شك أنهما كانا متماسـين، فـإذا حصـلت اللامماسة فهذا الـذي صـار لا مماسا دفعـة. إما أن يكـون سـطحا أو نقطـة. فـإن كـان الأول فقد حصل المطلـوب. وإن كان الثاني لزم تشافع [2] النقط وتتالي الآنـات ، وهما باطلان عند القوم.

وأما المقدمة الثالثة فهي في بيـــان أنه لما ارتفع أحد السطحين عن الآخر فإنه يلزم حصول الخلاء في وسطها. وبرهانه : أنه لو حصل بينهما جسم ، فإما أن يقـال : كـان ذلك الجسم حاصلا بينهما قبل ذلك أو يقـــــال : إنه انتقل إليه حين رفعنا الأعلى من الأسفل. والأول باطـل. لأنا بينا : أن من الممكن أن ينطبق سـطح على سـطح ، وكل ما كان ممكنا فإنه لا يلزم من فرض وقوعه محال ، فليفرض وقوعه ، لأن المبـني على الممكن ممكن. والثـاني باطل أيضـا. لأن الانتقـال إلى ذلك الوسط ، إما أن يكـون من مسام الأعلى والأسـفل ، أو من الجـوانب. والأول باطـل. لأن الأجسام [3] التي تحصل فيها المنافذ والمسام ، فإنه لا بد وأن يحصل بين كل منفـدين : سـطح متصل ، وإلا لـزم أن لا يحصل في السطح ذي المنافذ وذي المسـام سـطح متصل ، وحينئذ يكـون الجسم عبـارة عن نقط متفرقة ، وذلك باطـل. وإذا حصل في السـطح ذي المنافذ سـطح متصل ، ثم إنا نجد السـطح ذا المنافذ يرتفع عما تحته دفعة ، علمنا أن كل واحد من تلك

---

(1) سقط (م ، ت).

(2) تدافع (م).

(3) الأجسام وإن حصلت المنافذ والمسـام فيها إلا أنه لا بد وأن يحصل بين كل مقدمتين سطح منعقد وإلا لزم ... الخ (م ، ت).

السـطوح المتصـلة ، قد ارتفع عنا تحته دفعة [واحـدة [1]]
فـإذا لم يكن في ذلك السـطح الصـغير شـيء من المنافذ امتنع أن يقـال : الجسم دخل في منافـده ، والثـاني أيضا باطل. لأن انتقال تلك الأجسام من الجوانب إلى الوسط ، إما أن لا يعتبر فيها مرورها بالطرف ، وهو ظاهر الفساد ، أو يعتـبر فيه ذلـك. وحينئذ لا يخلو إما أن يقـال إنه : حين يكـون في الطـرف يكـون في الوسط أيضا ، وهو ممتنـع. لأن الجسم الواحد لا يحصل دفعة واحـدة في حـيزين ، أو يقال : إنه حين يكون حاصلا في الطرف ، لا يكـون حاصلا في الوسـط. وحينئذ يلـزم أن يقـال : إن حين كـان ذلك الجسم حاصلا في الطـــرف ، كـــان الوسط خاليـــا. وهو المطلوب.

فإن قيل : لم لا يجوز أن يقال : إنه كلما [2] ارتفع أحد السطحين عن الآخر ، فإن الفاعل المختـار يخلق في ذلك الوسط جسما. وحينئذ لا يلـزم القـول بـالخلاء؟ أو يقـال : إنه كلما ارتفع أحد السـطحين عن الآخر فـإن الأجسـام المحيطة بهما تتخلخل ويزداد عظمها ، ويمتلئ الوسط بها في الحال؟

والجواب. أما الأول فمدفوع من وجهين :

الأول : إن الفاعل المختار لا يقول به الفلاسفة.

والثـاني : يلـزم الـدور المـذكور ، وذلك لأن صـحة إحـــداث الجسم هنـــاك ، مشـــروط بارتفـــاع أحد ذينك السـطحين عن الآخر ، لئلا يلـزم تـداخل الأجسـام ، فلو جعلنا صـــحة ارتفـــاع أحد ذينك الســـطحين عن الآخر مشروطة بإحـداث ذلك الجسم ، لـزم الـدور. وأما القـول بازديـاد مقـادير الأجسـام المحيطة بـذينك السـطحين فهو باطل. لوجهين :

الأول : هــذا المــذهب باطل على ما بينــاه في بــاب الحركة.

والثاني : هو أنا نقـول : هب أن هـذا الازديـاد ممكن ، إلا أن طرف ذلك

---

(1) سقط (س).
(2) كما كان (م).

الجسم المتخلخل ، لا بد وأن يمتد [1] من الخـــــــارج إلى الـــــداخل ، فحين يكــــون طرفه متصلا بطـــــرف ذينك الســـطحين ، يكــــون الوسط خاليا عنه ، وحينئذ يحصل المطلوب[والله أعلم[2]].

الحجة الخامسة : إن الإنسان قد ينفخ في الـزقّ نفخا شـــديدا بحيث لا يمكنه أن يزيد على ذلك النفخ ، ثم يسد رأس ذلك الزق سدا وثيقا ، ثم إنه بعد ذلك لو حاول غــرز المسلّة الواحدة فيه أو الأعداد الكثـيرة من المسـلات في ذلك الــزق ، أمكنه ذلــك. ولو لا أنه حصل في داخل ذلك الـزق [المنفـوخ [3]] خلاء كثـير ، وإلا لما أمكن ذلك ، لأنه [يلـزم [4]] تـداخل الأجسـام. فـإن قيل : لعل المسـلة إنما نفدت في ذلك الزق ، لأن عند حصول ذلك الغرز ، يتمــدد جــرم الــزق [ويتسع ، فيحصل لتلك المســلة مكــان في داخل ذلك الـزق [5]] المنفـوخ ، أو يقـال : لعله حصل عند غرز المسلة في الزق ، خروج بعض أجزاء الهواء المنفوخ فيه من مسـام ذلك الـزق. وحينئذ يتسع داخل ذلك الـزق لنفــوذ المســلة فيــه. أو يقــال : ثبت أن الأجســام قابلة للتخلخل والتكـاثف ، فلعل عند غـرز المسـلة تكـاثف ذلك الهــواء المنفــوخ في الـــزق وانقبض ، فحصل للمســـلة المغـــروزة في ذلك الـــداخل مكـــان. وإذا كـــانت هـــذه الاحتمالات قائمة ، امتنع الاسـتدلال بإمكـان غـرز المسـلة في الزق المنفوخ على حصول الخلاء داخل ذلك الزق.

والجــواب عن الأول. إنا نفــرض الكلام فيما إذا بــالغ الإنسان في تمديد الـزق ، قبل أن ينفخ فيه ، ثم بـالغ في النفخ مبالغة لا يمكنه أن يزيد عليهــــــا. فههنا لا شك أن أجزاء الـزق قد تمـددت بسـبب المبالغة في التمديد أولا ، والنفخ ثانيا. فلو حصل بسبب غرز المسـلة فيه تمـدد أزيد مما كـــان ، لما حصل ذلك إلا بعد قـــوة شـــديدة وتكلف عظيم. لكنا نعلم بالضرورة أنه لا يحتاج في هذا الغرز إلى قوة شديدة ، فبطل هذا الاحتمال.

---

(1) يكون (س).
(2) سقط (م).
(3) سقط (ط).
(4) سقط (س).
(5) سقط (ط) ، (س).

وأما قوله ثانيا : لعل عند غــرز هــذه المســلة ، خــرج بعض أجزاء الهواء من مسام الزق.

فجوابه : أن تلك الأجــزاء لما لم تخــرج عند المبالغة الشديدة في النفخ ، وجب أن لا تخرج أيضا عند هذا الغرز ، إلا عند القوة الشديدة في هذا الغرز.

ومعلوم أن هــذا الغــرز مما لا يحتــاج إلى هــذه القــوة الشديدة. فصار هذا الاحتمال مدفوعا.

وأما قوله ثالثا : إن الهواء المحصــور في داخل الــزق المنفوخ ، لعله يصير متكاثفا منقبضــا. فجوابه : أن القــول بالتكـــاثف والتخلخل [1] باطل على ما قررنـــاه في بـــاب الحركة [والله أعلم [2]].

الحجة السادسة : إن القـــــارورة قد تمص ، ثم تكب على المــاء ، فيتصــاعد المــاء إليها ، ولو كــانت بعد المص مملوءة كما كانت قبل ذلك المص ، لــوجب أن لا يتصــاعد المـــاء إليها بعد المص ، كما لا يتصـــاعد المـــاء إليها قبل المص. فإن قــالوا : إن بســبب المص خــرج بعض ما كــان في القـــارورة من الهـــواء ، ثم ازداد حجم البقية ازديـــادا امتلأت القــارورة منه ، إلا أن ذلك الازديــاد كــان قســريا ، حاصلا بســبب المص ، فلما كبت القـــارورة على المـــاء ، زال القاسر فعاد ذلك الهواء إلى مقداره الطبيعي ، الــذي كان حاصلا أولا فتصاعد المــاء إلى داخل القــارورة ، لأجل ضرورة الخلاء.

قلنا [3] هذا باطل من وجوه :

الأول : إن القـــول بالتخلخل والتكــاثف باطل محـــال على ما قررناه [4].

والثـــاني : [هب [5]] أن ذلك ممكن إلا أنا نقـــول : إن عند حصول هذا

---

(1) والانقباض (م ، ت).

(2) سقط (م).

(3) والجواب (م ، ت).

(4) سبق تقريره (م ، ت).

(5) سقط (س).

التخلخل [لزم القول [1]] بحدوث الذات ، وليس هذا عبارة عن حـــدوث [الصــفة فقط[2]] لأن الجسم إذا ازداد حجمه ومقـــــداره. فكل جـــزء من أجـــــزاء ذلك [المنبسط [3]] المتخلخل [فهو ذات [4]] قائمة بـــالنفس كســـائر الأجـــزاء. وأيضا : فجميع تلك الأجــــــزاء المفترضة في ذلك الجسم متشـــابهة بالماهية والطبيعة والحقيقة ، فعند زوال القاسر ، أو التقلص والقبض [5] كــان ذلك إشــارة إلى عـــدم بعض تلك الأجزاء دون البعض. وهذا باطل. لأن تلك الأجــزاء لما كانت متساوية [6] في تمــام الماهية لم يكن [عـــدم بعضــها أولى من عدم الباقي [7]] فإما أن يفنى الكل وهو محـــال ، أو يبقى الكل ، وحينئذ يلزم أن تبقى القارورة مملوءة كما كانت [وحينئذ [8]] يجب أن لا يتصاعد الماء إليها بعد المص كما كان لا يتصاعد الماء إليها قبل المص.

والوجه الثالث في دفع هذا السـؤال : أن نقـول : ذكر الشــــيخ الــــرئيس أن «الهيـــــولى ليس لها في حد ذاتها [وحقيقتها [9]] : حجمية ولا مقدار فكانت نسبتها إلى جميع المقادير على السوية» هذا كلامه.

ونحن نقول : إذا كان الأمر كذلك امتنع أن يقـــال : إن بعض المقـــادير بالنســـبة إلى تلك المـــادة ، طـــبيعي لها ، وبعضـها قســـرى لهـا. لأن نسـبة جميع المقـادير إليها على السوية. وإذا كــان الأمر كــذلك ، فهــذه الحجمية الحاصــلة عند المص وعند التخلخل تكــــون طبيعة لتلك المــــادة ، فــوجب أن تبقى وأن لا تنتقص عند إكبــاب القــارورة على الماء [والله أعلم [10]].

---

(1) كان ذلك عبارة عن (م ، ت).
(2) الصفات (م ، ت).
(3) من (م ، ت).
(4) أسير إليه كان ذاتا (م ، ت).
(5) لو تقلص وانقبض (س ، ط).
(6) متشابهة متساوية (م ، ت).
(7) اختصاص بعضها بالعدم وبعضها بالبقاء أولى من العكس (م ، ت).
(8) من (م ، ت).
(9) سقط (ط).
(10) سقط (م).

الحجة السابعة : إن الآنية الصلبة النحاسـية إذا أملئت من المـاء ، ثم سد رأسـها سـدا وثيقا ، ثم سـخنت بالنـار القوية فإنها تنشق. وما ذاك إلا أنه أزداد حجم ذلك الماء ، فلم يتسع داخل ذلك الإناء [له [1]] فانشقت الآنية.

ونقـول : ذلك الازديـاد إما أن يكـون لأجل أن نفد فيه شـــيء من الخـــارج [وانضـــاف إلى ما كـــان فيه فصـــار المجموع زائـدا ، أو يقـال : إنه لم ينضم إليه من الخـارج [2]] بل صار حجمه ومقـداره أزيد مما كـان ، أو يقـال : إنه وقعت الفرج والخلاءات في داخله ، فصار حجم المجمـوع بهذا السبب أزيد مما كان. والقسمان [الأولان [3]] بـاطلان ، فبقي الثـالث وهو المطلـوب. أما القسم الأول وهو أنه نفد فيه من الخارج جسم آخر ، فهذا لا يـوجب الانشـقاق. وذلك لأن داخل الآنية إن كان متسعا لتلك الزيادة ، فحينئذ لا يلـــزم الانشـــقاق ، وإن لم يكن متســـعا لتلك الزيـــادة فحينئذ لا يحصل النفـــود البتة ، وإذا لم يحصل النفـــود لم يحصل الانشقاق.

وأما القسم الثـاني وهو القـول بازديـاد الحجم ، فهو باطل كما سـبق تقريـره فيما تقـدم [ولما فسد [4]] هـذان القسمان بقي الثالث. وهو أنه إنما حصل الانشـــقاق ، لأنه وقعت الفـرج الخالية في داخل ذلك المـاء ، فصـار حجم ذلك المجمـوع بهـذا السـبب أزيد مما كـان. وذلك يـوجب القول بالخلاء [5].

الحجة الثامنة : إنا نأخذ قارورة ضيقة الـرأس ، وننفخ فيها نفخا شـــديدا ، ثم نضع الإبهـــام بعد قطع النفخ على فمها سريعا ، لئلا يخرج منها الريح الذي نفخناه فيها ، فإذا غمسناها في الماء [وأزلنا الإبهام [6]] عن رأسها ، ظهـرت في الماء نفاخات وبقـابق. وذلك لأن الـريح الـذي أدخلنـاه في

---

(1) من (س).
(2) سقط (م).
(3) سقط (م).
(4) وإذا ظهر فساد (م ، ت).
(5) وذلك القول باطل (م ، ت).
(6) ونزيل الإصبع (م ، ت).

القارورة بسبب النفخ الشديد ، يخرج عنها ، ويشق سـطح الماء [عند الصعود [1]] فلا جرم تظهر النفاخـات والبقـابق. وذلك يدل على أنا أدخلنا في تلك القـارورة عند النفخ من الهـواء ، ما لو لا النفخ لما دخل فيه ، ولو كـانت القـارورة مملوءة من الهواء لما أمكن إدخال هواء أزيد فيه.

والجواب الذي يذكرونه من حيث التخلخل والتكاثف ، فقد عرفت ضعفه وسقوطه. [والله أعلم [2]].

الحجة التاسعة : وهي في غاية القوة [أن نقول [3]] : إنا سنقيم الدليل اليقيـني على أن الأجسـام المحسوسة ، مركبة من أجـزاء ، كل واحد منها يقبل القسـمة الوهمية ، ولا يقبل القسمة الانفكاكية البتـة. ونقيم الدلالة أيضا على أنه يجب أن يكـون شـكل كل واحد منها الكـرة. وإذا ثبت بالبرهان اليقيني صحة هاتين المقدمتين ، لـزم أن يقـال : إن تلك الأجـــزاء الكرية عند ائتلافها وتلاقيها ، يحصل فيما بينها : الخلاء لأن الكرات المضمومة بعضـها إلى بعض ، لا بد وأن يحصل فيما بينها : الفرج والمنافذ والخلاءات. وهذا البرهان يقيـني ، بعد إثبـات تينك المقـدّمتين المـذكورتين. وسيأتي إن شاء الله تعالى تقريرها بـالوجوه اليقينية ، في مسألة الجوهر الفرد. والله أعلم.

---

(1) من (ط ، س).
(2) سقط (م).
(3) سقط (م).

الفصل السادس

في

حكاية دلائل

نفاة الخلاء والجواب عنها

احتجوا بوجوه :

الحجة الأولى : إن الخلاء الذي يفترض بين طرفي الطاس ، أصغر من الخلاء الذي يفترض بين جداري [1] الصفة ، وهذا الخلاء أصغر من الخلاء الذي يفترض بين جدارى المدينة ، وهذا الخلاء أصغر من الخلاء الذي يفترض بين السماء والأرض. فهذا الخلاء قابل للمساواة والمفاوتة [2] فهو : موجود ، وبعد ، ومقدار. وذلك المقدار إما أن يكون [مقدارا [3]] قائما بنفسه ، مستقلا بذاته مغايرا لمقدار المتمكن ، بحيث ينفذ فيه مقدار المتمكن ويداخله ، وإما أن لا يكون كذلك ، بل ليس ذلك المقدار [إلا مقدار [4]] المتمكن والأول يوجب تداخل الأبعاد ، وذلك محال. فبقي الثاني ، وإذا ثبت هذا ، ظهر أن الذي يظن أنه خلاء ، فهو ليس بخلاء ، بل هو جسم. فيكون الخلاء : ملاء ، ولهذا المعنى قال الحكيم أرسطاطاليس : «الخلاء كاسمه خلاء» يعني : أنه لفظ خالي عن مفهوم [5].

---

(1) طرفي (م).
(2) واللامساواة (م).
(3) سقط (ط ، س).
(4) من (س).
(5) عن المعنى الصحيح (م ، ت).

الحجة الثانية : إنه لو حصل الخلاء ، لكـــــان كـــــون الجسم ســـاكنا فيه : محـــالا. ولكـــان كونه متحركا فيه : محـالا. ومـتى كـان الأمر كـذلك ، امتنع كـون الخلاء مكانا للجســـــم. إنما قلنـــــا: إن الخلاء يمتنع كونه مكانا للجسم المتحرك وللجسم الساكن. وذلك لأن الخلاء إما أن يكــون عدما محضا ، ونفيا صـرفا ، على ما يقوله المتكلمــون. أو يكون بعدا متشابه [الأجزاء والجوانب [1]] على ما هو قول القـــدماء من الحكمـــاء. وعلى التقـــديرين فلا اختلاف بين أجزائه وأبعاضه البتة ، وإذا كـان كـذلك ، امتنع أن يسـكن الجسم [في جزء من أجزائه [2] و] جانب من جوانبه. [لأن الجسم لو بقي مسـتقرا فيه طالبا له لازما للبقـاء فيه [3]] مع كونه مساويا لسائر الجوانب والأطراف ، يلزم رجحـان أحد طرفي الممكن على الآخر لا لمرجح ، وهو محال.

فإن قالوا : لم لا يجوز أن يقـال : إن الفاعل المختـار يخصص ذلك الجسم بذلك الحيز المعين بقصده واختياره؟ فنقول : إن كان ذلك الحيز المعني موصـوفا بـأمر ، لأجله صار أولى بتخصـيص ذلك الجسم به ، عـاد الطلب في أن ذلك الحيز ، كيف اختص بذلك المرجح؟ وإن لم يوجد هـذا المرجح ، كـان رجحـان القصد إلى تخصـيص ذلك [الجسم به [4]] دون سائر الجوانب ترجيحا للممكن من غير مــرجح [وأيضا [5]] فيمتنع أن يتحـــرك الجسم فيـــه. لأن الحركة عبارة عن ترك حيز ، وطلب حيز آخر. وذلك لا يتم إلا بـأن يكون ذلك الحيز مخالفا لذلك الحيز ، في أمر من الأمور ، وإلا لكان تخصيص أحد [الجانبين بالهرب ، والآخر بالطلب ، رجحانا [6]] للممكن من غـير مـرجح. وهو محـال. فثبت : أن بتقـدير حصـول الخلاء يمتنع كـون الجسم سـاكنا فيه ، ويمتنع كونه متحركا

---

(1) من (ط ، س).
(2) سقط (ط ، س).
(3) لأن اختصاصي الجسم بالسكون فيه مع كونه ... الخ (م).
(4) سقط (م ، ت).
(5) من (س).
(6) أحد الحيزين بتركه ، وتخصيص الحيز الآخر بطلبه ، ترجيحا للممكن ... الخ (ت ، م).

فيـه. وإذا كـان كـذلك ، وجب القطع بأنه يمتنع أن يكـون الخلاء مكانا للجسم [والله أعلم[1]].

الحجة الثالثة : [لو قــدرنا وجــود [2]] الخلاء ، لكــانت حركة الجسم فيه ، إما أن [تكون واقعة [3]] في زمان ، أو لا في زمان. والقسمان بـاطلان ، فـالقول بحصـول الخلاء باطل. إنما قلنا : إنه يمتنع وقوعها في زمان ، لأن الجسم إذا تحــرك في مســافة ، فكلما كــان الجسم الحاصل في تلك المسافة أرق ، كانت الحركة فيها أسرع. ويدل عليه : التجربة والقيــاس. فأما التجربة فظــاهرة ، لأن رســوب الحجر في الماء ، أسـهل وأسـرع من رسـوبه في الـدهن والـدبس. وأما القيـاس فلأن انخـراق الرقيق ، أسـهل من انخراق الغليظ.

وإذا ثبتت هذه المقدمة فنقول : لنفرض أن المتحـرك قطع عشـرة أذرع من الخلاء ، في سـاعة واحـدة ، وقطع عشـرة أذرع من المسـافة المملـوءة من المـاء في عشر ساعات. فعلى هذا التقدير يكون زمـان الحركة في الخلاء ، عشر زمان الحركة في الماء. ثم لنفرض ملاء آخر ، أرق من المــاء. بحيث تكــون رقته أزيد من رقة المــاء عشر مـرات. فـإذا كـان صـغر زمـان الحركة بحسب زيـادة رقة الملاء الحاصل في المسافة وجب أن يكون في هذا الملاء الرقيق ، عشر زمـان الحركة في المـاء. وقد كـان زمـان الحركة في الخلاء ، عشر زمان الحركة في الماء. فيلزم : أن يكون زمان الحركة في هذا الملاء الرقيق ، مثل زمـان الحركة في الخلاء ، فتكون الحركة مع العائق ، كهي لا مع العائق.

وأيضا : إذا فرضنا ملاء آخر أرق من ذلك ، كان زمـان الحركة فيه أقل من زمـــان الحركة في الخلاء ، فتكـــون الحركة مع العائق أسرع منها [حال عـدم [4]] العـائق. هـذا خلف.

فيثبت بما ذكرنا : أنه لو صح القــول بوجــود الخلاء ، لامتنع أن تكون

---

(1) سقط (م ، ت).
(2) لو صح القول بوجود (ت ، م).
(3) تقع (م ، ت).
(4) من غير (م ، ت).

الحركة الواقعة [1] فيه ، واقعة في زمـــان. وإنما قلنا : إنه يمتنع وقوع تلك الحركة [إلا [2]] في زمـان ، لأن كل حركة فعلى مسافة منقسمة ، فيكون وقــوع [النصف الأول منها [3]] قبل وقـوع النصف الثـاني منهـا. وذلك لا يتقـرر إلا مع الزمان. فيثبت : أنه لو صح القـول بوجـود الخلاء ، لكـانت حركة الجسم فيه ، إما أن تقع في زمان أو لا في زمـان ، وثبت فساد القسمين ، فوجب أن يكـون القـول بـالخلاء : باطلا.

الحجة الرابعة : إنه ثبت بالبرهان : أن الحجر إذا رمى قســرا [إلى فـوق [4]] فهو إنما يتحـرك ، لأن [5] المحـرك القاسر أوجد فيه قـــوة محركة إلى فـــوق. وثبت : أن تلك القـــوة إنما تبطل بمصــــادمات الهــــواء الــــذي في تلك المسـافة. إذا ثبت هـذا فنقـول : لو كـانت تلك المسـافة خالية لما حصلت المصادمات ، فكان يجب أن لا تفتر تلك القـــوة [ولا تبطل [6]] وكـــان يجب أن لا يـــرجح الحجر المرمي ، إلا بعد وصوله إلى سطح الفلك. ولما كــان ذلك باطلا ، علمنا : أن هذه المسافة غير خالية.

الحجة الخامسة : الإنـاء الـذي يكـون ضـيق الـرأس ، وكان في أسفله ثقبة ضيقة. إذا جعل مملـوءا من المـاء ، فإن فتح رأسه نزل المـاء ، وإن سد لم يـنزل. وليس ذلك إلا لامتناع الخلاء. [7]

الحجة السادسة : الأنبوبة إذا غمس أحد طرفيها في المـاء ، ومص الطــرف الآخر منه ، صـعد المــاء ، مع أنه ليس من شــأن المـــاء الصــعود ، وما ذاك إلا لأن ســطح الهواء ، ملازم لسطح المـاء. فـإذا مص الهـواء ، انجـذب ، فتبعه المـاء. وكـذلك اللحم يرتفع [عند المص في محجمة الحجام [8]].

الحجة الســـابعة : إنا إذا أدخلنا رأس أنبوبة في داخل قارورة ، وأحكمنا

---

(1) الحاصلة (م).
(5) لأن المحرك إفادة قوة تحركه إلى فوق (م ، ت).
(2) سقط (ت ، م).
(6) سقط (م) وفي (م) تضعف بدل تفتر.
(3) نصفها (م).
(7) ليس ذلك لامتناع الخلاء (م ، ت).
(4) سقط (م).
(8) يرتفع في الرأس بحجمة الحجامة (ت).

الخلل الذي بين عنق الأنبوبة وعنق القارورة ، بشيء يسد الخلـل. فـإن جـذبنا هـذه الأنبوبة بحيث لا يـدخل الهـواء الغـريب في القـارورة ، انكسـرت القـارورة إلى داخل ، وذلك لأجل امتنــاع الخلاء ، وإذا أدخلنا الأنبوبة في بــاطن القـارورة إدخـالا أكـثر مما كـان. انكسـرت القـارورة إلى خـارج. وذلك لأن القـارورة كـانت مملـوءة ، فـإذا أدخلنا الأنبوبة فيها ، لم تحتملها ، فانشقت القارورة إلى الخارج.

الحجة الثامنة : لو كان الخلاء ممكنا ، لجـاز في بعض القوارير والأواني أن تكون خالية ، فكان يجب إذا نكسناها وغمسناها في المـاء ، واعتمـدنا عليها ، أن يتصـاعد المـاء إليها من غـير أن يخـرج منها شـيء من الهـواء ، حـتى لا تظهر البقــابق والنفاخــات ، ولما لم يكن الأمر كــذلك ، علمنا أن الخلاء غير حاصل في داخل العـالم [والله أعلم [(1)].

والجواب عن الحجة الأولى : إنها بناء على أن الحيز ، والمكان يمتنع أن يكون عبـارة عن أبعـاد قائمة بأنفسـها ، مستقلة بذواتها. إلا أن الكلام في هذا الباب قد سبق على الاستقصاء ، فلا فائدة في الإعادة.

والجــواب عن الحجة الثانية : أن نقــول : إن هــذه الحجة مبنية على مقدمات :

فأولها : أنه لو حصل الخلاء ، لكــان ذلك الخلاء غــير متنـاه. ولقائل أن يقـول : ألسـتم قلتم : إنه ليس خـارج العالم لا خلاء ولا ملاء؟ فلم لا يجوز أن يقال أيضا : الخلاء الموجـود مقـدار متنـاه ، وهو المقـدار الـذي يحصل فيه جسم العـالم ، وأما الخـارج عنه فلا خلاء ولا ملاء؟ [وعلى هــذا التقــدير فإنه [(2)] لا يمكنكم أن تقولــوا : لم حصل العالم في هـذا الجز من الخلاء دون سـائر الأجـزاء؟ فـإن قالوا : كل من أثبت الخلاء قـال : إنه غـير متنـاه. فنقـول: فعلى هـذا التقـدير يخـرج هـذا الكلام عن أن يكـون حجة برهانيـة. بل يصـير قصـاراه : أن يكـون إلزاما على قـول الخصم.

---

(1) سقط (م).

(2) وعند هذا (م ، ت).

المقدمة الثانية : إن الأجزاء المفترضة في هذا الخلاء : متشـابهة. فنقـول : ولم قلتم : إن الأمر كـذلك؟ ولم لا يجوز أن يقـال : بعض أجـزاء هـذا الخلاء مخـالف بالماهية للبعض] فلا جرم [1] [كان حصول هذا العالم في بعض تلك الأجزاء ، أولى من حصوله في الباقي؟ [وتقريـره [2]] : أن الخلاء موجود يمكن فرض الأبعاد الثلاثة فيه ، ولا يلزم من اشراك أجزاء الخلاء في قابلية الأبعاد ، اشتراكها في تمام الماهية. لما ثبت أن الاشتراك في [الأحكام [3]] واللوازم لا يدل على الاشتراك في [ماهيات [4]] الملزومات.

المقدمة الثالثة : هب أن أجـزاء الخلاء متشـابهة في تمام الماهية. لكن لم لا يجـوز أن يقـال : الفاعل المختـار خصص [5] العالم ببعض أجزاء الخلاء دون البعض ، بمجـرد الإرادة؟ وحينئذ يرجع هـذا الكلام إلى البحث عن المقدمة المشهورة المذكورة في مسـألة [الفـرق بين القـادر وبين الموجب. وقد تقدم ذلك بالاستقصاء [6]].

المقدمة الرابعة : هب أن القـول بالفاعل المختـار باطل [عندكم [7]] إلا أنا نشـاهد أن كل واحد من الأجسـام الحيوانية والنباتية والمعدنية مختص بصـورة معينة وحـيز معين [ومقدار معين [8]] مع أنه لا يمتنع في العقل حصـول خلاف ما وقـع. فاختصـاص كل واحد من هـذه الأجسـام [بصـفاته المعينة [9]] إما أن يكـون [10] [لأنه وقع ذلك من غير مرجح. أو إن كان لا بد من مرجح ، إلا أن

---

(1) سقط (ط).
(2) وتمام الكلام فيه (س).
(3) سقط (ط) ، (س).
(4) سقط (ط) ، (س).
(5) خصص تحصل العالم (م).
(6) القدم وتمام الكلام فيه سيأتي في تلك المسألة (م ، ت).
(7) من (س ، ط).
(8) من (س).
(9) بصفاتها الحاصلة (م ، ت).
(10) إما أن يكون لا لمرجح أو لمرجح هو الفاعل المختار (س ، ط).

ذلك] المرجح هو الفاعل المختار. أو إن كان ذلك المـرجح موجبا [بالذات [1]] إلا أن كل حادث ، فإنه مسبوق بحـادث آخر ، وكأن الحادث المتقدم ، أعد المـادة لقبـول الحـادث المتأخر. وعلى هذا الترتيب يكون قبل كل حادث ، حـادث آخر [2] لا إلى أول. [وبالجملة [3]] فـــــإذا عقلنا هـــــذه الاختصاصات في هذه الأجسام ، لأحد هذه الأقسـام ، فلم لا يجوز مثله في اختصـاص كل العـالم الجسـماني لموضع معين من الخلاء ، الـذي لا نهاية لـه؟ وذلك أن يقـال : إنه حصل في ذلك الحـيز المعين ، لا لمـرجح [أو لمـرجح هو الفاعل المختـار [4]] أو لأجل أن هـذا العـالم كـان قبل أن حصل في هـذا الحـيز ، حاصلا في حـيز آخر من الخلاء ، وكأن حصوله في ذلك الحيز من الخلاء ، أعد له لأن يتنقل منه إلى هذا الحيز الثاني من الخلاء وهكذا لا إلى أول [5] : أن كل ما يقولونه في الأعـــراض المعينة ، الحاصـــلة في الأجسـام السـفلية ، فنحن [نقـول مثله [6]] في اختصـاص كلية العالم بالجزء المعين من الخلاء.

والجواب عن الحجة الثالثة : من وجوه :

الأول : أن نقول : الحركة لما هي هي ، إما أن تكـون مفتقـــرة إلى الزمـــان ، أو لا تكـــون كـــذلك ، بل يكـــون افتقارها إلى الزمـــــــــان ، ليس إلا لأجل ما حصل في المسافة من المقاومة. والثاني باطل لوجوه :

أحـــــدها : إن الحركة من حيث إنها حركة ، لا يمكن حصولها إلا على مسافة منقسـمة ، فيكـون وجـود النصف الأول منها ، سـابقا في الوجـود على النصف الثـاني منهـا. وإذا كان الأمر كذلك ، ثبت : أن الحركة من حيث هي هي مفتقرة إلى الزمان.

---

(1) من (م).
(2) سقط (ط).
(3) سقط (م).
(4) أو يقال : حصل فيه مخصص الفاعل المختار (م ، ت).
(5) وهكذا لا إلى (س ، ط) وبدل العبارة الأولى في (م ، ت) والصحيح : وهكذا ، لا إلى أول.
(6) سقط (م).

والثاني : إن حركات الأفلاك لا عائق لها في مسافاتها ، فوجب وقوعها لا في زمان.

والثالث : إن [1] من شرط تحقق ماهية الشيء ، أن لا يحصل معها ما يكون عائقا عنها ، وإذا كان كذلك ، فلنفرض الحركة خالية عن كل العوائق ، فيلزم على هذا التقدير وقوعها لا في زمان. وذلك محال. فثبت بهذه الوجوه : فساد القسم الثاني ، فتعين أن يكون الحق هو القسم الأول ، وهو أن الحركة من حيث إنها حركة ، تستدعي قدرا من الزمان.

وإذا ثبت هذا [الأصل [2]] فنقول : الحركة الواقعة في مسافة عشرة أذرع تستدعي قدرا من الزمان ، بسبب كونها حركة ، ثم إن حصل في تلك المسافة شيء من العوائق ، فحينئذ تستدعي تلك الحركة قدرا آخر من الزمان ، بسبب ما في تلك المسافة من العائق. ثم إن الزمان المستحق بسبب ما في المسافة من العائق هو الذي يقصر [بسبب [3]] لطافة ذلك العائق ، ويعظم بسبب كثافته. وإذا ظهر هذا فنقول : الحركة الواقعة في الخلاء : واقعة في ساعة واحدة ، وهي الزمان الذي يستحقه هذا القدر من الحركة ، لأجل أنها حركة فقط. وأما الملاء الذي رقته أزيد من رقة الماء عشر مرات ، فإن الحركة تقع فيه [في ساعة واحدة وتسعة أعشار ساعة [4]] أما الساعة الواحدة فبسبب أصل الحركة ، وأما تسعة أعشار الساعة فبسبب ما في المسافة من العائق الضعيف.

وبالجملة : فالمحال الذي ألزموه ، إنما يتم لو جعلنا الزمان كله في مقابلة العائق ، أما إذا جعلنا بعض الزمان في مقابلة أصل الحركة ، وبعضه في مقابلة العائق ، كانت الحركة الواقعة في الخلاء الصرف ، واقعة في ذلك الزمان تستحقه الحرة ، لما هي هي. وأما الحركة الواقعة في الملاء ، فإنها واقعة في ذلك الزمان مع مقدار آخر من الزمان ، الذي يستحق بسبب ما في المسافة من

---

(1) إنه ليس من شرط (م ، ت).

(2) سقط (م).

(3) سقط (ط).

(4) في ساعة وعشر ساعة (م ، ت).

المعاوقة. فيثبت : أن الإلزام الذي أوردوه غير لازم.

السـؤال الثـاني على هـذه الحجة : أن نقـول : إنهم ذكـــروا أن الحركة الواقعة في الخلاء تقع في قـــدر معين من الزمـــان ، والحركة الواقعة أيضا في المـــاء ، تقع في قـــدر آخر من الزمـــان ، ولا شك أن لزمـــان الحركة في الخلاء ، إلى زمـان الحركة في المـاء نسـبة ، فلنفـرض وجـود معوقة نسـبتها إلى المعاوقة الحاصـلة في المـاء ، كنسـبة زمـان الحركة في الخلاء إلى زمـان الحركة في المـاء. فنقـول : إنهم مطـالبون ببيـان أن حصـول معاوقة على هذه النسبة ، أمر ممكن الحصول. فما الدليل عليـه؟ وتقريـره : أن الحكمـاء أقـاموا الدلالة على أن المسـافة قابلة للقسـمة. إلى غـير النهايـة. وإذا كـان الأمر كـذلك ، لزم منه أن تكون الحركة قابلة للقسمة إلى غـير النهايـة. وإذا كان كـذلك فلا زمـان ، إلا ويمكن فـرض زمـان آخر ، أصغر منه.

وأما مراتب المعاوقة بسـبب الشـدة والضـعف ، فهم ما أقاموا برهانا على أنها غـير متناهية ، وما أقـاموا برهانا على أنه لا معاوقة ، إلا وجـود معاوقة أخـرى أضـعف من الأولى إلى غـــير النهايـــة. وإذا لم تثبت هـــذه المقدمة بالبرهان ، فحينئذ لا يثبت لهم بالبرهان [إمكـان [1]] وجـود معاوقة نسـبتها إلى المعاوقة الحاصـلة في المـاء كنسـبة زمان الحركة التي في الخلاء إلى زمـان الحركة الـتي في المـاء. فيثبت : [أن القـوم تسـلموا هـذه المقدمة [2]] من غير حجة ولا برهان. فكان الكلام المبني عليها مختلا [3].

فإن قـالوا : الـدليل على أن مـراتب المعاوقة بحسب الشـدة والضـعف غـير متناهية : هو أن المعـنى المـوجب لهذه المعاوقة ، صـفة حالة في الجسـم. والجسم منقسم أبـدا ، فالحـال فيه يكـون منقسـما أبـدا. ولا شك أن قـوة المعاوقة القائمة بـــالجزء ، أضـــعف من قـــوة المعاوقة القائمة بالكل. وبهـذا الطريق ثبت أن مـراتب المعاوقـات في القوة والضعف غير متناهيـة. فنقـول : لم لا يجـوز أن يكــون تــأثير تلك الصــفة في اقتضــاء حصــول المعاوقة موقوفا على مقدار معين ، بحيث لو

---

(1) سقط (س).
(2) هذه المقدمة يسلمونها (م ، ت).
(3) سقط (ط ، س).

انتقص ذلك المقدار ، لم يبق ذلك الاقتضاء البتة؟ ومع هذا الاحتمال يسقط ما ذكروه.

والــذي يحقق ما ذكرنا : أن الريــاح العاصــفة تهــدم الجبــال ، وتقلع الأشــجار ، ثم لم يلــزم من [حصــول [1]] الريـاح الضـعيفة [اللينة [2]] أن يحصل منها قلع شـيء من الأشجار ، وهدم شيء من الأحجار. فكذا هاهنا.

السـؤال الثـالث : هب أنه يلــزم في تلك الحركة أن يكـون حالها عند الخلو عن المعـاوق ، مسـاويا لحالها عند حصـول المعــاوق الضـعيف. فلم قلتم : إن ذلك باطــل؟ [وبيانه : أن المعـاوق [3]] إذا ضـعف جـدا ، صـار وجـوده كعدمه ، ألا تــرى أن الحجر الــذي يقــدر العشــرون على تحريكه ، لا يلـزم أن يقـدر الواحد على تحريكه بوجه مـا. فههنا جــزء المــؤثر لم يبق مــؤثرا ، لا في القليل ولا في الكثير [فلم لا يجوز أيضا أن يقال : إن جزء العائق لا يبقى عائقا لا في القليل ولا في الكثـير [4]؟ وهـذا السـؤال كأنه عند التقرير لا يتم ، إلا بالاستعانة بالسؤالين المتقدمين.

والجواب عن الحجة الرابعة من وجهين :

الأول : أن نقول : المسافة التي بين السـماء والأرض ، كلها خالية عن جميع الأجســام. بل نقــول : أكــثر هــذه المسافة مملوءة من الأجسام الهوائية ، والأجسام النارية. وذلك يكفي في أن تصـير مصـادماتها سـببا لفتـور القـوة القسرية.

والوجه الثاني : أن هذه الحجة [إن دلت فإنما [5] تـدل على حصـــول الملاء ، لا على أن الملاء واجب الحصـــول [وأن الخلاء ممتنع الخلاء [6]].

والجواب عن الوجوه الأربعة الباقية : إن تلك الوجــوه ، إنما تفيد هذا

---

(1) القوة (ت ، م).
(5) سقط (م).
(2) سقط (م).
(6) لو صحت فهى إنما (م ، ت).
(3) سقط (م).
(4) وذلك لأن (م ، ت).

المطلـوب ، لو أقـاموا البرهـان القـاطع على أنه لا سـبب لتلك الأحوال العجيبة ، إلا امتناع الخلاء. والقـوم ما فعلـوا ذلـك. فكـان ذلك الوجه ضـعيفا. ثم إنا نعارضـها بـالوجوه المناســبة لها ، الدالة على حصــول الملاء [1] وقد ذكرناها في دلائل المثبــتين للخلاء. وهــذا آخر الكلام في هــذه المسألة. والله أعلم.

(1) الخلاء (م ، ت).

الفصل السابع

في

تفاريع القول بالخلاء

وهي فروع [1] :

[الفرع الأول : اتفق جمهور القدماء على أن الخلاء لا يقبل العدم البتة.

واحتجوا عليه بوجهين :

الأول : إن كل ما كان ممكنا ، فإنا لا يلـزم من فـرض وقوعه محال ، فلنفـرض أن الخلاء قد عـدم ، فنقـول عند وقـوع هـذا الفـرض : هل يتمـيز جـانب اليمين عن جـانب اليسـار ، وجـانب الفـوق عن جـانب التحت ، أو لا يتمـيز؟ والثاني باطل بالبديهة ، لأن القول بحصول حالة ، وفـرض أخرى لا يبقى معها هـذا الامتيـاز : أمر لا يقبله العقل ، ولا يتصوره الخيـال [وقـول من يقـول : إنه من حكم الـوهم ، ومن عمل الخيال : فقد أبطلنـاه فيما تقـدم [2]] ولما بطل هـــــذا القسم [3] ثبت أن الحق هو القسم الأول ، وهو أن عند فـرض عـدم هـذا الخلاء ، لا يكـون امتيـاز اليمين عن اليسـار ، والفـوق عن التحت : حاصـلا. وإذا كـان كـذلك ، فهذه الأبعاد الخالية أمور يلزم من فرض عدمها ، فرض

---

(1) وهي أمور : (س) فرعان (ت).
(2) سقط (ط ، س).
(3) القسم الثالث (م).

وجودهـا. وكل ما كـان كـذلك ، كـان فـرض عدمه محـالا. فيثبت : أن فرض عدم هذا الفضـاء [1]] وهـذا الخلاء أمر لا يقبله العقل البتة ، فكـــان ذلك موجـــودا واجب الوجـــود لذاته.

الوجه الثاني في تقرير هـذا القـول : وهو أن العقل لا يسـتبعد زوال الجبـال والبحـار عن أحيازها ، ولا يسـتنكر أيضا عدمها وفناءها في أنفسـها. فإما أن يقـال : إن هـذه الأحياز الخالية والفضاء الخـالي يفـنى ويبقى. وهـذا أمر لا يتصـوره العقل ، ولا يقبله الخـاطر. فيثبت : أن الأمر كما ذكرناه. وأما أهل التحقيق من العلماء فـإنهم قـالوا : هـذه الأبعـاد ممكنة الوجـود لـذواتها ، وكل ما كـان كـذلك [فإنه من حيث إنه هو [2]] يكون قابلا للعدم.

أما بيـــان أنها ممكنة الوجـــود لـــذواتها ، فلوجهين :

الأول : إنه ثبت بالبرهـان أن واجب الوجـود لذاته ، لا يكون إلا واحدا.

والثاني : أن هــذا الخلاء منقسم ، وذلك لأنه يمكن أن يقال : الخلاء من هاهنا إلى هنـاك : ذراع ، ومن هاهنا إلى موضع آخر أبعد من الأول : ألف ذراع. فثبت : أن الخلاء قابل للقســمة والتجزئـــة. وكل منقسم : ممكن. على ما قررنا في الفصــول الســالفة. فيثبت : أن هــذه الأبعــاد ممكنة الوجود. ولا شك أن كل ممكن ، فإنه قال للعدم.

الفرع الثاني : القائلون بـأن العـالم محـدث لا بد وأن يقروا بـأن هـذا الفضـاء قبل حـدوث العـالم : كـان فضـاء متشابها. أعـني أنه ما كـان جـانب منه فوقا ، وجـانب آخر تحتـــا. لأن الفوقية والتحتية لا يعقل حصـــولهما إلا عند حصول جسم آخر. فإذا لم يوجد شـيء من الأجسـام البتة ، امتنع اختلاف أجـزاء الفضـاء بالفوقية والتحتية ، بل كـان متشابه الأحوال بالكلية [والله أعلم [3]].

---

(1) سقط (ط) ، (س).
(2) سقط (ط).
(3) سقط (م).

الفرع الثالث : اتفق القائلون بإثبات هذا الخلاء ، على أن حصول هذا الخلاء خارج العالم غير متناه.

وزعم «أرسطاطاليس» [وأصحابه [1]] أن ذلك محال. واحتج الأولــون بأنه لو تنــاهى هــذا الخلاء ، لما بقي في الخارج عنه امتياز طرف عن طـرف ، وجـانب عن جـانب. وذلك محال. وحجة «أرسـطاطاليس» : أن القـول بوجـود أبعاد غير متناهية : محال.

واعلم أن الكلام في تلك الدلائل سيأتي بالاستقصاء.

الفـرع الرابع : ظهر من المبـاحث المـذكورة في أمر المكــان والحــيز والجهة : أن إله العــالم يمتنع أن يكــون مختصا بشيء من الأمكنة. وتقريره من وجوه :

الأول : أنه لو وجب حصــــول الإله في حــــيز وجهة ، لكــان وجــود الإله مفتقــرا إلى ذلك الحــيز ، لكنا بينا أن الخلاء متشابه الأجزاء ، وحصول الحـيز خاليا عن الجسم : معقول. فعلى هذا يكون ذات الإله محتاجا إلى ذلك الحـيز ، وذلك الحــيز يكــون غنيا عنه وعن ســائر الممكنــات ، فيكون الإله ممكنا لذاته ، مفتقرا إلى غـيره ، ويكـون ذلك الحيز واجبا لذاته ، غنيا عن الغير. وكل ذلك : محال.

الثــاني : أنه لو حصل في هــذا الفضــاء ، وفي هــذا الخلاء ، لكــان إما أن يقــال : إنه حصل في جميع جــوانب هذا الخلاء ، أو في جانب معين منـه. والأول : محـال. لأنه يقتضي كونه منقسـما [2] مركبـا. وأيضا : فيلـزم أن تكـون ذاته مخالطة لجميع المحدثات [والممكنات [3]] وهو باطل. والثاني محال. لأنا بينا أن هذا الخلاء متشابه الأجـزاء ، وما كان في الأزل جـانب منه موصـوفا بالفوقية ، وجـانب آخر [موصوفا [4]] بالتحتية. وحينئذ يكون حصول ذاته في

---

(1) سقط (م).
(2) منقسما متحركا منقضا وأيضا ... الخ (م ، ت).
(3) سقط (ط).
(4) سقط (م).

بعض جـــوانب هـــذا الخلاء [دون البعض [1]] رجحانا لأحد طرفي الممكن من غير مرجح. وهو محال.

الوجه الثـالث : [وهو أنا نقـول [2]] : المكـان والجهة والحـيز ، إما أن يكـون عبـارة عن البعد ، أو عن السـطح. فإن كان الحيز عبارة عن البعد ، فحينئذ يلـزم افتقـار ذات الله تعـــالى إلى [ذلك البعد مع كـــون ذلك البعد غنيا عن ذات الله [3]] وتلزم المحالات المـذكورة. وإن كـان [الحـيز والجهة [4]] عبارة عن السطح [المحيط [5]] فحينئذ لا يتقرر خارج العالم لا خلاء ولا ملاء ولا حيز ولا جهة. وحينئذ يمتنع حصول ذات الله فيه ، فيبقى أنه سبحانه لو كان في حــيز وجهة ، لكان حاصلا داخل العالم ، ولكـان جسـما ممـدودا متناهيا ، أحاطت به كرة العالم. وذلك محال [والله أعلم [6]].

الفرع الخامس : من الناس من قال : امتيـاز اللطيف عن الكـثيف ، إنما حصل بسـبب مخالطة الخلاء. فـالأجزاء الـــتي يتولد منها الجسم المخصـــوص ، إن كـــانت بحيث تخالطها أجـزاء الخلاء ، فهو الجسم اللطيف ، وإن كـان لا يخالطها أجزاء الخلاء فهو الكثيف. ثم كلما كـانت مخالطة الخلاء أكـــثر ، كـــانت اللطافة أكـــثر. والأرض لم تخالطها أجـزاء الخلاء ، فلا جـرم كـانت في غاية الكثافـة. والمـاء يخالطه أجزاء الخلاء ، فلا جرم حصلت اللطافة فيــه. وأما الأجزاء الهوائية فمخالطة الهواء [7] لها أكثر ، فلا جرم كان الهواء ألطف من المـاء. وكـذلك القـول في النـار. ثم في الأفلاك.

الفــرع السـادس : من النــاس من قــال : إن الخلاء حصل فيه قوة جاذبة للأجسام. قال: ولهذا السـبب يكـون الثقل هاويا نازلا ، لأن القوة الجاذبة

---

(1) سقط (م).
(2) سقط (ط).
(3) إلى تلك الجهة ، واستغناء تلك الجهة عن ذات الله (م ، ت).
(4) سقط (م).
(5) من (س).
(6) سقط (م).
(7) الخلاء (م ، ت).

الحاصـلة في الخلاء تجـذب ذلك الجسم إلى نفسـها فـإذا وصل إليه ، فالقوة الجاذبة الموجـودة في الخلاء [المتصل بـــالخلاء [1]] الأول تجذبه إلى نفســـه. وهكـــذا إلى آخر المرتبة. وهذا القول : باطل. لأن الخلاء لو حصل فيه قوة جاذبة للجسم إلى نفسه ، لكان عند وصـول الجسم إليه ، وجب أن يمسـكه عند نفسه ، وأن لا يمكنه من أن يفارقه وينفصل عنـــه. وحيث لم يكن الأمر كـــذلك ، بطل هـــذا الكلام.

وليكن هاهنا آخر كلامنا في الزمان والمكان.

ولنختم هـذا الفصل بتحميد لأمـير المؤمـنين علي بن أبي طـــالب [رضـــوان الله عليه [2]] قـــال : «لم يخل منه شيء فيدرك بأبنيته ، ولا له شـبح مثـال فيوصف بكيفيته ، ولم يغب عنه شيء فيعلم بحيثيته. مباين لجميع ما أحـدث في الصـفات ، وممتنع عن الإدراك بما ابتـدع من تصـريف الـــذوات ، وخـــارج بالكبريـــاء والعظمة من جميع تصـــرف الحالات. محرم على نوازع ثاقبات الفطن تحديده ، وعلى غــوامض ثاقبــات الفكر تكييفه ، وعلى غــوائص ســانحات النظر تصـــــويره. لا تحويه الأمـــــاكن لعظمته ، ولا تذرعه المقـــادير لجلالتـــه. ممتنع على الأوهـــام أن تكتنهه وعلى الأفهام أن تستغرقه ، وعلى الأذهـان أن تمثلـه. قد يئست من اســتنباط الإحاطة به طــوامح العقــول ، ونضــبت عن الإشارة إليه بالاكتنـاه بحـار العلـوم ، ورجعت بالصـغر عن السمو إلى وصف قدرته لطائف الفهوم. واحد لا من عــدد ، دائم لا بأمد ، قـــــــائم لا بعمـــــــد. ليس بجنس فتعادله الأجناس ، ولا بشبح فتصارعه الأشباح. ولا كالأشياء ، فتقع عليه الصفات. قد ضـلت العقـول في أمـواج تيـار إدراكه ، وتحـــيرت الأوهـــام عن الإحاطة بـــذكر أزليته ، وحصـــرت الأوهام عن استشعار وصف قدرته ، وغـرقت الأذهـان في لجج أفلاك ملكوته ، مقتـــدر بـــالآلاء ، ممتنع بالكبريـــاء ، متملك على الأشياء. فلا دهر يخلقه ، ولا وصف يحيط بــه. قد خضعت له الرقاب الصعاب في محل تخوم

(1) سقط (ط).

(2) سقط (م) وفي (ت) فقال عليه‌السلام يا من لا يخلو ... الخ.

قرارها ، وأذعنت له رواصن الأسـباب في منتهى شـواهق أقطارها. يستشـهد بكلية الأجنـاس على ربوبيته ، وبعجزها على قدرته ، وبفطورها على قدمه ، وبزوالها على بقائــه. فلا إليه حد منسوب ، ولا له مثل مضروب ، ولا شيء عنه محجوب. تعالى عن ضرب الأمثال ، وصفات المخلوقات ، علوا كبيرا».

[قال [1] مولانا الداعي إلى اللّه ، رحمة اللّه عليه] : يا إله العالمين. إنك ذكرت في كتابك الكريم :(**قُلْ : لِمَنْ ما فِي السَّــماواتِ وَالْأَرْضِ؟ قُــلْ : لِلَّه**) [2] فيثبت بهــذا البرهان الباهر ، والدليل القـاهر : أن المكـان والمكانيـات منقـــادة لك بالخضـــوع والخنـــوع ، معترفة لك بـــالفقر والخشــوع ، منادية على أنفســها بالــذل والصـغار والعجز والافتقار. ثم قلت :(**وَلَهُ ما سَكَنَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهارِ**) [3] فــأظهرت بهــذا السر المكتــوم ، والأصل المعلــوم : أن الزمـــان والزمانيـــات [تحت خلقك وتقـــديرك وإبـــداعك وتـدبيرك. فالمكـان والمكانيـات والزمـان والزمانيـات [4]] كلها ناطقة بشــواهد مجــدك وعظمتك ، معترفة بوجــوب وجودك وقدمك. فالزمـان بحركته دل على أنك مـنزه عن الحركـات ، والمكـان بسـكونه اعـترف بأنك متعـالي عن السـكنات ، فتعـاليت في كنه أزلك عن لواحق الأضـداد ، وعلائق الأنـداد. لأنك فـرد لا كـالأفراد ، وواحد لا كالآحـاد ، ومتعالي عن علائق عالم الكون والفساد. يا سابق الفـوت ، ويا سـامع كل صـوت ، ويا محـيي العظـام الرميمة بعد الموت. أسألك بحق وجوب وجودك ، وكمـال جـودك : أن لا تجعلني من جنات رحمتك من المحرومين والمردودين ، وأن تفيض على جسدي وروحي قطرة من قطـرات فيض فضـلك. يا أرحم الـراحمين ، ويا أكـرم الأكـرمين [والحمد للّه رب العالمين. وصلوات اللّه على سيدنا محمد النــبي ، وعلى آله الطيبين الطاهرين أجمعين [5]].

---

(1) ويقول العبد الضعيف ، مصنف هـذا الكتـاب : محمد الـرازي ــ غفر اللّه له (ط ، س).
(2) الأنعام 12.
(3) الأنعام 13.
(4) سقط (م ، ت).
(5) من (م ، ت).

[قال مصنف الكتاب ـ قدس الله روحه ـ في آخر هذا المكتوب : تم هـذا الكتـاب ليلة السـبت السـابع عشر من جمـــادى الأولى ســـنة خمس وســـتمائة. والحمد لله كما يستحقه[1]].

تم الجـزء الخـامس من كتـاب «المطـالب العالية من العلم الإلهي» ويليه الجزء السادس وهو «في الهيولى».

---

(1) من (س).

الجزء الخامس فهرس